

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٠٣	قضاء الحاكم بعلمه	١٢٥	الاعراف بالوفقة
١٠٤	اسباب حكم الحاكم	=	طلب المدعى للمصلحة
١٠٥	كون حكم الحاكم حقا وعدلا	١٢٦	الارض للموات
=	ثبوت العمل بالخط	=	الارض التي فيها اثار ما لم يقام
١٠٦	نفوذ قضاء الحاكم ظاهرا وباطنا	=	لمالك غير معروف
١٠٨	انزال الحاكم بالجور	١٢٧	امراة المفقود
=	عدم انتفاض حكم الحاكم	١٢٨	بالاقتصار في الدعوى على البعض
١٠٩	بطلان الولاية بالجور	=	عدم قبول الدعوى التي قد علم كذبها
١١٠	ثبوت اجرة الحاكم من مال المصلح	=	كون الحكم امنا لله في ارضه
١١١	المهنية للقاضي نوع من الرقعة	=	ثبوت اليد على شيء
١١٣	القضاء لا خد الخلفين	١٢٩	الحكم بالقرائن القوية
١١٣	اليان حق ثابت للدعي	=	الاسباب التي ورد بها الشرع من
١١٥	طلب الزيادة على شهادة	=	الاقرار بالبينة او اليمين
١	شاهدين عدلين	١٣٠	لرفع شيء في يمين الرذوق
١١٦	لا وجه لقبول من ليس عدل	١٣١	اليمين الموكلة
١١٧	البينة على النفي ليست بمناسبة	=	التخليف
=	للسالك الشرعية	١٣٢	ان كان الحاكم عليه ما يمكن
=	جواز بعث الامناء لكل امر من	=	الحالف ان يقطع به جاز تخليفه على ذلك
١١٩	الاجرة الثابتة في الشرعية	=	الاقرار
١٢٠	اجرة الجان والاعوان	=	وجوب حمل الاقرار على الدعوى
١٢٢	جواز التاديب بالمال	=	التغالبية
١٢٣	عدل الحاكم في المحادثة الرأبي	١٣٣	الاقرار بما هو فرع لثبوت الشيء
	والاستحسان		اقرار بثبوت ذلك الشيء

القصص النبوية

الحمد لله على ما مكن بطبع هذا السفر المبارك المصون السمين



بإتقان مديرة مورد مراحم الرحمن الولوي محمد عبد المجيد خان سلمه النان

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢ هـ
في دار النشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حمى الظالم على عبادة نكاح حرمه على نفسه المقدسة بقله وكثرة أعرف
برضاه من سخطه ومعافاته من عقوبته واستغفره من حبه وشكره فقد أوضح السبيل
وشفى العليل بما أنزل على رسوله في محكم التنزيل من النعي على الظلمة بتلك الأيات المحكمة
والقواعد المولمة فاقام الحجة وأوضح الحجج بكلام يفهمه الصم ونظام لا يخفى على العمي الحكيم
ولم يدع دقيقا ولا جليلا ولا تقيرا ولا فتيرا إلا أوضحه أو اضحاه أو أبانه أو كبره أو أبانه
تعالى جده وتضاعف شكره وحده لم يكتف ببيان الواحدة على مثال الذي إذا قال ومن يعمل
مثقال ذرة شرا رآه حتى أبان الواحدة بمثقال حبة الخردل كما قال وإن تك مثقال حبة من
خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين بل تجاوز هذه العناية وأوضح لنا ما هو دون هذه العناية
فأخذ على العباد أن لا يظلموا الناس شيئا فإن الشيء يصدق على عشر معشار الخردل فما دون
شبهه ما أوضح برهانه وأتم بيانه وأتم حجته وأحكم حكمته وما كانت حجة مسابقة لفضله
وشفقته على عباده أكمل من شفاعة آدم حادى إبراهيم الخليل في الجنة بارسل إليهم من أنفسهم

عنه وبالنسبة اليه فقام فيهم مقامات وتفق ما سمعوا بكلمات بعد كلمات يجلوهم
 من الظلم ويحجزهم عن الغضب بقرن لهم بين الناس والاغراض في بين لهم حرماتها ويؤكد
 ذلك عليهم تأكيد اوضح من الشمس باين من الشمس في بكرة ذلك عليهم في الواقع والجامع و
 يستلزمه في خطبه ومواظبه حتى كان من جملة ما قاله عند توديعه طائفة الموالى الكرم ودماء
 مواعرضكم عليكم حرام ثم شهد الله سبحانه على البلاغ وامر الناس به وحضره عليه فساد
 بين الكركبان وعرف كل منشع ولهم ليشك مسلم من المسلمين ان هذا من ضرر ربات الدين
 صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه واهل ملته وجزاه عنا افضل ما جرى به نبيا عن امته
و بعد فلما كان القضاء من الوظائف الداخلة تحت ادارة الخلافة وسياسة الامامة
 لانه منصب الفصل بين الناس في الخصومات جسم اللقائى وقطعا للتنازع اريدت به
 ان سبق في تأليف الرسالة السماة باكمليل الامامة في تبيان مقاصد الامامة ان اجمع في
 اوراق القضاء كتابا يشتمل على الاحكام الشرعية المتعلقة من الكتاب والسنة النبوية وان كان
 قد تقدم بعض الكلام عليه في الرسالة المشار اليها لكونه مندرجا في عموم الخلافه ولكن
 ما هنا مقاصد شتى ان تفرز بالخير وبما حيث يقتضي ضبط التقرير فجعلت لها هذا
 الكتاب على حدة ورتبته على مقدمه وقسمت وخاتمة واسميتها **بظفر الاضي** **بما يجب**
في القضاء على القاضي وكان تأليف هذا الرقيم في سنة اربع وتسعين ومائتين
 والى من هجرة سيدنا الوفاء الرحيم ببلدة بهوبال المحمية من بلاد مالوارة الركن الهندية
 صاحبها الله واهله عن كل رزية وبلياة واعظم ما يراى من هذا الاصل او الايراد هو ارشاد
 النقاد من المشتغلين بعلوم الاختصاص الذين لا يفرقون من المعارف العملية ما يخص بالانصاف
 في مواطن العصبية الربية بالسير تلج وادنى تلويع وهو لا هراهل الرتبة الوسطى من المشتغلين
 بعلوم الدين فاما من كان من التحقيق بكان مكنيا ومن كان من القصور عن ذلك الحقائق
 بجل مهين فامر اجمع هذا الكتاب لطيف النوعين لان الاول قد صار بالدينه قرويين والثاني
 يعود من معارك الدلائل حتى حين فهو لا يتقدم لغير تعلم مقدسات الحجج اوج فما اشتغل بالانصاف
 قبل البادي الا البتة امر الا هو وقد اقصر في بيان ذلك على اهلواهم من المقاصد ولا يقع

عنا من بالانصاف
 في

من المراد من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل في قوله وباركوا بما أنزلنا
 ذيل الكلام واستيفاء سائر كل مسألة من اختلاف بين الأهل والعوام مؤلفات مطبوعة
 لا سيما الأهل من بعدهم استعملوا الشاهد وأما حسن الحاشية وخصوص الاعتقاد به
 التحليل كبر أحواد المقدسة في معنى القضاء بمعنى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه
 القضاء بأمر الوكيلة المعروفة وهو في اللغة مشترك بين أحكام الشيء والفرع منه ومنه
 فقضاء من جمع مؤنث بمعنى أمضاء الأمر ومنه وقضيتا إلى بني إسرائيل بمعنى الحكم والأمر
 ومنه وقضى بأن لا تعبد إلا إياه وفي الشرع الزام ذي الوكيلة بمجد الزافع وقيل هو الأوامر
 بحكم الشرع في الوقائع الخاصة بعين أو جهة أو المراد بالجهة كالحكم لميت المال والإجابة
 الحاكم بحكمه يا أئمة الله تعالى أجمعين بحكمه في حكم كتابه وبالعقل وبالقياس وبما أراه الله
 واجبة على كل مسلم بعد عصر النبوة لأن رفع الظلمة ولشفها لا يمكن إلا بالخاصم والشرع
 إلى الحاكم الذي كور وغيره من له ادنى ابتداء إلى الشريعة المطهرة أن الجواب رضي الله عنه
 بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم قالوا للمتبعين من تسليم الزكاة وأقاموا الحد ووجها
 الكفار والزنا الناس القيام بجميع الواجبات الشرعية وحالوا بينهم وبين المحرمات الدينية
 واضغوا الظلم من الظالم ونصبوا الحكم وأوجبوا على الناس إجابة إليهم وامتنال
 إجماعهم والوقوف على الجرد الذي يرموهم من الشريعة فلم يفلح ذلك التابعون و
 تابعوهم ومن تقدمهم إلى هذه الغاية والمراد بالحكم بالشريعة المطهرة وقد بلغها رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بعز وجل ولم يكن له علينا شيئاً ما أوحى إليه بل قال عز وجل اليوم أكملت
 لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنه تركتمكم على الواضحة ليخافكم لها لا يزعج عنها إلا جاحداً وقال سلمان الغفاري رضي الله
 عنه لقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء حتى الخبيرة فقررنا أن الشريعة التي أوجب الله على
 عباده الإجابة إليهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي هذه الشريعة التي تركها بين أظهرنا الزوجة
 بين دفتي المصحف والمنقولة في دواوين الإسلام وما يلحق بها ولم يكن إيجاب الإجابة الرسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتصراً لم يكن لأمره من الفضائل والقواضل التي

لا يحاط فيها بالكونه حاكما بين الداعي والمدعوية الشريعة الموجودة ولا وجه التخصيص فلم
 يتعبد الامة بمسائل العلامات دون مسائل العبادات كان الكل شريعة شرعها للعباد
 في محكم كتابه وعلى لسان رسوله فنسبة الكل الى مطلق الشريعة نسبة واحدة وليس البعض
 بالامتداد الى الشريعة الظاهرة اولى من بعض بلجاء المسلمين واما كون ذلك معلوما بالضرورة
 الدينية فيما يجزى كل متشعر من نفسه سواء كان مقصرا في معرفة الشريعة او كاملا للمعلم
 الضروري الحاصل عنده في جميع الاوقات انه وسائر المسلمين متعبدون بهذه الشريعة لا يجوز
 بين ظهراني المسلمين في كل عبادة ومعاملة وخصوصا وظلالمة والدعوة بعد مودته صلوات
 الى حاكم يحكم بتلك الشريعة التي جاء بها المصوم الى حاكم يحكم بحجة الراي الذي يكون تارة
 صوابا وتارة خطأ على ان الحاكم الراي عند علم وجود الدليل في الكتاب والنسبة ان صح دليله
 فهو من شريعته التي ارشد اليها ائمة فاته قد اخرج ابو داود من حديث معاذ ان رسول الله صلى
 لما اراد ان يبعث معاذ الى اليمن قال كيف تقضي اذا عرض لك قضاء قال اتقضي بكتاب الله
 قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال
 اجتهد رايي لا اؤتضرب رسول الله صلا وصديقه وقال الحسن بن الحسن الذي روى رسول الله صلى
 لما يرضى رسول الله قال المذني واخرجه الترمذي وقال هذا حديث لا نعرف الا من هذا الوجه
 وليس سنده عندي بمفضل انتهى وقد اخرج ايضا احمد والطبراني والبيهقي وابن سعد
 وهو من طريق الحارث بن عمرو اخي المغيرة بن شعبه عن اياس من اهل حمص مر ايضا به كان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بثبت معاذ اوفي رواية لابي داود عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخاري
 الحارث بن عمرو روى عنه ابو عوف ولا يعرف الا بهذا المرسلا انتهى وقد جمع الحافظ ابن كثير
 في طرق وشواهده جزءا وقال في حديث حسن مشهور اعتمد عليه ائمة الاسلام في اثبات
 اصل القياس قوله ايضا ابو بكر بن العربي المالكي شارح الترمذي وقد ذكر الدارقي في مسنده
 بعضا من طرق وشواهده وقال الدارقي في العمل رواه شعبه عن ابن عون هكذا رواه
 ابن مهدي وجماعات والمرسل اصح وقال ابن حزم لا يصح لان الحارث بن عمرو لا يوثق
 قال رادعي بعض ضعفيه التواتر وهذا لا يثبت بل هو ضد التواتر لانه ما رواه احد غير ابن

عن الخارث فكيف يكون متواترا وقال عبد الحق لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح وقال
ابن الجوزي في العلل المتناهية لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يروونه ويعتقون عليه
وان كان معناه صحيحا وقال ابن طاهر في تصديق المفسر في الكلام على هذا الحديث اعلم
اني قد فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار ورسالت عنها من لقيته من
اهل العلم فلم اجد الا غير طريقين احدهما عن شعبة والآخر عن محمد بن جابر عن اشعث عن
ابي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح قال وانبع ما رايت فيه قول العالم الخارث
في كتاب اصول الفقهاء ان العمدة في هذا الباب علم حديث معاذ قال وهذا زلة منه ولو كان
عالم المار تكتب هذا الجمل قال الحافظ ابن حجر اساء الادب على امام الحرمين وكان يمكن ان
يعبر بالين من هذه العبارة مع ان كلام امام الحرمين اشد عما نقله عنه فانه قال والحديث
مدون في الصحيح متفق على صحته لا يتطرق اليه التاويل قال وقد اخرجنا الخطيب في
كتاب الفقيه والمتفقه من رواية عبد الرحمن بن غنم عن معاذ فلو كان الاسناد الى عبد الرحمن
ثابتا لكان كافيا في صحة الحديث وقد استند ابو عياش القاضى في صحته الى التلقي بما اجمعت
والفقه له بالقبول قال وهذا القدر معنى من مجرد الرواية وهو نظير اخذهم حديثا وصية
لوارث مع كون رواية اسمعيل بن عياش قد اعترض صاحب البدر الميز على ان كثيرا في تحسينه
الحديث في كلامه السابق بانه لم يصب في ذلك انه يفتوح منه الى قول الجوزي قال الحديث
ضعيف بالاجماع وقال ابن حبة هذا الحديث لا اصل له ورواه الجمهور وهو حديث مشهور
عند ضعفاء اهل الفقه وقد استند الحافظ محمد بن ابراهيم الزبير في تقوية هذا الحديث الى
ما رواه ابن كثير وقد عرفت ما تعقب وما قاله من حال علم منه هذا السناد من الكثرة والكجالة
فاستدل ابن حبة بالحديث الذي لم يرتق الى درجة الحسن لغيره فضلا عن الحسن لاذن فضلا
عن الصحيح تشكيلا غايبة الاشكال لاسيما على هذا الاصل الاعظم القضي لثبوت لا يصح
السناد او على كل حال فالحديث انما يسند الى علي بن ابي مريم في الكتاب السابق يجمع قوله انه لم يجد
ذلك الحكم في كتاب الله ولا في سنة رسول الله فاما ابي مريم فوجد نفسه بالبحث عن الدلائل في
الكتاب السنة فموضعنا فقد روى على ذلك فهو باطل لا يرام للتخمين قبوله ولا يجل لاحد من

[illegible]

قضاة المسلمين تقريره وأما رأي القاضي الذي لا يعرف كتاب السنة فليس هو الذي يؤكد
في هذا الحديث بل هو طاعت بحت جاحلية مخالفة وهذا القاضي هو أحد القاضيين
الذين هباني البارئ بن سويل الله صلواته لا يدعي أن محكم به هو ما شرعه الله لعباده
في محكم كتابه وعلى لسان رسول صلواته هو مقر بأنه لا يعرف إلا مجرد ما قاله فلا جدون
دليله ولا يدعي أيضاً ذلك الرأي الذي حكم به فهو قضية لم توجد في الكتاب والسنة
لأنه لا يصح الحكم منه بالعدم إلا بعد علمه فأنه حكم بالعدم عليه وأنه لا يعلمه لأن
الأصنام إنما تعرف بالالحاث من يقر على نفسه بأنه لا يدري بكتاب ولا سنة كيف يدعي
أن حكم به غير موجود فيها **فالحاصل** أنه إن كان محكم به حقا مطابقا للشرعية
فوق حكم بالحق وهو لا يعلم بأنه الحق وهو أحد قضاة النار وإن حكم بغير الحق عالم بأنه
غير الحق أو جاهلا به أنه غير الحق فهو أيضا القاضي الآخر من قضاة النار فهو لا يخرج عن كونه
في النار على كل تقدير فانظر في هذا بعين الأدب وأنت تعلم ما في قضاء المقصرين من الخطر
العظيم فإن القضاة المقصرين إن كانوا يعلمون بالحديث المصريح بأن القضاة ثلاثة قاضيات
في النار وقاض في الجنة فقد هافتوا في النار ثقافت الطراش عدوانا كانوا يجملون أنه قد
غير نافع لهم فإنه يجب عليهم أن يتعلموا العلم ضرورة ما شغل هذا الحديث الذي يهمل القضاء
فتقريطهم في العلم به مع توجبهم على التمسك بالقضاة وبإشارة ما يشبه القضاة لا يكون ذلك
لهم وهذا الحديث قد اتفق على إخراج أهل السنن وأحكامهم والتبعية في من حديث بريئة ورواه
طريق غيره من جهة الحافظين محج في جزء مفرد كما قال في التلخيص وسياق الكلام على قضاء
في القسم الأول من هذا الكتاب فهو لا القضاء المقصرون ليسوا بأهل الذكر بنص الكتاب والسنة
لأنهم لا يتقانون الحجج الشرعية وكيف يكونون أهل الحكم بحض الرأي الذي لا يستند له من كتاب
السنة فالأمر لا رأي لهم ولا رواية ولا فروع ولا رواية بل هي عامية محر التي نشأوا عليها وإن
ظنوا أنهم قد خرجوا عن أبا الأثر إلا على بعض أقوال أهل العلم أو على قول عالم واحد فإن العلماء
ما وراء ذلك كله وظنوا أنهم فاسدة فإنه إنما يعرف العلماء إذا وصفتهم أسماء العلوم لا تستلزم
معرفة الشئ ومن أنكر هذا أنفيسا ل أحد مني عن أحد علم من علوم الاجتهاد أو فائدته أو ضرورة

او غايته اذ مستند من مسأله ويظهر لي عندك من ذلك ان القاضى العالم بشريعة
 المظهر على الوجهين قد سلك طريقه فلو كان على خسر في مباشرة ما اعتبر الاحاديث
 الواردة في الترغيب من الامارة على العموم وعن القضاء على الخصوص كما سياتى بعضها
 في هذا الكتاب من حيث الابواب لكن امر وحات ومسلطات وهي الاحاديث الواردة
 في الترغيب في ذلك وقد اورد الجميع شيئا وركتنا الشوكاني رح في شرحه المنقح ولو لم يكن
 الترغيبات في ذلك الحديث عمر واني حريصة للفق عليه باللفظ اذ الاجتهاد الحاكم فاختلافه
 اجروا ان اصاب فله عشرة اجور واد احد ايضا من حديث عمرو وطرق يشهد ببعضه البعض
 فيكون ثبوت العشرة الاجور بدليل هو حسن لغيره وثبوت الاجور بدليل صحيح والزيادة مقبولة
 اذا كانت غير منافية للاصل كما في هذا الحاكم للجهنم عوفي كما ياتي من الاحكام فان رجع
 بعشرة اجور ومع الخطا باجروا وهذا مرغى عظيم وحسن جليل فان الخطا بالنسبة الى غير القاضي
 غاية امره وان لا يكون فيه عقوبة اخروية مع ثبوت غالب الوازم الذنوية كالبينة في قول الخطا
 والكفارة وغوذا الب فله قد قوم وجرؤن على الخطا وادوح قوم يعذبون على الاصابة وجرؤن
 القضاء الذين يحكمون بالحق ولا يعلمون بانه الحق فانظر كبر هذا التفاوت فانه من اعظم التفرقات
 التي يستفيد حاصل العلم من علمهم ومن اعظم البليات التي يتلها اهل الجمل بمجاوس ومسايق
 الكلام على اطراف هذا المقصد وعلى ما على المقصرين للتوسين على هذا المنصب من الورد
 والحق الاخرية والذنبية في غضون هذا الكتاب قد استوفى الكلام على ما يشيخنا وركتنا
 القاضي محمد بن علي الشوكاني في كتابه القول المفيد في حكم التقليد عند الذين يذكروا ذكر
 من رادى عليه وقطر من جوار فضله وانه يختص برخته من بشارة وانه ذو الفضل العظيم
 وفي اعلام الموقعين عن رب العالمين فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج
 به ولعلك لا تطغى ضا في غرضك الكتاب لا يقرب منه واكد ان مباحث القياس كاجتهاد
 التي في ارشاد الفحول ومنه حصول الماصول من جملة الاصول فانها نفيسة جد لا يدرى
 صاحب الحق الى سواء السبيل ونصده عن مبالغة في التقليد من التاويل القسمة والاول

باب وجوب نصبة القضا والامارة وغيرها

[illegible]

باب كراهية الحرس على الولاية وطوبها

عن أبي موسى قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت من بني عبي فقال له يا رسول الله
أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل فقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا نولي هذا العمل
أحدنا يباله أو أحدا حرص عليه أو الحكمة في أنه لا يولي من يسأل الوالد

انه يوكل الربا ولا يكون معه اعانة كما في حديث عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تسال الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسئلة اعنت عليها
وان اعطيتها من مسئلة وكلم الله فمتفق عليه واذا لم يكن مع اعانة لا يكون كفوا ولا
يولى غير الكفو الا ان فيه قهرا ويستفاد من هذا ان طلب ما يتعلق بالحكم مكره فيدحل في
الامادة القضاة والحسبة وغو ذلك فاذا كان الطالب مسلوبا لا عانة تورط فيما دخل فيه
وخسر الدنيا والاخرة فلا يحل تولية من كان كذلك وما كان الطالب لا يملكه من يد ابا الطالب
على الاحل والتكليف فهو فيكون في تولية مقسدة عظيمة قال ابن التين محمول على الغالب
والافتقار الى يوسف عليه السلام اجعلني على خزان الارض وقال سليمان وصيبي ملكا
قال ويحتمل ان يكون في غير الانبياء انتهى قال الشوكاني في النيل قلت قلت لو توفق الانبياء فيهم
بسبب القصة من الذنوب ايضا لا يعارض الثانية في شرعها ما كان في شرع غير انهم ان يكون
الطالب في شرع يوسف سائعا واما سول سليمان فخرج عن محل النزاع اذ حمله سؤال الخلق
لا سوال الخلق وسليمان انما سأل الخلق وعن النبي صلى الله عليه وآله قال قال رسول الله صلى الله
من سأل القضاء وكل في نفسه ومن جهر عليه ينزل عليه ملك يسرده رواه احمد في الا
التاسي ورواه الطبراني في الاوسط والبراءة في الترمذي حسن غريب اخرجه الحاكم وصححه
وعن ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وآله من طلب قضاء المسلمين حتى ياتوا ثم غلبه جوره
فله الجنة ومن غلب جوره فلا له النار رواه ابو داود وسنكت عنه هو والترمذي
سند كالمطمع فيه قال في المنقح وقيل على ما اذا لم يرد غير الله وظاهر الحديث ان
من شرط الاجور ان يهوا الجنة ان يحصل من القاضي حوزا لادب المراد ان يكون جوره
مغلوبا بعد راءه وارضى من الجور فغلب بالعدل انما الذي يضره ووجه الثاني ان يكون
بجوهره بالعدل

بالتشديد في القضاء والى ما عليه على ما في الخبر ما دون القائم به
عن ابن جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله من جازيكم بين الناس احسن في القيامه وملك

احسن بقاءه حتى يبقاه على جهنم ثم رفع راسه الى الله عز وجل فان قال المنة القاه في موهدي شوي اريه خريفا
 رواه احمد وابن ماجه بمعناه واليه بقي في شعبك ايمان البرار وفي اسناد رجاله تسعين ثقة النسائي ضعفه
 قال في التمهيد لم يرد في رجاله المعروف من رجال السنة بل في الصحيح والشمس ويريد ان يكون في السنة
 فاذا انقضى اربعون خريفا انقضى اربعون سنة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ويل
 للامراء ويل للعرفاء ويل للائمة ليمتنين اقام يوم القيامة ان ذواتهم كانت معلقة بالزنا
 يتذبذبون بين السماء والارض لم يكونوا عموما على شيء رواه احمد وحسنه السيوطي قال في التمهيد
 العريف هو القمير يامر القبيلة والجماعة من الناس بآثارهم ويتعرف اميرهم احوالهم والعرف
 علمه وسبب الوعيد لهذه الطوائف الثلاث اظهر يقبلون ويطاعون فيما يكون به فاحجار
 على الرعايا جارا واهم قادرون فيكون ذلك سببا للتشديد العقوب على من كان حتى شكر النعمة
 التي امتازوا بها على غيرهم ان يعدلوا ويستعملوا الشفقة والرافة عن ابي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اس السبعين وامارة الصبيان رواه احمد فيه دليل
 على انه لا يصح ان يكون الصبي مقاضيا وقد اخرج ما يشهد له احمد ايضا من حديث ثعلبة الغفاري
 مرفوعا وفيه التحذير من امارة السفهاء ورجالهم رجال الصبح ومثله اخرج الطبراني عن عوف
 بن مالك مرفوعا في اسناد له الناس بن مخنف وهو ضعيف وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 من اتقى بفتيا غيري ثبت فاما ائمة على الذي افناه رواه احمد وابن ماجه وفي لفظ من اتقى بفتيا
 بغير علم كان اثم ذلك على الذي افناه رواه احمد وابو داود وسكت عنه هو والسنن في
 رجال اسناد ائمة اكثرهم من رجال الصبح وراى ابو داود وراى ابيه على حية بامر يعلم ان الرشيد
 في غيره فقد جانه قال في النيل اتيه مبني للفعل والمنع من افناه مقت عن غير ثبت من الكتاب
 والسنة واذا ثبت ذلك كان ائمة على من افناه بغير الضوابط على المستحق المقلد ودوي اتقى
 بغيره الميزة والمنع من اتقى الناس بغير علم كان ائمة على الذي سوغ له ذلك وافتاه يجوز الفتيا
 من مثله سبع جهل وادنى الفتوى ونخص له في ذلك ثلث في ادا اب الفتوى كتاب
 يسمى دخر الفتوى ثم ادب المفتي وعن ابي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا ابا ذر
 اني اراك ضعيفا واني احب اليك ما احب لنفسك تاخرن على اثنين ولا تولى مال الشيخ

وحديثه قال قلت يا رسول الله ألا تستعلمني قال فضرب بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر إنك
 ضعيف إنما مائة وأنها يوم القيامة خزي وندامة ألا من أخذ بالحق باوآدى الذي عليه
 فيها رواها أسيد من سلم فيه دليل على أن من كان ضعيفاً لا يصلح لتولى القضايا بين المسلمين
 قال أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في كتابه في القضاء لأهل العلم من سلفه خلافاً
 ابن أبي الناس أن يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدقه وورعه وإن يكون
 عارفاً بكتابه عالم بالآثار أحكامه عالماً بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وأحوال أئمة آل الله
 عالم بالوفاء والخلاف في أقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع النوازل من الكتاب
 فإن لم يجد نفي السنة فإن لم يجد على ما اتفق عليه الصحابة فإن اختلفوا فواجبة أشبه
 بالقرآن ثم بالسنة ثم يفتوى أكابر الصحابة عمل به ويكون كثر المذاكرة مع أهل العلم والثناء
 لهم مع فضل وورع ويكون حافظاً لسانه ونطقه وورعه فها الكلام المحصور ثم لا بد أن يكون
 عاقلاً ما لا عن الهوى ثم قال وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه
 الصفات فيمكن حين يطلب من أهل كل زمان أحدهم وإفضالهم وقال المبلد لا يكفي في
 استجباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً له وقال ابن حبيب مالاً
 لا بد أن يكون القاضي عالماً عاقلاً قال ابن حبيب فإن لم يكن عالم فعقل وورع لأنه بالورع يقف
 بالعقل يسأل وهو إذا طرب العلم وصدف فإذا طرب العقل لم يجد الله في النيل قلت ما إذا
 يصح الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل
 خصوصية تد عليه وملازمة سؤال أهل العلم عنها وأخذ بالورع مع عدم المعرفة كحقها
 من باطلها وما هذا إلا سر الله عبادة فانه أمر الحاكم أن يحكم بالحق والعدل وبالقسط وما أنزل الله
 ومن أين لمثل هذا العاقل العاقل عن حلية الدلائل أن يعرف حقيقة هذه الأمور بل من أين
 له أن يتعقل الحكمة إذا جاءته من كتابك سنة حتى يحكم بها ولو لم تفرق عن عرف اختلاف وطبقات
 أهل العلم في الكمال والقصور والانتصاف والاعتساف والتثبت والاستيصال والطيش والوقار
 والتعويل على الدليل والقنوع بالتقليد فمن أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى
 يأخذ عنه أحكامه وينبذ حله وإبرامه فذا شئ لا يعرف بالعقل اتفاق العقلاء فما حاله

والعفة عن الأول والثبوت بين القوي والضعيف الدخول في القضاة الأولى أن لا يمكن
واجبا عليه بشرط أن يكون في العامر على الصفة المعتبرة فيه ومن كان يضعف عن هذه
الأوصاف فالأولى به وقف عليه الترك وما يرتد إلى هذا قوله صلواته على خير أئمة
ضعيفاته أرشده إلى عدم الدخول في الإمامة كما ثبت في الحديث المشهور وقد لا يخفى
الصحة على أن الحاكم النصوص والقضاة يجب أن يكون مجتهدا وهذا هو الحق الذي لا شك فيه ولا
شبهة لأن الحق الذي أمر الله الحاكم بأن يحكم به كما في قوله تعالى فأحكم بين الناس
وكانت العدل الذي أمر الله الحاكم أن يحكم به كما في قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس
فحكموا بالعدل لا سبيل للقلد المعترف بما وكل لا سبيل إلى معصية ما نزل الله كما قال تعالى
وإن أحكم بينكم مما نزل الله فانه لا يعرف ما نزل الله إلا من كان مجتهدا وأما المقلد فما يعرف
ما قاله إمامه الذي يقلده وكل لا يعرف ما أراه الله إلا من كان مجتهدا كما قال تعالى أنا أنزلنا
إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله والمقلد إنما يحكم بما أراه من يقلده من المجتهد
لأنه أراه الله وانظر كيف أجاب معاذ على رسول الله صلواته ما قال به ماذا أحكم فقال كتاب الله
الحديث وتدبر حديث القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فانه دار التفسير على
الحق والقضاة مع العلم بانه الحق ومنع عنه ما يحكي ولا يعلم به إلا من كان مجتهدا بل لا ريب
والجنة لا يدخلها إلا قاض علم الحق تقضيه وأما المقلد فهو إما يعلم بأن إمامه قال كذا
ولا يدري هل هو حق أو باطل باعتراف كل مقلد بهذا وقد كفي حديث إذا اجتهد الحاكم وهو
حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما فإن الراد يقول هذا اجتهد أي اتعت نفسي في طلب الحق
حتى وقف عليه حقيقة أو ظاهرا من إيمان المقلد من هذه الرتبة والحاصل أن المقلد ليس من
يعقل حجج الله إذا جاءته فضلا عن أن يعرف الحق من الباطل فالضوابط من أخطاء الراسخ
من الوجوه بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العلم مطلقا قال الشوكاني في دليل الغمام ومن
غريب ما أحكيه لك أنه لما كان في الحلط من قضاة حضرة الخلافة استأذنته بخلية خفية
لأنه في جمعهم قصد ترديد في العدل وترهيبهم عن أمي فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا
فسألهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاة المذكورة في كتب الفروع فلم يجيب أحد منهم على شيء

على وجه الصواب بل اعتبر فاجمع بالقبول عنهم ذائق التقليد فضلا عن معرفة
علوم الاجتهاد وبعضها وليت ان هذا اقتصر في العام لم يقصر في الورع فان الورع يردح
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء العي السؤال ويكفاه عن التسوق لاموال المسلمين
ويرد عنه عن التسرع اليها بادنى شبهة فان قلت حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن قاضيا
فقال يا رسول الله بعثني بينهم وانا شاب لا ادري ما القضاء قال تضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في صدري وقال اللهم اهدني لسانه قال علي فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضا
بين اثنين اخبره اهل السنن وغيرهم هارون بن علي جواز قضاء من ليس بجتهاد لقوله وانا شاب
لا ادري ما القضاء قلت من يتسبك بهذا فليتنا رجل يدعي القاضى الذي لا علم له بالقضا
بمثل هذه الدعوة النبوية حتى لا يشك بعد احكام الميثاق على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة
فاذا فعل هذا فحق لا يخالفه انتهم ويجوز للقاضي ان يحكم بعلمه وهذا هو الحق ومن منع من
ذلك لم يأت بحجة واضحة ولا يفي الادلة المقتضية لوجوب الشاهدين او اليمين او ما يقوم
مقام احد هما دليل على انحصار مستند الحكم فيها ولا يبان الحاصل عن مثل التمهيد من
عدلين او يمين من ثقة او تكول او اقراره مجرد الظن الحاكم فقط لان من اجاز ان يكل الشاهدان
ويجوز الخالف في يمينه ويكذب المقرحة اقراره واما العلم فلا يكون الا عن مشاهدة او ما يقوى
مفاهمها وهو اولى من الظن بالازاع وقد تقررت في الاصول ان نحو الخطاب معمول في جميع
الحققين وهذا منه فان العلم اولى من الظن عقلا وشرعا ووجدنا الادلة العامة شاملة
له كالايات الدالة على ذلك فتخصيص الحد يقول عمر رضي الله عنه ما لا يرضيه الا
الاوصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاد ليس بحجة على غيره قال الشوكاني في الوثائق
وقد حققت هذا البحث في شرح المتقي بالمرآة لغيري انتهم قلت مسياني الكلام على حد
المسئلة في القسم الثاني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مع مزيد ايضا مع عمق برهان في رضى الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في الغار وواحد في الجنة
رجل عرف الحق فقضى به فوفى الجنة ورجل عرف الحق فامتنع من القضاء فوفى النار في النار
ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فوفى النار واه الاربعة وصحى احكام قال في

علوم الحديث تفرد به انحراسانيون ورواه مروضة قال الحافظ ابن حجر بطريق غير هذه
 معتقاني جزء مفردة الائمة ومروضة جمع مروزي نسبة الى مرواسم موضع ويقال في النسبة اليه
 مروزي ومروى افاحه القاموس قال في المنتقى وهو اي الحديث دليل على اشتراط كون القائل
 رجلا ائمة وفيه دليل على انه لا يخرج من النار من القضاة الا من عرف الحق وعلى به والعمدة
 العمل فان من عرف الحق فلم يعمل فهو من حكمه بأجل سواء في النار وظاهره ان من حكمه بجهل
 وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه صالما اطلق فقال فقضى للناس على جهل فانه يصدق
 على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضه على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل او
 بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان الناجي من قضى بالحق عالما به والاثنان في النار
 وفيه انه يتضمن النبي عن قولية ايجاهل القضاة قال في النيل وهذا الحديث اعظم وانزع الحجة
 عن الدخول في هذا المنصب الذي يشترط بالجاهل او الجائر في النار وبالحجة فياصنع احل بنفسه
 ما صنعته من ضاقت عليه المعاش فرج بنفسه في "قضاة النيل من الخطام واموال الارامل
 والايتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالاحكام او جوده على من قد عين يد الخصم
 من اجل الاسلام الائمة قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز تغيير المجتهد ان ينقل القضاء ولا يجوز
 الالمام قوليته قال والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وآقاويل
 علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم استنباط الحكم من الكتاب والسنة
 اذ المروضة صرحا في نص كتاب سنة او اجمع اعني وفي امكان الاجماع وكونه حجة ولام مفعلة
 في اصول الفقه والعارف بالاصاين حتى للعرفه لا يحتاج الى شيء سواهما كما حققنا ذلك في
 موضع اخر من مؤلفاتنا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن علي التوكان في بحث وجوب الاجابة
 الى احكام الشريعة من فتاواه المسماة بالفقهاء لاني ان المعتد في الاجتهاد المسوغ بل الموجب لعمل
 المجتهد فيه ايض بنفسه وترك التعويل على رأي غيره هو ان يكون ادره من علم العربية ما يقيم به
 لسانه ويفهم عند ما يخلفه معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الاستعداد صافي
 الفرجة بكتب متوسطين الاختصاص والاكثار في النحو وكتاب مثله في الصرف وكتاب مثله
 في المعاني والبيان وكتاب مثله في اصول الفقه مع اتقان اربعة على البحث عن مفردات اللغة

في الكتب الموضوعية لبيان مدلولها ومع علمه بالتفسير باخذها عن المفسرين على وجه
 يكون له درية في ذلك وخبره به على وجه لا يتقصّر عن فهمها والكتاب العزيز من الحكامات
 ولو بالبحث في بعض الأحوال عن لغة غريبة أو أعراب مشكل أو تطبيق كلام على ما يقتضيه
 المقام واستيضاح الوجه التي يتنوع إليها المعنى الواحد عند الإيراد أو النظر في كيفية الجمع
 على مقتضى الأصول وإن يكون مطلعا من علم السنة على المختصات المدونة في العبادات
 والعمالات مع إشرافه على بعض علوم الحديث وتبينه بين أسرار الصحة والحسن والضعف
 والوضع فمن كان جامعا لهذه العلوم فحتم عليه أن لا يقلد غيره في رايه ولا يرجع إلى أقوال
 المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصدا عن هذه البرتبة فمن جوز التقليد أباح له
 التقليد ومن لم يجوزه قال عليه أن يستدوي علماء الشريعة فيما يحدث له فيه دون ذلك
 له ويعمل به ويكون علمه من باب قول زاية الغيلارايه بخلاف المقلدان فإنه يقبل رأي الغير
 دون روايته وقد أوضحت هذا في مولف مستقل انتهى وقد كان رحمه الله تعالى ^{عليه السلام}
 في منزلة المجتهد المطلق بل فوق ذلك كذا تلاميذه كانوا يجتهدون لا يقلدون أحدا
 أبدا من زمانه إلى الآن والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ولي القضاء فقد خرج بعير يركب رواه الأربعة وصححه
 ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية من جعل قاضيا بين الناس فقد خرج بعير يركب رواه الخمسة
 إلا النسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الأرمزي والطبري وقد علمه ابن حجر
 فقال هذا حديث لا يصح قال الحفاظ ابن حجر والسيوطي قال وكما هو في صحيح النسائي له وقد
 ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال والخفوض حمداً عن أبي هريرة قال المنة
 وفي مسنده عثمان بن محمد الأختسي قال النسائي ليس بذلك القوي قال ابن أذكرة له لا يخرج
 من الوسط ويجعل عن ابن أبي شيبه عن سعيد بن أبي قيس قال الشوكاني فلا تتم التقوية بأخراج
 النسائي للحديث كما زعم الحفاظ انتهى ودل الحديث على الجوزين ولاية القضاء والدعوى
 فيه كأنه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لنفسه فليجوز له وليتوقه لأنه إن حاكم
 بغير الحق مع علمه به أو جهلا فخرق النار والمراد من ذبح نفسه أهلاكها أي فقد أهلكها

على من لم تكن من الحكماء انزل الله من الحق ان يفعل هذا العباد الثقيل قبل تحصيل شرطه
الذي يصرم ثوابه قبل حصوله فبما من هذا ان الحامل للقصر على التهاونت على القضا
والثوب على احكام الله بدفن ما شرطه ليس الا الدنيا لا الدين فاي اذ لا غتر اربا وقال قوم
يقولون بالسنة صرح ما ليس في قلوبهم فاذا التسوا لك اواب الربا والتصنع واظهر واشعل العثر
والثوب ليس في التلبس قالوا ما لهم بغير الحق حاجة ولا ارادوا التحصيل الثواب الا خروفي نقل
لهم دعوا الكذب على انفسكم يا قضاة النار بضع الخمار فلو كنتم تحشرون الله وتتقون به حتى
تقانه لما اقمتم على الخاطرة باذي يبدون ايجاب من الله ولا اكرهه من سلطان ولا حاجة
من المسلمين وقد كثرت التتابع من الحكمة في هذا المنصب الشريف واشتد به بالاحوال فمن شئ
اجل منهم حتى تمت البلوى جميع اقطار الارض ولما دخل الشيخ العلامة ناصر حسين
المجيش بلدة صنعاء في شهر رجب سنة تسع وتسعين ومائة والف قد قول بها القضا وكان
تبلغ سن الستين كرهه ذلك السيد العلامة بن الملة المنير محمد بن اسمعيل بن صلاح ^{عنه}
لما علم من احوال قضاة عصره وكان حاله قبل ذلك حال المعرضين عن الولايات والاتصال
بالمال وكان قد قرع على السيد العلامة الموصوف في بلدة شهادة عدة فنون وادراك مع تقو
ودرع وحسن حال فكتب اليه السيد رحمه الله تعالى بقصيدة منها هذه الايات الزاجرات
عن الدخول في القضا

كما روينا عن طه وليس
عليك في العمر اذ اعد ستان
لنا نعدك للتقوى والدين
اذ يجمع الله اهل الدين والدين
واثنان في النار دار الخزي والهون
يوم التغابن شخصا غير معبون
الاخرى ففي النار من اقران قارون
فحن نعرت احوال السلاطين

ذبحت نفسك لكن لا يسكن
ذبحت نفسك الستون قد قدت
ذبحت نفسك بالهوى عليك لفتة
اي الثلاثة تغزو في غداة عدى
فواحد في جنان الخلد من زلة
ياقي العقامة قد غلت يداه فكن
فان يكن عادة فكنت يداه وان تكن
فان تقل اكرهنا كان ذا كذا با

وان نقل حاجة مسكت وسكت
 والله وعي به في الدنيا في سوي
 قد شد خير الوري في بطنة حجرًا
 مامات والله جوعاء المابدًا
 ليس القضاء مكسب الرزق تعرفه
 الا لمن للشا كفاه قد بسطت
 سل اللد والغني عن خزائنه
 وحيث قد صرت من حلقه نبدًا
 اياك اياك كتنا باثنا الصم
 واحد يجابًا ومجبابًا مع الخدم
 وجانب الشوة المدعون قابضها
 وفي الرشاء خفيات ويعرفها
 واحد قويًا نقل بش القرين غدا
 ولا نقل ذا امين الشرح ارسله
 ولا تفذ احكاما ومستند ال
 لا تجعل ثبوت الله محكمة
 لتظن الى قوم صراخهم
 لا يستطيع المصلح من صراخهم
 واحد وكلا لا يراك الحق باطاله
 وله اشياء ما بينتها لك في
 ان عشت سوف ترى منها حيا
 ومن ميت قلبه لا يشتدي ابدا
 هذي النصائح ان كان القبول لها

فان صبرك من حين الى حين
 كمر في الحواميم من والطواسين
 ولو اراد اتاه كل محزون
 سل التواخي عنه والارداوين
 كما عرفناه في اهل الدكاكين
 بسط الصوص شباكا للشبابين
 سبحانه بين حروف الكاف والنون
 النصح ما بين تخشين وتلين
 انسا وهم مثل اخوان الشياطين
 ففهم اكل اموال المساكين
 نصافحها كاحزاب الملايع
 من كان داهية في الحفظ الدارين
 كما حكم بقرين السوء مقرون
 فكم وجدنا اميتا غير ما من
 احكام رجم بتخيت وتخين
 ولا تخلق من خلف الاساطين
 صراح نكل ولكن غير محزون
 ياتي بفرض ولا ياتي بمسنون
 رفة بين تتيق وتخسين
 نظي وتعرفها من غير تبين
 ان كان قلبك حيا غير مقتون
 لو جنته بصحبات الدراهم
 مهر اظفرت عدل بالخر والعدن

والله اعلم بالصواب

يا جبرئيل بن مينا

شهر الصلوة على الصلوات من مصر

والله السادة الغر النيامين

وللسيد العلامة الأديب ابن بركان القامه كهدلح ارجوزة والبار في هذه

استغفره العظيمة راجيا

مبطلا لجنح كالحسنة

مستحقا مستحقا مستحقا

على النبي افضل الانام

وهذه ارجوزة من لي

بفضل رمضان وقضاء العصر

جعلتها شلية في طري

وقلة الاواء والقبول

فانسميت مطر مومنة

سكوية لا وكذا الزواجر

ومن هنا سميت بجر الغضاه

ولست فيما قلته مبتدعا

فليسوي امام دهره

كذلك الشيخ الامام ابن حجر

مصنف لقبه بجر النضا

وجاء في التحد ير عن قوله

ومن هنا تورع الاخيار

خرج من الذبح يلا سكين

وخشية من عدم القيام

وجاء عن صلاة عصر السلف

احسانه ووره مناديا

مولا مكبرا حق ولا

مصليا مبادكا مسلما

والله وصحبه الاعلام

نصية جارتها القرعة

بصدق الاخبار بعد الشعر

لما رايت غرة المناصر

منهم لما جاء عن الرسول

محبة بليغة مستعنة

كاوية لكل قاصر جائر

لكل ذي ساهل من القضا

بل قانيا امة متبعها

بيان في طامر قضاء عصر

الهي في التصانيف الغر

لن ولي لا بحق القضا

شركته طامر لا عليه

عنه كما سارت به اخبار

كمار وينا عن الكاف

بحقه الواجب في الاحكام

فيما كواما امره غير خفي

نقصنا المعروف وكيف حاله
ومن ضاقت ما يبلغني
فقلت ولا صا دا والله
ضاعة هذا العصر لا نعام
قد ابتلوا يا قبح الخصال
واهلوا شرائع الاسلام
واغفلوا بحسن الآداب
وزكوا بالجمعة والجماعة
ويا نوا الكابر الاحبار
وبكروا السعي الى الاسواق
وانتم كوني مشتهى الغوث
ورتبوا على القضاء مظالمنا
وبذلوا فيه جزيل المال
وجعلوا على عقود الانكحار
وبما طؤوا المكوس حقا
واعتقدوا التحليل اقد حرا
واستحسنوا محرم الهدية
كالكهف حتى اليتامى ظلما
اما الرشا فاعذب الماكل
صالحهم اجرا من العشار
عالمهم تراه في الاحكام
ان علموا قضاوا بغير العلم
وداهم دهرهم المداينة

احرى بان لا ترضى فعالة
بالصدق عن فعل قضاة الزمر
مخذوا عن حالهم وناهي
بل جملهم اربع الاحكام
واولعوا باسنى الاحوال
وارتكبوا ذواجر الاحكام
واهمكوا في موجب العقاب
ورغبوا عن فعل كل طاعة
وجابوا الجمالس الاخبار
وجالسوا داخل الاملاقي
وشعروا في طلب المكوس
كثيرة وغير المتعالمين
وامنوا ما فيه من وبال
ضريبة بفسقهم مصرحه
واكل ما يحظر مستحقا
فكفروا الذي جميع العلماء
بغيا دقاوا نعمت العطية
وحبهم للمال حبا جمنا
لديهم واقرّب الوسائل
ما يحرمهم الا عن الاعتبار
مثل قريب العهد بالاسلام
او جملوا ورطوا في الانحراف
وشاهروا في الما لشر المعاونة

قد واطثوا عواصمهم والوكلا
 لياكلوا بذر الذر والندار
 كما هم ما انتظر واما يا
 ولم يخافوا سطوة الجبار
 وذالك فيهم غالب مما ندر
 فزادهم الله جسر الغضا
 او اصلح لكل جميعا وعطف
 واسأل الله تعالى العافية
 والحمد لله واذكى الشكر
 والله وصحبه الآمنة

وهذا آخر اجزاة البدعية تنفع الله بعلومنا ظمها وبراكاته وندكر هنا ابيانا تافختم بها من الكلام
 للسيد العلامة عز الانام والبدل الاكمل محمد بن السباوي الكهل لانها من تمة اليا وليعني
 واحد المحصن صابل من عرفت فيه هذه الصفة الثمينة بقرائنه من صفات الاقوال والافعال

وهذه هي

يا قاضيا يدعي في دهره ورعا
 هبهات ابن الدنيا من بينا ولها
 ابن التورع والاحكام ضائعة
 تنبكه شريعة خير المرسلين على
 وتشتك بلسان ناطق دلولي
 ولانامل انما ظل يكسبه
 يمضي النهار ولا يقضي به اربا
 وان قضى فيه جزء من بركة
 وقد جزمك احراما وفايدا
 بشر من كان وكلاء ولا رجا

لقضاء الشرع والغريب وامتنع منه ابو حنيفة لما استدعى النصوص فحبسه وضمه
 والذين امتنعوا من الاكام جماعة كثيرة من ائمة وقد عد في النجمل الواح جماعة وفي
 الحديث دلالة على عجة النفوس الامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا والافتقار ونفوذ الكلمة
 ولذا ورد النبي عن طلبها في الصحيحين وغيرهما ويتعين على الامام ان يبحث عن ارضى الناس و
 اغضهم فوليه لما اخرجها الحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استعمل رجلا على عصابة و
 في تلك العصابة من هو ارضى الله سبحانه منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين
 وانما نفي عن طلب الامارة لان الولاية تنفيذ قوة بغض ضعيف قدرة بعد عجز يتجنى حال النفس
 المجبولة على الشر وسبيلا الى الانتقام من العدو والنظر للصديق وتتبع الاغراض القاسية
 ولا يوفق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها فالاولى ان لا تطلب ما يمكن وان كان قد اخرج
 ابو داود باسناد صحيح عنه صلوات الله عليه وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى تاله فغلب عليه جورة فلا يجزى
 ومن غلب جورة عدل عليه النار عن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصلا فلي اجح ان فاد احكم واجتهد ثم اخطا فلي جرح متفق
 عليه وهذا الحديث من ادلة القول بان الحكم عند الله في كل قضية واحد معين قد يصيبه
 من اعمل فكره ويتبع الادلة وفقه الله فيكون له اجران اجرا لاجتهاده واجرا لاصابته والله
 له اجر واحد من اجتهد فله اجر الاجتهاد ويؤيد حديث عقبة بن عامر وابي هريرة رضي الله
 عنهما بن عمر يلفظ اذا اجتهد الحاكم فليخطا فله اجر وان اصاب فله عشرة اجور رواه الحاكم
 والدارقطني وفي اسناده فوح بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه ورواه
 احمد بن حنبل في طريق عمرو بن العاص يلفظ ان اصبحت القضية فلك عشرة اجور وان اجتهدت
 فليخطا فلك حسنة واسناده ضعيف ايضا واستدلوا بالحديث على انه يشترط ان
 يكون الحاكم مجتهدا ومن قال يعز وجهه في هذا الزمان فقد ابدل الجملة وقد بين بطلان
 هذه الدعوى السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الامير اليامي في رسالته ارشاد القناد
 الى تيسر الاحتجاج بما لا يمكن دفعه وكان الامام الفهم المجتهد المطابق للقاضي محمد بن علي
 الشوكاني في خالف مؤلفاته وقبلها السيد محمد بن ابراهيم الوزير اليامي قال الامير في سبل السلا

وما ارى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الانظار الا من كفر ان نعمة الله عليهم فافهم
اعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها مجتهدون يعرفون احاديثهم من الادلة ما يمكنها بها
الاستنباط طاعا الميركان قد عرفه عتاب بن اسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله مكة ولا ابو موسى
الاشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله في اليمن ولا معاوية بن جبل قاضيه في يافا واصلاه عليه السلام في
قاضي عمرو بن علي رضي الله عنه ما على الكوفة واذا كان من شرط المقلدان ان يكون عارفا بآراء
امامه محققا لاصوله وادلتها فلا جعل هذا المقلدا اماما كتاب الله وسنة رسوله صلى الله
عوضا عن امامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص امامه والعبارة
كلها الفاظ الدالة على معان فلا استبدال بالناظر امامه ومعانيها الفاظ الشارع ومعانيها
نزل الاحكام عليها اذا لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب امامه في الموجد
منصوصا لله لئلا يستبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة الى معرفة
كلام الشيوخ والاحاديث في تفهم مرادهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقينان كلام الله
وكلام رسوله صلى الله عليه وآله اقرب الى الاحكام وادنى الى اصابته بوجع المرام فانه ابلغ الكلام بالاجماع وادنى
في الاتقاه والاسماع واقر به الى الفهم والانتفاع ولا يترك هذا الاجماع والطباع ومن لاحظ له والتفتيح
والانتفاع والافهام التي فيها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هو كافها منا والمجاهر
كاحلامنا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتة فليسقط معها فهم العبارات الالهية والاختلاف
النبوية لما كنا مكمولين ولا ماعودين ولا متجهين لا اجتباد او تقليد اما الاول فلا حاله
واما الثاني فلا نأخذ انقل حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من
الكتاب والسنة على جوازها لتصرح بحججه بانه لا يجوز لنا التقليد في جواز التقليد هذا الفهم الذي
فهمناه هذا الدليل نفهم به غيره من الادلة من كثير وقليل على انه قد شهد المصطفى صلى الله
بانه ياتي من بعده من هو افقه من في عصره واوعى لكلامه حيث قال في مبلغ افقه من
سابع وفي لفظ اوعى به من سامع ومن احسن ما يقرأ في القضاة كتاب عمر رضي الله عنه
الذي كتبه الى ابي موسى الذي رواه احمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ ابو اسحق هو من اجل
لما جاء في الحديث انه يحب الغضا وصفة المخالمة وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس في لفظه

أما بعد فان القضاء في حكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة
الذكر فافهم اذا دلى اليك الرجل الحجّة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا ينفع بكلم
بحق لا فساد له أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطعن شريف في
حيفك ولا يياس ضعيف من عدالك البينة على المدعي واليمين على من أنكر الصلح
جائزين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا ومن ادعى حقا غائبا او بينة فحضر
بها امد ايته اليه فان جابئته اعطيته حقه والا استحللت عليه القصة فان ذاك
ابلع في العذر واجل للعا ولا يمنك قضاء قضيت فيه اليوم واجعت به عقلا وقد
فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التماس في الباطل الفهم
الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وآله من الاشياء
والامثال وقس الامر عند ذلك اعد الى اقوال الله تعالى واشبهها يا اباي المسلمين
عدول بعضهم على بعض الاجلود افي حد او حجة باعليه شهادة زور او ظيئنا في ولا
او نسب او قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرار ودر بالبينات والايان وآياك
والغضب والقلق والخبر والتأذي بالناس عند الخصومة والتكرع عند الخصومة
فان القضاء في موطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته
في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن تخلف للناس في اليسر في
قلبه شأن الله فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا فمناظرك بثواب مر الله تعالى
في عاجل رزقه وخزان رحمة والسلام انتم قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين
هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وببوا عليه اصول الحكم والشهادة والحكام
واللفظي اوج شي اليه واني تأملت في التفقه فيه انتم تشرح هذا الكتاب باطال اطالة
حسنة يستطاب الى العجب الجاهل في ضمن القصول الى آخر الكتاب قال في سبل السلام
وقد اخذ من قول عمر رضي الله عنه انه يتقضى القاضي حكمه اذا اخطأ ويدر فذكر حديث
ابي هريرة عن الشيخين يورثهما بينما امرتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب ابنا احداهما
فقال هذه لصاحبتها انما ذهب بابناك وقالت الاخرى انما ذهب بابناك ففتحنا كتابا الى

داود عليه السلام فقضى بذلك برى فخرجنا إلى سليمان فآخيره فإذ قال انوني بالسكين
 استقيه بينكما نصفين فقال الصغرى لا تفعل رجاء الله هو اني بانقضى بالانصر
 ودون بعض اهل العلم انه لا يصح الاستدلال بحديث اذا جهل الحاكم فاصاب الخ على
 رفع الاثر عن المبرج للخطي وثبت الاجزاء ان المراد بالاجتهاد هنا هو بدل الجهد في البحث
 عن الخصومة الواردة عليه كالبحث مثلاً عن عدالة اليهود وعن حال البرعي والمذنب
 ونحو ذلك مما يتعلق بالخصومة وروى هذا عن العلامة المقلد قال الشوكاني قد تقرر
 في علم المعاني والبيان وهو العلم بالبحث عن دقائق العربية واسرارها ان حذف المتعلق
 مشعر بالتعميم وهناك حذف المتعلق فيكون معناه البحث عن كل ما يتعلق بالخصومة
 من الامور التي ينبغي البحث عنها وان اهم هذه الامور او اولاها بالبحث هو حكم الله تعالى في
 تلك الحادثة التي وردت فيها الخصومة لان الحكم مأمور بان يحكم فيها بحكم الله فلا
 يحكم بغيره ولا يشهد به ولا يمين ولا تكليف حتى يعلم ان هذه الامور يصح جعلها محجة الحكم
 ولا يكون ذلك الا لانها ضابط لها وخصوصية عن شوائب القبح والنقض المعارضة
 فاذا ثبت ذلك ثبت البرهان الذي تقوم به حجة فالبحث عما عداه يسيراً لا يعرف مثلاً عدالة
 الشهود بحجة الترتيب وعدم المعارضة لها بالخرج ويعرف حال الخصمين في الورع والوفاء
 على ريعم الشرع وعدم التهور في الدعاوى الباطلة او انكار ما يحل القتل عبه بالبحث
 عن حالهما وذلك انما هو عين ثبوت حكم الله سبحانه به ذلك المستند فيوقد ناله اجتهاد نفسه
 في البحث عن احوال الشهود او عن حال الخصمين قبل ان يعلم ان حكم الله في تلك الخصومة هو
 كذا او انه لا يصح مستند الحكم الا بشرط اذا كان اجتهاد نفسه في البحث عن حال الشهود
 والخصوم مع جهل بحكم الله سبحانه في تلك الحادثة ضامراً لا يستحق المصيبة فيه اجرين
 ولا الخطي احراب هذا القاضي هو احق قضاء النار كما ورد بذلك الدليل الصحيح لانه لا خلاف
 عن ائمة ائمة امرين اما الحكم بالحق وهو لا يعلم انه الحق او الحكم بالباطل وهو يعلم بخلافه
 وكان من قضاء النار في كلا حالتيه فان قلت اريد ايضاح الكلام في القيام بما حصل
 به الا نقام قلت اؤوض هذه الحادثة في جل ادعى على اخوه لا لثبوتها بشاهد اعوزه

ان ياتي بشاهد آخر وطلب من الحاكم ان يحلفه حتى تقوم بينة مقام الشاهد الآخر
 فهنا يجب على الحاكم ان يقدم البحث ويجهد نفسه في البحث والفحص عن حكم الله سبحانه
 في الحادثة حتى يعلم قيام الحجة التي تصلح مستندا للحكم بالشاهد الواحد واليمين وذلك
 هو الذي يجب ان لا يفتقر الى البحث واجهاد النفس بامعان النظر فيه واسباغ الفحص عنه واما البحث
 عما عداه من عدالة الشاهد وحال الخصمين فهو شيء تفرغ عن كون ذلك المستند صالحا
 للحكم فاودى به يجهد نفسه عن حال الشاهد ونحو ذلك قبل ان يعلم جواز الحكم بالشاهد
 الواحد اليمين او عدم جوازه لكان سعيه ضائعا وجهته ذاهبا واجتهاده في ذلك لا يعود
 عليه بفائدة ولا يرجع اليه بعائلة لانه اشتغل في النظر بشي تفرغ عن اصل وهو لا يدري
 بالاصل فانظر اصلحك الله ما هو الامر الذي ينبغي ان يحل عليه قوله صلاهما اذا اجتهد الحاكم
 وعلى كل حال انما مقام البحث عن حكم الله سبحانه في الحادثة والحكم المذكور في البحث
 هو الحكم بالامور ان يحكم مباشرة الله لعباده فيها فاي معنى يحمل اجتهاده على البحث عن
 امور لا تتعلق لها بالحكم الام من جهة كونه راجعة اليه ومتفرقة عنه ثم انظر ما وقع في
 حديث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضيا فانه صلاهما قال يا ابي محمد قال بكتابه الله قال فان
 تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد فقل اجتهد رايي فانظر كيف كان الامر لهم عند بعث
 هذا الصحابي للقضاء والى الالة الارشاد لا الاسترشاد عن مستند ما يحكم به لا عن غيره و
 هكذا كان صلاهما يامر من يبعثه من القضاة والولاة وكذلك كان يرشد الى ذلك الخلفاء
 الراشدين من يبعثونه ثم انظر قول هذا الصحابي العظيم اجتهد اي فان المراد بلا شك
 ولا شبهة ان يجتهد اياه في مستند الحكم فيستخرج مرقيا من ادخوه على ما في الكتاب
 والسنة فهذا هو الاجتهاد الذي قال فيه صلاهما اذا اجتهد الحاكم فاصاب الى اخر الحديث
 فالحاصل ان هذا الحديث ان كان عاما كما ذكرناه فالاجتهاد في مستند الحكم داخل
 فيه دخولا اوليا لانه الفرع الكامل الذي لا ينبغي ان يرد سواه الا على طريق التبع واليحدث
 عن حال الشهود والخصوص منع انه لا يبحث عن ذلك لذاته بل ليعلم الحاكم وجود المستند
 الذي ثبتت عن الشارع فان النظر في الشهادة ليس الا لمعرفة حصول الاهلية وعدم وجود
 المنة

فتبت عند ذلك ان مستند الحكم هو الشهادة التي تدل على الحكم واجبة اذ انما مستند
للكم تقوم بها الحجج الشرعية وان كان المحرم غير عام بل محقق كما هو شأن دلالته افعال
فالتعين حله على الاجتهاد في مستند الحكم على حسب ما قرناه سابقا والنظر في حال
الشهود والخصم ليس بمقصد مستقل بل هو متفرع عن المستند ومكمل له ولا يحمل التمسك
على غيره انما لا مدخل له في مستند الحكم وما هو فرع عنه لانه على فرض ان له نفعا
في الحكمة كالبحت مع المدح عليه من الحكم بما يتاثر عنه الاقرار هو سياسة عميقة لا
شرعية لانه لا يتمدد الى اتيوع من المخادعة والقتل في المذرة والتأديب فيه والمداهاة
له ولم نتعبد بذلك فكيف يحمل عليه قول الشارع وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق
وهو المستعان عن ابي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد
بين اثنين وهو غضبان متفق عليه ولفظ الجماعة لا يقضيان حاكم اخر قال المهلب سبب
هذا النعيان الحكم حاله الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق فسمع وبذلك قال الفقهاء
الاصهار وقال ابو حنيفة العير الذي عن الحكم خالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير
الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال عداه الفقهاء لهذا المعنى الى كل
ما يحصل به تزيير الفكرة كالحجج والعطش الشراطين وغلبة النفس سائر ما يتعلق بالقلب
تعلقا يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكم في الاقتصار
على ذكر الغضب كاستيفاء النفس ومعونة مقامة ومثله بخلاف غيره وقد اخرج البيهقي
بسند ضعيف عن ابي سعيد رفعه لا يقضى القاضي الا وهو مشبعان ريان انتهى بسبب
ضعفه ان في اسناده ثمة شيخ الجرم وهو متهم بالوضع وظاهر الذي التحريروا لا موجب
لترفعه عن معناه الحقيقي الى كراهة ما يجوز عليه او زعم النووي في شرح مسلم
باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وزعم البخاري في باب هل يقضى القاضي او
يقضى القاضي وهو غضبان قال في مسيل السام ان من زعم طرد مع كل غضب ومع كل انسان
فاذا قضى الغضب الى عدمه بغير احوال الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يرض الى
هذا الحكي فاقول امروا به كراهة تحريمه في كل وقت لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين اقسامه

استمر وخصه اليغوي وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعمل بالغضب
الله يومئذ مع من العدي بخلاف الغضب للنفس استبعد جماعة منهم السيد الامير
والقاضي الشوكاني واستغره الروايان في الفتية لظاهر الحديث والمعنى الذي كلفه نبي
عن الحكموسية واما حكمه صامع غضبا في قصة الزبير فلما علم من ان عصيته مانعة
عن اخراج الغضب له عن الحق ثم اظهر ايضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا الذي
يقض الفساد واليه ذهب بعض الجنبالة والتفرقة بين النهي للذات والنهي بالوصف
كما بقوله الجمهور غير واضح كما ذكر في غير هذا الحل قال الحافظ ابن القيم في الاعلام من قصص
النهي على الغضب وجهان: وجه اول وهو النهي بالوصف والخوف المطلق والجمع والظن الشديد وشغل
القلب المانع من الفهم فقد قل فقهاء وفقه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ
لم تقصد لنفسه وانما هي مقصودة للعيان المتوسل بها الى معرفة مراد المتكلم ومراده يظهر
من عموم لفظه تارة ومن عموم المعنى الذي قصد تارة وقد يكون فهمه من المعنى اقوى
وقد يكون من اللفظ اقوى وقد يتقاربان الى اخر ما قال عن علي بن ابي طالب عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله انما قضى عليك رجلان فلا يقض الا الاول حتى يسمع كلام الآخر سوف تدر
كيف يقضي قال علي بن ابي طالب قاضيا بعد رواية احمد وابوداود والترمذي وحسنه وقواه
ان الديني وصححه ابن حبان والحدوث اخرجه من طرق احسنها رواية الزاد عن عمرو بن
مروعة عن عبد الله بن سبلة عن علي بن ابي اسناده عن ابن المقدم واختلاف فيه على عمرو بن
مروعة ورواه شعبه عنه عن ابن الجاري قال حدثني من سمع عليا اخرجه ابو يعلى في اسناده صحيح
لولا هذا الجمهور له طريق اخر يشهد له وقال الحافظ في بلوغ المرام له شاهد عند الحاكم
من حديث ابن عباس انتهى والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى المدعي
او كما يسمع جواب الجواب فلا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعي قبل جواب الجواب
استفصال ما لديه والاحاطة بجميعه والنهي بدل على فيه المنهي عنه والفتح يستلزم الفساد
لان حكمه وقضى قبل سماع الكتاب من امر الخصمين على ابطال قضاة وكان قد حلف على الله
لا يلزم قبل ان يقر به عليه وقضاة ويعيد الحكم عليه والصحة لان الحكم شرع للمصلح

وفي رفع الضرر أو بعبارة حاكم الخزان امتنع أحد الخصمين من الإجابة لحضبه جاز القضاء
 عليه لتمرده ولكن بعد التثبت المسوغ للحاكم بحاجي الغائب على خلاف فيه معرفت وعن ابن
 عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ظلم فهو باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يبرأ
 وفي لفظ من أعان على خصومة بظلم فقد بآه بغضب من الله رواها أبو داود والاسناد الأول
 لا مطعن فيه والثاني فيه المتن بن يزيد قال المذنب هو مجهول وفيه ذم شديد له شرطان
 أحدهما أن تكون المخاصمة في باطل والثاني أن يعلم أنه باطل فإن اختل أحد الشرطين فلا عيب
 وإن كان الأول ترك المخاصمة مما وجد إليه سبيلا وورد في معنى قوله صلى الله عليه وسلم من أعان على
 بظلم ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بن شرجيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من مشى مع ظالم لم يعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام وأما ما ورد في الحديث
 الصحيح بلفظ أنصر أخاك ظالما أو مظلوما فقد ورد تفسيره في آخر الحديث أن نصر الظالم
 كفره عن الظلم وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للحاكم إذا رأى محاصما أو معيناً على خصم
 بتلك الصفة أن يزجره ويرد عليه لينتفي عن عتبه عن أم سلمة رضي الله عنه قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنابشر وأنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض
 فاقضي بتموماً اسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة
 من النار رواه الجماعة ورواه ابن كثير في الإرشاد والألحن هو البليغ عن جهة الاستقامة والمراد
 أن بعض الخصماء يكون أبلغ وأعرف بالحجة وأظن لها من غير واضح تعبيراً عنها وأظهر احتجاً
 حتى يخيل أنه حق وهو في الحقيقة مبطل وقوله على نحو ما سمع أي من الدعوى والإجابة
 والبينة واليمين وقد تكون باطلاً في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار اعتباراً
 ما يؤول إليه من باب الإنابة يكون في بطلانهم ناراً والحديث دليل على أن حاكم الحاكم لا يحل
 للحاكم له ما حكمه به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلاً في نفس الأمر وما أقامه من الشهادة
 كاذباً وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به وتخليص الحكم عليه بما حكم به ولو امتنع
 وينفذ حكمه ظاهر أو لكنه لا يحل به أحكام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة وإلى
 هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة فقال أنه ينفذ ظاهره وأبطلناه ولو حكم الحاكم بشهادة

زوران هذه المرأة زوجة فلان حلت له واستدل بان لا يقوم بها دليل وبقياس لا يقوى
 على مقاومة النص في الحديث دليل على انه صالم يقرب على الخطا وقد نقل الاتفاق عن
 الاصوليين انه لا يقرب على الخطا في الاحكام وجمع بينهما بان مرادهم لا يقرب فيما حكم فيه ^{باجتهاد}
 بقاء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة اسارى بل والاذن للتخلفين واما الحكم
 الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبينة او بين المندعي عليه فانه اذا كان مخالفا
 للباطن لا يسمى الحكم به خطا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل
 بالشاهدين وان كانا شاهدين كزور فالتيقصر منهما واما الحكم فلاحياة له في ذلك ولا
 عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا الخطا في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه مثل
 ان يحكم بان الشفعة مثلا الجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت ^{بالخط}
 فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا للجهل على من يقول
 الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا الخطا كان له اجر وليس في الحديث ان الحكم
 لا يحكم بعلمه كذا قاله ابن كثير في الاشارة لانه صالم انما اخبر انه يحكم على غوما يسمع
 ولم يتف ان يحكم بما علمه والتعليل بقوله فانما انقطع له قطعة من النار حال على ان ذلك
 في حكمه بما يسمع فاذا حكم بما علمه فلا تخير فيه العلة وعن انس قال ان قيس بن سعد
 كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في امير رواه البخاري زاد الترمذي لما
 يلي من امور وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال احتراز الصطفى من الشركين في مجلسه
 اذا ادخلوا وقد روى الاسماعيل ان سعدا سال النبي صلى الله عليه وسلم ان ليصرفه عن الوضع الذي
 وضعه فيه مخافة ان يقدم على شي فصرفه عن ذلك والشرط بضم الجيم والراء والنسبة اليها
 شرطي بضمين وقد يفتح الراء اخوان الامير المراد بصاحب الشرط كبيرهم وفي الحديث جواز
 اتخاذ الاخوان لدفع ما يرد على الامام والحاكم عن اي ضرورة رضي الله عنه قال جابر بن عبد الله
 يختمون ان الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين اقر البينة فلم يقموا فقالوا لا اخر احد من خلقك
 بالله الذي لا اله الا الله ما له عند شي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن غفر لك يا اخي
 لا اله الا الله اخبر جابر احمد والنسائي والحاكم وفي رواية الحاكم في هو عندك ادفع اليه

حقه وفي رواية لاحد فتزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله
 له عنده حقه فامر ان يعطيه فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله قضى بعبده بعد وقوع السبب
 الشرعي وهو اليمين فبالاول جواز القضاء بالعلم قبل وقوعه قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن
 علي الشوكاني والحق الذي لا ينبغي العدول عنه ان يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع
 اسبابا للحكم كالبيعة واليمين ونحوها امور اعتبدنا الله بها لايسوغ لنا الحكم الا بها وان حصل لنا
 ما هو اقوى منها بيقين فالواجب علينا الوقف عند ظاهر التقيد بها وعدم العمل بغيرها والقضا
 كما تما كان وان كانت اسبابا يتوصل اليها الحكم بها الى معرفة الحق من البطل والمصيب من الخطي
 غير مفصولة لانها بل الامر احر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم او ظن فاما قل ما يحصل
 له ذلك في الواقع فكان الزكوا لكونها طرائق للحصول ما هو المعتاد فلا شك ولا ريب انه يجوز
 للحاكم ان يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهادة لا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن
 المشاهدة او ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين او يمين و
 لهذا يقول المصنف صلى الله عليه وآله قضيت له بشي من مال اخيه فلا ياخذ انما اقطع له قطعة من امره
 واذا اجاز الحاكم مع تخير كون الحاكم صوابا وتخيرونه خطا فكيف لا يجوز مع القطع بانصاف
 لاستناده الى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقد كان الحكم به قد حكم بالعدل والقسط
 والحق كما امر به تعالى ويؤيد هذا ما ورد في باب استحلاف المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله انك
 بيعة فان البيعة في الاصل ما به يتبين الامر ويوضح ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة
 الواحد الحكم بما الان تقول اذا كان القضاء باحد الاسباب الشرعية فيجب التوقف فيه على ما
 ورد وقد قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال صلى الله عليه وآله انما النزاع اذا اجاب
 اخ من غير جنسها هو اولى بالقبول منها العلم الحاكم واستدل السستاني بالحدود بقوله صلى الله
 عليه وآله لا ايمان لمن كان لي ولها شأن وفي لفظ لو كنت رجلا احد من غير بيعة لرجعتها اخرجه مسلم
 وغيره من حديث ابن عباس في قصة الدلائنة وظاهر انه صلى الله عليه وآله علم ووقع الزنا منها ولم يحكم
 بعلمه ومن ذلك قول ابو بكر وعبد الرحمن ويمكن ان يجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله انما لم
 يفعل بعلمه لكونه قد حصل التلاعن وهو احد الاسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجم

والنزاع انما هو في الحكم بالعلم دون ان يتقدم سبب شرعي ينافيه انتهى وانه يرح كلامه بسطر
على هذه المسئلة في الفتح الرباني وفي دبل الغمام والسيل الجرار وغير ذلك من مؤلفاته فراجعها
تسفي عتبة تروى غلتك ان شاء الله تعالى وسياقي لنا ايضا كلام على تلك المسئلة في
القسم الثاني من هذا الكتاب عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كيف تقدس امة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم رواه ابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه
وله شاهد من حديث بريدة عند البراء في الباب عن قابوس بن الحارث عن ابيه رواه الطبراني
وابن قانع وفيه عن خواف غير منسوبة قيل انها امارة حمزة رواه الطبراني وابو نعيم والمراد انها لا تظهر
امة من الذين لا ينصف لضعيفها من قها فيما يلزم من الحق له فانه يجب نصر الضعيف حتى
ياخذ حقه من القوي كما يروى حديث انصار اخاك طالما او مظالمها عن عائشة رضي الله عنها
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي المعادل يوم القيامة فيلقى من شهدة الحسن
ما يمتني انه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان واخرجه البيهقي ولفظه في ترة واخرجه
العقيلي ايضا قال البيهقي عمران بن حطان الرازي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يشب سماعها
ووقع في رواية الامام احمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذكرنا القاضي فقالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يمتني انه لم يقض
بين اثنين في ترة قط قال في مجمع الزوائد واسناده حسن الحديث فيه دليل على شدة حساب
القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي له ان يتحري الحق ويبلغ فيه جهده
ويحزن من خطا السنن من الوكلاء والاعوان ويحزن الغما والوكلاء ويروي له حديث من
خاصم في باطل وهو يعلم له نزل في سخط الله حتى يترفع وفي لفظ من اعان على خصومة
بظلم فقد با بغضب من الله رواها ابو داود ومن حديث ابن عمر لما عرفته تجنب كبار العلماء
ولاية القضاة كما قدمناه واذ كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجمالة
وفي رجاء عبد الله بن وهب في الثورال انه كتب الى الخليفة بقضا مصر فاخفى في بيته فاطلع
عليه بعضهم يوما فقال يا ابن وهب لا تخرج فتكلم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى
فقال اما علمتان العلماء يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين وعن ابي امامة

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من رجل يلي امر عشرة فما فوق ذلك الا اتي الله عز وجل يوم القيامة
 الى عنقه فلكه براء او اوبقه اثم او لاسلامه او لاسطه اثم او اخر ما خزي يوم القيامة
 رواه احمد وعنه عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عشرة الا حرم يوم
 القيامة مناولته الى عنقه حتى يطلقه الحق او يبقه ومن تعامل القرآن ثم نسيه لقي الله
 وهو اجزم رواه احمد وعنه عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله مع
 ما عملوا من الخير فاذ اجاروك الله الى نفسه رواه ابن ماجه وفي لفظ الله مع القاضي ما لم يحرف فاذ اجار
 نخلة عنه وازمه الشيطان رواه الذمذبي وعنه ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم
 وأهليهم وما ولوا رواه احمد وصالح والنسائي وعنه ابن بكير رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة رواه البخاري واحمد والنسائي والترمذي وصححه وقيده دليل
 على عدم جواز تولية المرأة شيئا من الاحكام العامة بين المسلمين وان كان الشارع قد ثبت
 لها اذمار اعية في بيت زوجها والمتع من ان تلي الامارة والقضاة قول الجمهور وذهب الخنفية
 الى جواز توليتها الاحكام الا الحدود وذهب ابن جرير الطبري الى جواز توليتها مطلقا وهي
 رواية عن مالك والحديث اخبار عن عدم فلاح من ولي امرهم امراة وهم منه يرون عن جالب
 عدم الفلاح لانفسهم بل ما مردون بالكتاب ما يكون سببا للفلاح والحديث قاله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان اهل فارس قد ملكوا عليهم بوران بنت شيريه بن كسر بن يربوز ذكر الطبري
 ان اختا ارميد رخت ملكت ايضا بوران ذكر قصة توليتها ان قينية في المعارف وقد
 حكى تلك القصة في هذا الزمن عليهم امراة منهم وبلغت ولايتها الى اقلها ما حدثت المناسك التي
 روي تروي هي من هذه الحجة والحديث ومكنت بالانتهاء نساء مسلمات منذ نصن ونخلو
 ذات ايدينا عن تبعات ولا جعلنا من الغوم الذين لا يخلو احين ولا عليهم امراة قال
 الشوكاني في ميل الاوطافيه اي في هذا الحديث دليل على ان المرأة ليست من اهل الولايات
 ولا يخل لقوم توليتها لان تجنب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب انتهى وعنه ابن مبرير
 انه زدي عمر بن مرة الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولاه امر شيئا من امور المسلمين فاحجب عن

حاجتهم وفقرهم احتج الله دون حاجته اخرجوه ابو داود والترمذي والفظه عند
 الترمذي ما من امام يفتق بابا دون ذوى الحاجة والخلعة والمسكنة الا اغلق الله تعالى
 ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته واخرجوه الحاكم عن ابن عثيرة عن ابي مريوة
 قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من دله الله لشد
 فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه احمد من حديث معاذ بن بلظ من ولي من امور
 المسلمين شيئا فاحتج عن اولى الضعف والحاجة احتج الله تعالى عنه يوم القيامة و
 رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ايا امير احتج عن الناس فاهمهم احتج الله
 عنه يوم القيامة وقال ابن ابي حاتم عن ابيه في هذا الحديث منكروا وخرج الطبراني رجال
 ثقات الا شيخا فانه قال الترمذي لم نقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث ابن حنيفة
 انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا احببت ان اضعه عندك مخافة ان لا تلقا
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس من ولي منكرا فلا فحيت يابه عن ذي حاجة للمسلمين
 حجه الله ان يلج باب الجنة ومن كانت همته ان ياحرم الله عليه جوارى فاني لعنت بخرب
 الدنيا ولم ابعث بعارها والحديث دليل على انه يجب على من ولي ابي امر من امور عباد الله
 تعالى ان لا يحتج عنهم وان لم يسهل الحجاب ليصل اليه ذوالحاجة من فقير وغيره واحتج الله
 كناية عن منعه من فضله وعطائه ودرجته قال الشافعي جماعة انه ينبغي للحاكم ان لا يتكبر
 قال في الفتح وذهب الآخرون الى جواز ذلك الاول على زمن سكوت الناس اجتمعهم على الخير
 طواعيتهم للحاكم وقال الآخرون بل يستحق الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع
 ودفع الشر ونقل ان التين عن الراودي قال الذي احداثه القضاة من شدة الاحتجاب اذ خال
 بطاق من الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى قال الشوكاني في النيل قلت صدق لم يكن من
 فعل السلف ذلك من لنا مثل رجال السلف في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخصومة
 لبعضهم بعضا فلم يحتج الحكام للدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وجاهه باهله
 وصلاته الواجبة وجميع اوقات ليله وفارقه وهذا لم يتعد الله به احدا من خلقه ولا جعله
 في وسع احد من عباده وقد كان المصطفى صلى الله عليه وسلم في بعض اوقاته وقد ثبت في الصحيح

من حديث أبي موسى أنه كان بوابا للذي صلا لما جلس على نقب البدر في القصة المشهورة
 وإذا جعل لنفسه بوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته فبأولئك الأخذ
 في مثل البيت وبين الأهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة خلفه صالمان لا يدخل على
 نسائه شهران عمر استاذن له الأسود لما قال له يربح استاذن لي وقد دخل على أصلم
 كان يتخذ لنفسه بابا ولو لا ذلك لاستاذن عمر لنفسه ولم يخرج إل قواه استاذن لي وقد
 ما يخالف هذا في الظاهر هو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجد حلتك عند ذهاب
 إلى بابه فلم يجد عليه بوابا واجتمع على أنها أوكلا فلان النساء لا يخرجن عن الدخول في الغائب
 الأمر إلا من أخذهن هو منع دخول من يخفى لأشياء من طلاقه على ما لا يحل له
 عنه وأما ثانياً لأن النكح الحائض بغير إباحة لا يستلزم النكح مطلقاً غاية ذلك
 أنه لو كان له صالماً حاجباً قال ابن بطال لم يمنع بابه صالماً إذا لم يكن في شغل
 من أهله ولا أنكر حتى من أمره رفع حجاب بيده وبين الناس ويدخل طالب الحجة ومثله قال
 الكرماني وقد ثبت في قصة عمر في منازعة أمير المؤمنين علي الغساس في ذلك أنه كان حاجباً
 يقال لأمره من الدخول والتفت في حاكمه لا يدخل الحائض من كان بابه من المتحجبين
 إلى مجلس حكمه وحده واحداً إذا كانوا جميعاً كثيراً ولا سيما إذا كانوا مثل أهل هذه الدار البغية
 فأمراً إذا وصفت إلى مجلس القضي صرخوا جميعاً فبذلك فيهم ويتغير حكمه فيقل بدوره و
 تنبيه بل يجعل بابه من يرد الواحد من الخصوم الأول فأقول فخرج عن مجلس
 حكمه كل خصم من على حدة فالتخصيص ممن المنع مثل ما ذكرناه من كل باب الشريعة
 وجوزنا أنه أمر أن جازيت في الحائض من القضاة حال الخصم التادي بأمر من الأمور وذكر ذلك
 أمره بالثبوت والامتناع كحج على واحد من الخصمين وذكرنا أنه باجتماع الرأي والخصومة
 التي تعرض قال بعض أهل العلم وطيفة البوائج الحائض أن يطلع الحائض على من حضر
 ولا سيما من الأغنياء لئلا يحال أن يخفى من خصامه أو الحائض أن يراه جازراً فيطيعه من الأكرام
 إلى ما لا يجوز لمن يخفى من خصامه التبر ولا شك في أنه يكون دوام الاحتجاب أن لم يكن محرماً لما في
 حديث الباب قال في الصحيح وأنتن العمل على أنه لا يحجب تقدم الاستبراء والاستبراء على

المقيم ولا سيما خشى فوات الرفقة وان من اتخذوا بالواجب ان يتخذوا امينا ثقة عفيفا
 عارفا بحسن الاخلاق حادفا بمقادير الناس انتهى عن ابني هريرة رضي الله عنه قال ابن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم — الراشي والمرشي في الحكم —

وقد عراه الحافظ في بلوغ المرام الى اجل والاربعة وهو وهم فانه ليس في سنن
 ابني داود غير حديث ابن عمر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرشي رواه الخمسة
 الا النسائي وصححه الترمذي وهم ايضا بعض الشرح فقال ان ابا داود زاد في روايته حديث
 ابن عمر بلفظ في الحكم وليس في تلك الزيادة عند ابني داود بلفظ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمرشي قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني باسناد جيد في الحكم وحديث
 ابن عمر اخرجه ايضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وثقة الراشي ايضا انتهى
 واسناد لا مطعن فيه وفي حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرشي والمرشي
 يعني الذي يمشي بينهما رواه احمد قال في النهاية الراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل والمرشي
 الاخذ والراش الذي يمشي بينهما وهو الضعيفين للدافع والاخذ وان لم يأخذ على سفارته
 الجور فان اخذ فهو بالغ قال الشوكاني الراشي هو دافع الرشوة والمرشي القابض لها والراش هو ما
 ذكره في الرواية قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة للحاكم والتعامل معه اخذ
 الصدقات وهي حرام بالإجماع انتهى ابي سوانت للقاضي وللعامل على الصدقة او لغيره
 وقد قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقد اوجبا الحكم لتأكلوا فريقتا من اموال الناس
 بالاثم وانتم تعلمون قال في التيسر والتخصيص لطالب الحق جواز تسليم الرشوة منه الى الحاكم لا ادري
 بآبي فخصص الحق بالتحريم مطلقا اخذ بآبهم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان
 جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه ردافلية فان الاصل في حال السلم التحريم ولا يحل ان
 امر مسلم الا بطيبة من نفسه وقد انضم الى هذا الاصل كون الدافع اثماد فانه لا محل لمرتين اما
 لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لا محل لان الدافع في مقابلة امر واجبا او مباحا عروضا
 على الحاكم الصانع به فكيف لا يفلح حتى يأخذ عليه شيئا من الخطأ وان كان الدافع لئال من
 صاحبه لينال به خلافا مباشرة امه ان كان مضطرا فلا فلاح لانه مدفوع في مقابلة

محظور فواشد حرمها من المال المدفوع البغي في مقابلة الزنا باطلاق الرشوة يتوصل بها الى
اكل مال الغير ائوجبا حراج ضده والاضرار به بخلاف المدفوع الى البغي في التوصل به الى شيء
حرم وهو الزنا لكنه مستلزم لافعال المفعول به وهو ايضا ذنب بين العبد وربه وهو اسحق
النصره ليس بين العاصي وبين الغفره الا التوبة ما بينه وبين الله وبين الامرين بوزن بعينه
انتهى قال في سبيل السلام وحاصل ما ياخذ به القضاة من الاموال على اربعة اقسام رشوة وهذا
واجرة ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الاخذ والعطي
وان كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي لانها لاستيفاء حق له
كجعل الابن واجرة الوكالة على الخصومة وقيل يحرم لانه يقع على الحاكم في الاثر واما الهدية وهي
الثاني فان كان من يهاجيه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها وان كان كهدية اليه الابعاد
الولاية فان كانت من لا خصوصية بينه وبين احد عنده جائزت وكهنت وان كانت من
بينه وبين غريمه خصوصية عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي ياتي فيه ما سلف في الرشوة
على باطل او حق واما الاجرة وهي الثالث فان كان الحاكم رزق من الامام وجراية من بيت
المال جاز له اخذ الاجرة على قدر عمله غير حاكم فان اخذ اكثر مما يستحقه حرم عليه لانه لما
يعطى الاجرة لكونه يعمل على الاجل كونها حاكما فاخذ لما زاد على اجرة مثله غير حاكم لما اخذ ما
لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونها كمالا ولا يستحق لاجل كونها كاشفا من اموال الناس
اتفقا فاذا جرة العمل اجرة مثله فاخذ الزيادة على اجرة مثله حرام وكذا قيل ان تولية القضاة من
كان غنيا اول من تولية من كان فقيرا وذلك لانه لفقره يصير متعرضا للتناول ما لا يجوز تناوله
اذ الميركان له رزق من بيت المال انتهى وهذا الذي ذكره السيد هو في الاصل قول ابن عقيل
كما حكاه الحافظ ابن القيم رحمه في بدائع الفوائد قال واصل هذه المسائل عامل الزكاة وقيم اليتيم
فان الله تعالى اباح لعامل الزكاة جزا منها وهو ياخذ مع الفقير والغنى النبي صلى الله عليه وسلم من
قبول الهدية وقال هلا جلس في بيت ابيه وامه فينظر هل يهدي اليه ام لا وفي هذا دليل على
ان ما اهدى اليه وهو في بيته ولم يكن سببه العمل على الزكاة جازا له قبوله قيل ذلك على
ان الحاكم اذا اهدى اليه من كان يهدي له قبل الحكم ولم تكن ولايته سببا لهدية قبلها

وأما ناظر اليتيم فإليه تعالى أمره بالاستعانة مع الغنى في إباحة أكل بالمعروف مع الفقير
 وهو ما افترضا في إباحة على الخلاف فيه والحاكم فرع متروك دين أصليين حامل الزكاة وناظر
 اليتيم من نظير العموم الحاجة إليه وحصول الصلحة العامة الحق به بما مل الزكاة في أخذ الزكاة
 مع الغنى كما يأخذ حامل الزكاة ومن نظر الحكم به باعتناء منصبه العامة الرعية الحق به بولي اليتيم
 أن احتاج أخذ وإن استغنى ترك وهذا هو مذهب الخلفيتين الراشدين قال عمر بن الخطاب
 إنني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي اليتيم إن احتاج أكل بالمعروف وإن استغنى ترك ولحق
 بينه وبين حامل الزكاة أن أكل الزكاة مستاجر من جهة الإمام بحماية أموال المستحقين لها وجمعها بما يأخذ
 يأخذ به لا كمن يستاجر الرجل بحماية أمواله وأما الحاكم فإنه منتصب بآرام الناس بشرائع الرب
 تعالى وأحكامها وتبليغها إليهم فهو مبلغ عن الله بقضائه وفتياه ويميز عن المفتي بآرام
 بولايته وقدرته والمبلغ عن الله الملتزم بالإمامية بدينه لا يستحي عليهم شيئا فإن كان محتاجا فإنه
 من المفتي ما يسد حاجته فذل لون وحامل الزكاة إن فالحاكم مفت في خيرة عن الله ورسوله
 شاهد فيما ثبت عنده ميزم لمن توجه عليه الحق فثبت طاه شرط المفتي والشاهد يتميز
 بالقدرة على التنفيذ فهو في منصب خلافه من قال قل استأكم عليه أجرا فلو لم يحكم المقيم
 وجودهم في الأذهان الفقودون في الأعيان جعلهم الله ظلالا يهوى إليها اللعان ومناهل
 يرد لها الظمان لسته كلام البدائع وهو كما به يدع جوا وقال الحافظ ابن حجر لم يردك في زماننا
 هذا من يطلب القضاء وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوجه
 مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى وقد ذكر شيخنا أبو ركنا البناضي العلامة المتبحر
 المطبق محمد بن علي الشوكاني في فوائده الفتح الرباني في كتاب السير ما نصه وأما ثالث الثلاثة وهو
 هو الفاضل فهو عبارة عن رجل جاهل الشرائع ما يحتاج إلى سبيل أو جهلا مركبا وإن استغل في
 من الفقه فغاية ما يظفر به هو ما يظفر به وكيل المخصوصة فمن مارس الحضور ومن
 المخصصات من مسائل تدور في مدعى وأهلية وطايب الإيمان والمدينة وليس من العالم
 غير هذا لا يعرف حقا ولا باطلا ولا معقولا ولا منقولا ولا ليل ولا مد ولا ولا يعقل شيئا من
 علوم الشرع فضلا عن غير فاسم علوم العقل ولكنه اشتاق إلى أن يدل على فاضلا وبشأنه

في الناس ويرتفع بين معارفه واهله فعمل الثياب الحيدة فلبسها وجعل على راسه عمامة
 كالبرج واطال ذيل كمنه حتى صار كالحجج ولزم الشكينة والوقار واستكثر من قوله نعم وبعث
 وجعل له سبعة طويلة يديها في يده ثم جمع من الحطام قن او اسعد وذهب به من دون الاوط
 ويتدد في السرك واستعان بالشفعاء بعد ان ارشاهم ببعض من ذلك المال ليشتروا له
 هذا المنصب الجليل الذي هو مقعد النبوة ومكان من يترجم عن كتاب الله وسنة رسوله فيفصل
 الخصال بين عباده بما انزله في كتابه المبين وبينه رسول الله الامين ثم رتب هذا الجاهل
 الباش الى قطر من القطر الواسعة فياتي اليه اهل الخصومات او اجابهم بدينهم بحكم الطاغوت
 في الحقيقة وهو في الصورة حكم الشرع لان هذا القاضي الخذول لا يعرف من الشرع الا اسمه ولا
 يدري من العلم بشي بل يحمل حدة ورسمه فينتشر عنه في ذلك القطر الواسع من الطواغيت ما
 يتكبر له عين الاسلام وتتصاعد عنده زوايا اعلام وكيف يهتدي الفصل الخصومات
 بالحق جاهل اشترى هذا المنصب كباي شترى ما يباع في الاسواق من المتاع فولاية مثل هذا
 الخذول وتكمه في الشريعة المطهرة هي جناية على الله وعلى كتابه وعلى رسوله وعلى العلم واهله
 على الدين والدين ولا فرق بين من بعث مثله ليحكم جهلاء وبين بعث رجل من اهل الطاعت
 العارفين بالمسالك الطائفة بل بعث هذا القاضي اعظم عند الله ذنبا واشد معصية لانه
 لما كان في الصورة قاضيا من قضاء الشرع الشريف وحكما من حكاه مولى من اليه الولاية
 العامة كان في ذلك تقرير على الناس في محاد عظم فاجل بواله ليحكم بدينهم شرع الله يحكم
 بالطاغوت فقبول بناء منهم على انه حكم الشرع بخلاف بعث حاكم من حكام الطاغوت فانه
 وان كان من المعصية واجراة على الله بالمكان الذي لا يخفى لكنه لا تغرب في بعثه على العباد
 ولا تخادعة فبما يجتنبه من يجتنبه ان لم يجتنبه جميعا وينفر عنه ويأمنوا منه وكفى جنة
 موعظة وعبرة يقشع لاجار من كان في قلبه مثقال خرداة من ايمان وتوحيه منه قلوب
 قوم يعقلون وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين هذا حال القاضي الذي هو من قضاء النار من
 عصاة الملك الجبار فيما يركه من الخصومات واما ساير ما هو كقول القضاء الشرع من امر لم يرد
 والنبي عن النبوة والخذل على يد الظالم وارشاد الضال وتعليم الجاهل ان دفع عن الرعية ظلم

من يظلمها والمكاتبه لاهام المسلمين بما يحدث في القطر الذي خوفه مما يخالف الشريعة
 المطهرة فلا يقدر هذا القاضي الشقي على شيء من هذه الأمور سواء كان صغيرا وكبيراً بل غاية أمره
 ونهاية حاله أن يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم بعينه ووقر ينفذ ما يقامه ووقر يعيد عليها
 بغيره وهو تارك لما أوجبه الله عليه وعلى أمثاله من الأمر بالسرف والنهي عن المنكر وهو في الحقيقة
 ضال مضل شيطان مرید بل ضرر على عباده من الشيطان ومن ابن الشيطان واني له ان يظهر
 للناس في صورة قاضي مفوض اليه الحكم في قطر من الأقطار فيه الروف مرافقة من عباده فحكم
 بينهم بالطاغوت بصورة الشرح ثم يكون شهيداً على ما يحدث بذلك القطر من المظالم ومبيناً
 عليه ما هو سعالاً ثم خاص دون ان يامر بحزف ديني عن منكر ولا يحرم قلبه قطباً فيه جلاب
 خير الرعية او دفع شر عنهم بل هو ما دام في هذا المنصب لا يملك الا ما يجمع الحطام من الخصوص
 تارة بالرشوة وتارة بالهدية وتارة بما هو شبيب بالتلصص ثم يدافع عن هذا المنصب الذي هو فيه
 ببعض هذا السحت الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه بالبعض الآخر هذا الأمر لا يقدر عليه الشيطان
 ولا يمكن منه ولا يبلغ كيد بني آدم اليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والى السمع وهو شهيد
 انتم كرامه روح وقد شاهدنا مثل هذه الحال في جميع قضاة عصرنا هذا في العرب والعجم حتى في البلدة
 التي نحن نزيلها اليوم بل وجدنا تلك الحالة في عصر من قبلنا منذ زمن طويل ودور عرض كانتهم
 ان لك كتب التواريخ فليكن على غربة الاسلام وذواك اهل من كان باكيا وبحقائق الشرع الشريف
 داريا عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين
 يدي الحاكم رواه ابو داود وصححه الحاكم كما حكاه الكاف في بلوغ المرام واخرجه احمد والبيهقي
 كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير وفيه كلام وهو ضعيف كما قال ابن معين
 وابن حبان وابن الذهبي ذلك الضعف فقال فيه ابن الغطاة وقال ابو حاتم صدوق كثير الغلط و
 قال النسائي ليس بالقوي وقال الندي لا يحتج بحديثه والكرشي دليل على شرعية تعود الخصمين
 بين يدي الحاكم ومينوي بينهما في المجلس المبرك انهما غير مسلم فانه يرفع المسلم ما في قصة عليه
 السلام مع غريمه الذي عند شرح وهو ما أخرجه ابو نعيم في الحلية بسندة قال وجد علي بن
 ابي طالب رضي الله عنه درعاً له عند يهودي التقطها فاعرفها فقال ادعي سقطت عن جمل لي اورد

مقعد وجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر رواه أبو بعلال الدارقطني
 والطبراني في الكبير وفي أسناده عباد بن كثير وهو ضعيف قصة أمير المؤمنين علي عليه
 السلام مع خصمه عند شرح وفيها تخصيص المسلم إذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف
 بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لأن الإسلام يعاود ويستفاد من الحديث أن الخصمين لا
 يتنازعان قائمين أو مضطجعين أو أحدهما **باب الشهادات** هي جمع شهادة مصدر
 شهد جمع كراداة الأفعال قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة وموديعها
 لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام من قوله شهد الله أنه لا إله إلا هو أي علم
 والعرب بين الشهادة والرواية أن الرواية يعي حكمها الراوي وغيره على مملو زمان والشهادة تقتصر
 المشهود عليه ولا يعتد بها إلا بطريق التبعية المحضة قال أم الغيرة يتوقع منه العداوة وحده
 المنفعة والقهمة الموجبة للدفاع احتياطها بالعدد والذكورية وردت بالقلابة والعداوة وبطريق
 القهمة ويبعد مثل هذا في الرواية التي يعي حكمها ولا يخص فلم يشترط فيها عدد ولا ذكورية بل اشترط
 فيها ما يكون مغيبا على الظن صدق الخبر قال الحفاظ ابن القيم ربح في بدائع الفوائد إذا كان كل
 خبر شهادة فليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس
 صحيح وعن أحمد فيها ثلاث روايات أحدها من اشترط لفظ الشهادة والثانية الاكتفاء بحجج الاختصاص
 اختارها شيخنا يعني ابن تيمية ربح والثالثة الفرق بين الشهادة على الأقوال وبين الشهادة
 على الأفعال فالشهادة على الأقوال لا يشترط فيها لفظ الشهادة وعلى الأفعال يشترط لأنه إذا
 قال سمعته يقول فهو منزلة الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يخبر به عنه انتهى عن زيد بن
 خالد الجعفي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا خير لكم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل
 أن يسأله رواه مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ الذين يبيدون بشهادتهم من غير
 أن يسألوا عن رواه أحمد وفيه دليل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل أن يسأله
 إلا أنه يعارضه حديث عثمان الأتي وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سبيل الله
 لهم ولما تعارضوا اختلف أهل العلم في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه الأول أن المراد بحديث زيد
 إذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فبأنى إليه ويخبر بها أو يموت

صاحبها فيختلف رتبة فيأتي اليهم ويخبرهم بان عنده لصحرة مادة ومن الحسن الاجابة وهو
 جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بشهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق الامانة
 المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله او ما فيه شائبة منها كالصلوة والزكاة
 والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الامنيين المختصة بالثالث
 ان المراد بقوله قبل ان يسألوا المبالغة في الاجابة وهذه الاجابة مبنيّة على ان الشهادة لا تؤدى
 قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من اجاز ذلك عملاً برواية زيد وتناول حديث عمران باحد
 تاويلات الاول انه يحتمل على شهادة الزور اي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكمه التوبة
 عن بعض اهل العلم الثاني ان المراد اثباته بالشهادة بلفظ الحلف نحو شهد بالله ما كان الا كذا
 وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية
 فيشهد على قوم بانهم من اهل النار على قوم بانهم من اهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك اهل الكفر
 حكمه الخطاي والاول احسنها وادبه اعلم ولو اصل ان الجمع مما امكن فهو مقتضى الترجيح فلا
 يصار الى الترجيح في احاديث الباب وقد امكن الجمع بهذه الامور قال الشوكاني في النيل المراد بخبر
 الشهدا اكلهم في تبة الشهادة واكثرهم فواياعنده وهذه هي شهادة الحسبة فتأخذ ماخير
 الشهدا لانه لو لم يظهر الخاضع من احكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل ان ذلك في
 الامانة والوديعه ليستمد لا يعلم ما بها غير فيخبر بما يعلم وقيل هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد
 اذا استشهد فلا يمنها ولا يؤخره كما يقال الجياد يعطي قبل سؤاله عبارة عن حسن عطائه وتجاوبه
 انتهى عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خيركم قومي ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم فليكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخوفون ولا يوثقون ويمدحون ولا
 يوفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه القرن اهل ما ن واحد متقارب شذوا في امر الامور
 المقصودة ويقال ان ذلك محتمل عيوض ما اذا اجتمعوا في زمان ورئيس يجمعهم على مائة او مئتين
 او على يطابق القرن على مائة من الزمان اختلفوا في تحديد عام عشرة اعوام الى مائة وعشرين قال الخطيب رحمه
 الله لم يوافق صحح بالتسعين ولا مائة وعشرين وما عد اذ ذلك فقد قال قال النبي قد ايتى التسعون فنعلم ان المائة
 والعشرون تصح به في القاموس فانه قال المائة او مائة وعشرين ولا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم عشرون فانه مائة سنة

انتم قال صاحب المطالع القرن يامة ملكة فلم يبق منهم احد في قوته صلوات الله عليهم اجمعين
 في عصره ووقا صلواتهم ثم الذين يلوهم التابعون والذين يلوون التابعين اتباع التابعين وهذا
 يدل على ان الصحابة افضل من التابعين والتابعين افضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر
 الى كل فرد فرد واليه ذهب الجمهور وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع
 الصحابة لا الى الافراد فمجموع الصحابة افضل من بعدهم لا كل فرد منهم الا اهل بدر واهل الخندق
 فانهم افضل من غيرهم يريدان افادهم افضل من افاد من ياتي بعدهم واستدل على ذلك بما
 اخبره الترمذي من حديث انس وصحبه ابن حبان من حديث عمار رضي الله عنهما من قول صلوات
 امي مثل المطرك لا يدى اوله خير ام اخره وبما اخبره احمد والطبراني والدارمي من حديث
 ابي جعدة قال قال ابو عبيدة يا رسول الله احب خيما اسلمنا معك وضاجرتا معك قال قوم
 يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولغيري وفيه وصحة الحاكم واخرج ابو داود والترمذي من حديث
 ثعلبة يرفعه تاتي ايام للعامل فيمن اجر خمسين قيل من بعد امنا يا رسول الله قال بل منكم
 واخرج ابو الحسن القطان في مشيخته عن انس يرفعه ياتي على الناس زمان الصابون فيه على
 دينه له اجر خمسين منكم وهذا قال الشيخ احمد بن علي الله الدهلوي وجمع الجمهور بين الاحاديث
 بان الصحبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الاعمال فلم يحبه صلواتهم فضيلتها وان قصر عملها
 واجرة باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سيأتي باعتبار اثاره الاجرة والنظر الى
 ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة واما مشاهير الصحابة فانهم حازوا السبق من
 كل نوع من انواع الخير بهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المناضلة بين الاعمال
 بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العمية مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم
 شيء من ذلك النوع وفي قوله ثم يكون قوم الى اخره دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من
 تنقص هذه الصفات المذكورة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الغالب استدلال به على تعدل
 القرن الثلاثة واكنه ايضا باعتبار الاغلب وقوله لا يؤمنون اي لا يراهم الناس اعداء ولا يؤمنون
 بهر لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة اول ما ترفع من الناس فمعنى قوله يظفرون في السم
 اهر يتوسعون في الماكل والمشرب هي اسباب السم وقيل اراد اثرة المال وقيل المراد اثرة السم

اي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف قاله ابن التين قال في الفتح وكل
 ان يكون جميع ذلك مراد او قد ورد في لفظ من حديث عمران عند الترمذي ثم يحيى قوم مشهورين
 ويجبون السمن قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقة فهو ادلى ما حمل عليه خبر
 الباب انما كان ذلك مذهب ما لان السمن يكون غالباً بلبس القمير ثقيلاً عن العبادة كما هو
 المتروك وعن ابي حريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لما ياتي الرجل العظيم السمن يوم
 القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة واقرؤا ان شئتم فلا تقدرهم لثمن يوم القيامة وزنا
 اخرج البخاري ومسلم والسيوطي تخاف النبلا ياخبار الثقلاء وكان حماد بن سلمة اذا رأى
 من يستنقاه قال ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون وقال مجير الدين بن ميمون

ما حيلتي في ثقل قد بليت به من قبح صورته يستحسن الورد
 قد زاد في الثقل حتى ما يقاربه في ثقاه احد كلاً ولا احد

وقال البيهقي

وثقل ما برحنا نتمنى البعد عنه غايه عنا فقرنا جأءنا ثقل منه
 ولبعضهم

انت يا هذا ثقل وثقل وثقل . انت في النظر انسان وفي الميدان فيل
 والسيد الامام اسمعيل بن صلاح بن محمد بن علي الامير الميموني رح

وثقل رايته دونه في الثقل نعم قلت لما رايته ان قد عندنا نعم
 ولولادة السيد العلامة الجليل محمد بن اسمعيل الامير صاحب سبل السلام

وثقل يزورتي كل حين فهو لا شك قاتلي لا محالة
 ادفوني ثم اكتبوا فوق قبوري ان هذا ثقل اهل الثقالة

ولهم ما قيل

انت يا صاحب الخطاب ثقل وقليل من الثقل كبتير

وما احسن قول الشاعر

ومثقل واني مقام جماعة فيها السقاة تدور بالكاسات

فسمعت بعض القوم يدعون بعضهم
وتوافدوا هذا المذات

وفي الباب اخبار كثيرة واشعار كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وانما اشرت الى ذلك مع كون اجنبيا
عن هذا المقام علا بالمثل الساثر ان الشيء بالشيء يذكر وكثير من حديثه ورد في ذم السمن واهل وانه
من اشراط الساعة الكبرى وقد لينا من ذلك دسعا ما لا يقادر قدره ونغزو بالله سبحانه
وتعالى عما يذكرون ولا يرضى به عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز
شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على اخيه ولا تجوز شهادة الفانغ لاهل البيت والقانع المذنب
ينفق عليه اهل البيت واهل احمد واخرجه ابو داود باسنادين كما مطعن فيها من حديث عمر بن
شعيب عن ابيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة الخائن والخائنة واخرجه ابن ملحة
والبيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص سند قوي واخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي
من حديث عايشة الى قوله ذي غمر وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عنده الاستادة وقال
ابوزرعة في العلل منكر وضعفه عبد الحق وابن خزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية لابي داود ولازان ولا زانية وهذه الاحاديث يقوي بعضها بعضا قاله
الشوكاني في السيل والخائن قال ابو عبيدة لازاه خضع به الخيانة في الامانات الناس ومن ما افترض
الله على عباده وانتمهم عليه فانه قد تبي ذل الامانة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخوفوا
الله والرسول وتخفوا امانا تكم فمن خضع شيئا مما امر الله تعالى به او تكسب ما في عنه فليس بشيء ان يكون
عدلا فانه اذا كان خائفا فليس له تقوى تدرجه عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا
يحصل بخبره لانه مظنة تهمة او مسلوب الاهلية والحاصل ان الخيانة تكون في حقوق
الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص والتعريف الميم وكسرها
الحق كذا في القاموس والحق والشفاعة وهذا يدل على ان العداوة
متنع من قبول الشهادة لانها تورث التهمة وتخالف الصداقة فان في شهادة الصديق لصديقه
بالزور ونفع غيره بمضرة نفسه وسبع اخوته بنيا غيره وشهادة العدو على عدوه يقصد بها نفع نفسه
بالشفقة من عدوه فاذا قال الشوكاني والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام
الدليل على ذلك والادلة لا تتعارض بحض الآراء وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول انتهى واما الاز

والرأية فالمانع من قبول شهادة قمار الغسق الصريح وقد حكى في البحر الإجماع على أنها لا تقبل ^{في} الشهادتين
من فاسق تصريح لغواه تعالى وإن جاءكم فاسق بنبأ وإنه شاهد المرأة فقال الحافظ ابن القيم
في منع القبول لما كان النساء ناقصات عقل ودين لم يكن من أهل الشهادة فإذا دعت
الحاجة إلى ذلك قرئت المرأة بمثلها لأنها تكون حينئذ أبعد من نهموها وغلطها المتذكّر ^{جزئيا}
لها وأما شرط المحسن ففي غاية البعد لا دليل عليه من كتاب لا سنة ولا إجماع انتهى وقد
اختلفت في شهادة الوالد والوالدة بالعكس قال التركاني ولا ريب أن القرابة والزوجية مظنة
للحقمة لأن الغالب فيها ^{الحجيات} وأصلها ولا ظنين يمنع من قبول شهادة المتهم فمن كان معروفا عن
القرابة ونحوهم بمائة الدين البالبة إلى الحل لا يؤتمرها بحجة القرابة فقد زالت حج مظنة الحقمة
ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للحقمة انتهى وأما عدم قبول
شهادة ذي السهو فوجه واضح لأنه مع كثرة سهوه لا يوثق بشهادته كجواز أن يسهو عن بعض ما
يشهد به مما لا تتر الشهادته على وجه الصواب وهكذا لا تقبل شهادة ذي الكذب وهو واضح
هو لا المعدودين حاله أبعد هم عن العدل التي لا شهادة بدينها وكذا شهادة الأعشى على ما لا بد
فيه من الروية فإن فعل كان مجازا كما ذابا بخلاف الشهادة على الصوت وعلى سائر ما لا يفتقر
إلى الروية كذا في السيل وفي حديث عائشة زيادة ولا ظنين ولا قرابة وفيه مقال وفي حديث ابن
عمر ولا خصم قال الحافظ ابن حجر ليس له أسناد صحيح لكن له طرق يثقب بعضها ببعض ومن ذلك
ما رواه أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعث مناديا أنه لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين وروى البيهقي أيضا من طريق الأعمش
مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا يجوز شهادة ذي الظنة والحكمة يعني الذي بينك وبينه عداوة
وروى الحاكم من حديث عن أبي هريرة رفعه مثله والمراد بأخيه المسلم المشرك عليه والكا
مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد
مظنة بعدم صدق خبره لمحبة أنزال الضرر بمن يحقد عليه وأما شهادة المسلم إذا ^{حقد} لم يكن ذا
عداوة بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن
عداوة الدين لا يقتضي أن يشهد عليه زورا فإن الدين لا يسوغ ذلك إنما خرج الحديث

على الاخطاب قال ابن سبلان وهذا من هذا الشافعي نال في الخبر والقانع هو الخادم
 لاهل البيت والنقطع اليهم الخدمية وقضا الخراج وموالاة من عند الحاجة فلا تقبل شيئا
 للمخمة بحبل النفع الى نفسه وذلك كالاخذ الخاص اليه ذهب الشافعي كان من انفسه
 مستغرة فاشبه العبد في تمام الحديث واجازها في شهادة القانع لغيره اي لغيره
 تابع لغيره وانما منع من شهادته لمن هو تابع لغيره لانه مظنة قهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب
 الخير اليهم فمنع من الشهادة ومنع من الامانة الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد عليه
 دل قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم قال السيد العلامة الامير في سبل السلام وقد
 روى العدالة بانها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والروية ليس معها بدعة وقد روى
 في هذا الرسم في عدة من البحوث كسالة المسائل المهمة فيما تهم به البدوي حكام الامة وحققنا
 الحق في العدالة في سالة ثمرات النظر في عالم الاثر وفي منحة الخفار حاشية ضوء النهار و
 لله الحمد واخترنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجر عليه اعتياد كذب في اتمان عليه
 الا لا نقهنا لك انتي وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية رواه ابو داود وابن ماجه
 والبدوي من يسكن البادية في المضارب والحجرام ولا يقيم في موضع خاص بل يرحل من مكان
 مكانه على غير قياس النسبة والقياس بادوي والقرية بفتح القاف في تفسير المصير الجامع وصاحب
 القرية هو الذي يسكن القرية وهي المصير الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي لصاحب
 القرية لا بدوي مثله فتج والى هذا ذهب احمد بن حنبل وجماعة من اصحابه قال احمد اخشى
 ان لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث لا يمتنع من حيث يشهد بدوي ولا
 يشهد قروي واليه ذهب مالك لانه قال لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين
 والجهالة باحكام الشرع لا يفر في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وهذا اكثر ان يقول
 شهادة قروي وحمل الحديث على من لا تعرف عدلته من اهل البادية اذا اخلصان عدلتهم غير مرة
 قاله ابن سبلان قال الشوكاني في النيل وهذا حمل مناسب لان البدوي اذا كان معروفا فاعل
 كان له شهادته لعله لانه بدوي غير مناسب لقواعد الشرع لان السكان لا تاتر لها في الرد والقول

لعدم صحة جمل ذلك مناط شرعي ولعدم انضباطه فالمناظر هو العدل في الشرعية ان
 وجد التمتع اصطلاح في العدل والالتوجه الحكم على العدل في الغيبة فنجد وجود العدل
 يوجد القبول وعند عدمه بعد ولم يذكر صلاص المنع من شهادة البديهي الا لكونه مظنة
 لعدم قيامه باحتياج اليه العدل والافتقار قبل صلاص في الحلال شهادة بدوي انتهى كلامه
 واستدل ايضا في البحر الزخار لقبول شهادة قهر بقبوله صلاص لشهادة الاعرابي على عمال المضار
 قال الكاظم ابن القيرج في بدائع الفوائد في رد القول بعدم شهادة المملوك وقد حكى احمد
 عن انس بن مالك انه قال ما علمت احدا رد شهادة العبد والله تعالى يقبل شهادته على اعم
 يوم القيامة فكيف لا يقبل شهادته على نظير من المكلفين وتقبل شهادته على النبي صلى
 في الرواية فكيف لا يقبل شهادته على رجل في درهم ولا ينتقض هذا بالمرأة لانها تقبل معها
 مع مثلهما والمانع من قبول شهادتها وحدها منتف في العبد وعلى هذه القاعدة مسائل
 انتهى وانما قبول العدل في عورات النساء ففيها احوال اربعة لاصحاب المذاهب اربعة ذكرها
 الشوكاني في الفتح الرباني قال والراجح قول من قال انها تقبل العدل في عورات النساء لوجه وذكر
 وجوها سبعة ثم قال ولا منافاة بين هذه الادلة والادلة على قبول العدل في عورات النساء وبين
 ادلة الدلالة على انه يعتبر في الشهادة رجلان او رجل وامرأتان لا مرسلة الاول ان هذا
 خبر ليس بشهادة فلا يشترط فيه ما يشترط في الشهادة الثاني لو فرضنا انه شهادة لكان
 الجمع ممكنا بان يقال خبر العدل في هذه الامور لا يتعلق به خصومة والشهادة الكاملة انما
 اعتبرت في الامور التي تتعلق بها الخصومات الثالث ان الادلة هنا الدلالة على قبول خبر العدل
 اخض مطلقا من ادلة الدلالة على اعتبار رجلين او رجل وامرأتين فيبني العام على الخاص
 قد تقر في الاصول انه واجب جمعنا بين الادلة وفي هذا المقدار كفاية انتهى حاصله عن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله
 صلاص وان الوحي قد انقطع وانما نأخذ كراهة لان ما ظهر لنا من ايماننا خيرا امناه ووثقا
 وليس لنا من سريرة شيء الله يحاسبه في سريرة ومن اظهر لنا من امرنا لم نأمنه ولم نصدق وان
 قال ان سريرة نخصه رواه البخاري واستدل به على قبول شهادة من لم تظهر منه رغبة

نظر إلى ظاهر الحال وأنه يكفي في التعديل ما يطهر من حال العدل من الاستقامة من غير
كشف عن حقيقة سريرة لأن ذلك متعدد إلا بالوحي وقد انقطع وإنما أوردت هذا الخبر
وإن كان كلام صحابي ولا حجة فيه لأنه خطب بجماعة من سمعته فكان قول جماهير الصحابة
وهو أن هذا الذي قاله هو الجاري على قواعد الشريعة وظاهر كلامه أنه لا يقبل الجور أبدا
لهما رواه ابن كثير في الأسناد أنه شهد عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل فقال لعمر لمست عرفك
ولا يعرفك أنت من يعرفك فقال رجل من القوم أنا أعرفه قال بأي شيء تعرفه قال بالعدل
والفضل قال أهو جارك الأدنى الذي تعرفه ليلته وهذاه ومدخله وخبرجه قال لا قال فمعلمك
بالدين والدنم الذين يستدل بهما على الورع قال لا قال فرفيقك في السفر الذي يستدل به على
مكارم الأخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل أنت من يعرفك قال ابن كثير رواه البغوي
باسناد حسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله عند شهادة الزور في الكبر الكبار وأخرجه الشيخان
قال التعليم الزور وتحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يحيل إلى من سمعه أو رواه أنه لا
ما هو به فهو توبيه الباطل لما يؤم به حتى وقد جعل صلواته قول الزور عدلا لا شرار ومساويا
له قال النووي وليس على ظاهرة التبادر وذلك لأن الشراك أكبر بلا شك من ذلك القتل فلا بد
من تأويله وذلك بأن التفضيل لها بالنظر إلى ما يباينها في المفسدة وهي السبب إلى اكل المال
بالباطل فهي أكبر الكبار بالنسبة إلى الكبار التي يتسبب بها إلى اكل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا
ومن السرقة وإنما اهتم صلواتهم بأخبارهم عن شهادة الزور وجلسوا في حجر التنبيه وكرروا الأخبار
لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر ولأن الحوامل عليه كثيرة
من العداوة والحسد وغير ذلك فاحتجوا إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الشراك فإنه ينبوع عنه قلب المسلم
ولأنه لا يتعدى مفسدته إلى غير المشرك بل هي مقصورة عليه بخلاف قول الزور فإنه يتعدى
إلى من قبل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الشيع والمروءة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وآله قال لا تروى الشمس قال نعم قال على مثلها فاشهدوا ودع أخرجه ابن عدي باسناد
ضعيف وصححه الحاكم فاخطأ لأن في أسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي وقال البيهقي
لم يرد من وجه يعتمد عليه وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه

علمنا يقيناً كما يعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة بالظن فان كانت الشهادة على فعل
 فلا بد من رؤيته وان كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصور أو الشاهد
 بالمصوت بعد اثنى اوعول عند من يكتفي به الا في مواضع فافاجوز الشهادة بالظن وقد برز
 البخاري الشهادة على الظن بقوله بالمشاهدة على الانساب الرضاع المستفيض بالموت القدر
 وذكر اربعة احاديث في ثبوت الرضاع وثبوته انما هو بالاستفاضة ولم يذكر صراحة في رؤيته
 الرضاع وأشار بذلك الى ثبوت النسب اما ثبوت الرضاة نفسها بالاستفاضة فانه مستفاد
 من صريح الاحاديث فان الرضاة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً
 عند من دفع له وحده الاستفاضة شهرة في الجملة تتم طناً او علماً وانما الكافي الشهرة في المذكورة
 اذ لا طريق الى التحقيق بالنسب لتعدد التحقيق فيه في الاصل وادار البخاري بالموت القدر مما يتطاول
 الزمان عليه وحده البعض بالخمسين السنة وقيل اربعين وذلك لانه يشق فيه التحقيق و
 الى العمل بالشهرة في النسب حيث الشك فيه واحمد ومثله الموت كذلك ذهبت اليه الهداية و
 في ثبوت الولا وقال الحافظ في الفتح اختلف العلماء في ضابط ما تعين فيه الشهادة بالاستفاضة
 فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاية والولاية والوقف
 والعزل والنكاح وقايمه والتعديل والتخريج والوصية والرشد والسفه والملك من الرأى
 في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة
 في قواعد العلائي الى اخر كلامه عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وشاهد اخرجه مسلم وابوداود والنسائي وقال اسناده جيد قال ابن عبد البر لا يطعن
 في اسناده كذا قال الكنته قال الترمذي في العلل سالت حمداً يعني البخاري عنه فقال لم يسمعه
 عندي يعم من ابن عباس يريد عمر بن دينار راويه عنه وقال الحاكم قد سمع عمر بن عباس
 عدة احاديث وسمع من جماعة من اصحابه فلا يسلو ان يكون سمع منه حديثاً وسمع من اصحابه
 عنه وله شواهد منها عن ابي هريرة مثله عند ابي داود والترمذي وصححه ابن حبان و
 اخرجه ايضا الشافعي وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هو صحيح وقد اخرج الحديث عن اثنان
 وعشرين من الصحابة وقد سرح المنزه اسماء هرة في البدر النخام والحديث دليل على انه يثبت

بشاهد يمين واليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو من صفته
 المدينة السبعة وما الشافعي من قولهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حادها
 تأكيد للدعوى لكن يعظم شأنها فإشهاد الله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر
 على خلاف الدعوى لكان مفقداً على الله فإنه يعلم صدقها كما كانت هذه المنزلة العظيمة
 معها المؤمن بإيمانه وعظم شأن الله عنده أن يحلف به كاذباً وبها يهاجر لما يراه من تخيل
 عقوبة الله لمن حلف مينا فاجرة فلما كان اليمين هذا الشأن جللت الحجج على الحكم كشافاً
 الشاهد قد عتبرت الأيمان فقط في اللعان وفي القسامة وفي مقام الشهود وقد ثبتت
 على ما أوجبه وأصحاه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلان بقوله تعالى والله يدرك
 ذنوبي عدل منكم وقوله فإن لم يكن منكم رجلان فجل وأمر أن قالوا وهذا يقتضي الحضور
 مفهوم المخالفة لا لغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد اليمين تكون
 نتيجه المفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخها بالحد
 الصحيح أعني حديث ابن عباس قد ذكرنا هذا القضاء من جازنا القرآن والسنة تنسخ الكتاب
 وكمن زيادة على الكتاب قد ثبتت بالسنة الطاهرة وعمل بها فالقول بعدم صحة هذه
 الزيادة والقضاء بها قول باطل سه دعوا كل قول عند قول محض فما من في دينه كتاب
 وأستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم شاهد الشراطين وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحده الباب
 أيضاً صحيح فيعمل بها في منظرهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطق الآخر هذا وفي سنن
 أبي داود أنه قال سبعة في حديثه قال عمرو في الحقوق يزيد أن عمر بن دينار راوي عن ابن عباس
 حض الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا لخاص بالأموال دون غيرها فإن
 الراوي دفعه عليه أو الخاص لا يعدل به عليه ولا يقاس عليه غيره وأقتضاه الضوم غير جاز
 لأنه حكاية فعل الفعل لا عموم له أنته قال السيد العلامة الأمامي والحق أنه لا يخرج من الحكم
 بالشاهد واليمين إلا الحد والقضاء على الجميع ^{على} أنها لا يثبتان بذاتهما انتهى وأما حاصل أن جميع ما
 أوردناه المانع من الحكم بالشاهد واليمين غير ناتق في سوق المناظر عند من راه أدنى التمام
 بالمعارف العملية وأقل فضيل من أنصاف فالحق أن إيجابه لا يثبت العمل به شاهد ويمين

زيادة على الكتاب على ما دل عليه قوله صلوات الله عليه غير صافية الاصل فبقوله
 محتج و غاية ما يقال على فرض التعارض وان كان وصفا فاسد ان الآية والحديث يدلان على
 العدد على عدم قبول الشاهد باليمين والحكم يخرج هذا وهذا المفهوم المردود عند اهل
 الاصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد يمين على انه يقال العمل بشهادة المرأة
 مع الرجل مخالف لمفهوم حديث شاهدك او يمينه فان قالوا قد مناه هذا المفهوم على منطوق الآية
 الكريمة قلنا ونحن قد مناه ذلك المفهوم منطوق احاديث الباب هذا على فرض ان الحكم
 يعمل بمفهوم العدد فان كان لا يعمل به اصلا فالجحة عليه اوضح وقد فرغ الشوكاني رح في السبل
 والسبل وغيرهما من مولفاته القضا بالشاهد واليمين باداة نيرة وبراين قوية واجاب عن كل
 قول للمخالف بما لا حاجة معه الكتاب اخبر وحققناه في فتح البيان والروضة النذية والله
 يقول الحق وهذا السبيل ولو لا تخافة الاطالة لذكرنا الكلام كله في هذا المقام ولكن العاقل
 يكتفي به حرف واحد المتعصب لا ينفقه الصحائف الفاتر **باب الدعوى في جمع دعو**
 وهو اسم مصدر من ادعى شيئا اذا زعم ان له فيه حقا سواء كان حقا او باطلا والبيّنات
 جمع بينة وهي الحجة الواضحة سميت بينة لوضوح الحق وظهوره بها عن ابن عباس رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على
 المدعى عليه متفق عليه والبيهقي من حديثه باسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من
 انكر وفي الباب عن ابن عمر عن ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند الترمذي
 والحديث دال على انه لا يقبل قول احد فيما يدعيه لغيره دعواه بل يحتاج الى البينة او تصديق
 المدعى عليه فان طلب بين المدعى عليه فلاه ذلك والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها
 قال العلماء والحكمة في كون البينة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لا يدعى خلاف
 الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه
 قوي لان الاصل في دعواه دمه فاكتمى منه باليمين وهي حجة ضعيفة قال الشوكاني البينة اسم
 لكل ما يبين الحق ويظهره من خصمها بالشهادة فقط فقد قصر معناها على بعض ما تطلق عليه
 ولا شك ان اللفظ اوسع من ذلك والعنيتناول ذلك وغيره وما ذكرناه في القرآن فلا ييسر اذا

الايجية والبرهان لا يخرج الشهادة بل امر بات في القرآن مراد بها الشهادة الامثلة في امور
 واشهد اذوى عدل منكم و قوله صلى الله عليه وسلم كما يعرف ذلك من ثبات قدم
 في العلم وهكذا قوله صلى الله عليه وسلم على المدي المراد بها البرهان الذي يدل على الشيء انتم تسمون
 لذلك امثلة واردة في الشريعة واداة تجزية ولا يمانية الحق الذي لا ينبغي غيره ولا يسوغ التردد
 عنه والآحادية الواردة في العلم القرائن القوية كذا رجلا وقد علم انما الفقه والفقهاء على
 القرائن في كثير من ابواب الفقه كقولهم القول قول البائع في كذا وقول المشتري في كذا وكان ذلك
 يقولون ذلك في سائر ابواب المعاملات فهذا حكم شرعي فان كان يقول قوله قد صاد
 محكوما به بالشيء ان ياتي خصمه ببرهان مقبول فمن انكم من اهل العلم بالقرآن فقد هل
 عن اقول اهل العلم جميعا فضلا عما ورد عن الشارع من القضايا المجزئية فقد برهن هذا البحث
 ان شاء الله تعالى انتهى واختلف الفقهاء في تعريف المدي والمدي على ما قاله في الفقه والفقهاء
 فيه تعريفان الاول ان المدي من يخالف دعواه الظاهر المدعي عليه بخلافه والثاني من اذا
 سكنت ترك وسكنه والمدعي عليه من لا يخفى اذا سكنت الاول اشهر الثاني اسلم واستدل
 بالحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن ابن عباس بلفظ قضى اليمين على المدعي عليه
 متفق عليه وظاهر حديث الباب ان اليمين على النكر والبينة على المدي ومن كانت اليمين
 عليه فالقول قوله مع يمينه ولكنه ورد ما يدل على انه اذا اختلف البعان فالقول قول البائع
 وظاهر حديث الباب ان اليمين على المدعي عليه فيكون القول قول غيره فرق بين كونها ايمانا
 ام لا كما يمكن مدعيان فان كان ذلك فعليه البينة فلا يكون القول قوله في شرح العمدة السمي بالحكماء
 الكلام في شرح احاديث سيد الانام الحديث دليل على انه لا يجوز الحكم الا بالقانون الشرعي
 الذي رتب وان غلب على الظن صدق المدي ويدل على ان اليمين على المدعي عليه مطلقا
 وقد اختلف الفقهاء في اشتراط امر اخري توجيه اليمين على المدعي عليه وفي مذهب مالك و
 اصحابه تصرفات بالتخصيص لا بالعموم خالفهم فيها غيرهم فيها اعتقاد الخاطئين والمدعي
 والمدعي عليه في اليمين ومنها ان مدعي سبب ما سبب القصاص لعقبه اليمين لان يقيم
 على ذلك شاهدان فغضب اليمين ومنها اذا ادعى الرجل على المرأة نكاحا لم يثبت عليه يمين في

ذائبة منها ان من الامتناع من يجعل القول قايلا لا يجوز عليه يميناً ومنه ما دعوى المرأة
 الطلاق على الزوج فكل من يخالفه في ثبوت من هذا فيستدل به بمورد الحديث انتم كلام الحكماء
 واما بين التعنت المذكورة في كتب الفروع فالرسول صلي الله عليه وآله لا يتعنت في انواع الايمان
 وان هذه بين كذا وهذه بين كذا كما وقع من اجل الفروع بل جاءنا حكم جامع شامل كما هو دليله
 وجهيراه في تشريع الاحكام في غالب الاحوال فان غالب هذه الشريعة انما ثبتت بالامور البينة
 في الكتاب والسنة وهذا معلوم لكل من اعلم بالكتاب والسنة وهذا يعارضه لا يلحق لقيام هذا
 اليقين على بين التاكيد ولا على غير خاصا جميع قد شمله الحكم العام من سبيل الانام عليه افضل
 الصلوة والسلام وحكم الشرع اما المشاهدان او اليقين فلو كان المدعي شهادة وطلب بين
 المنكران هذا تعنتا لان الجمع بين الشهادة من المدعي واليمين من المنكر لم يثبت في هذه
 الشريعة ولا يحل بحكام الشرع ان يقبلا ومن طالب بين التعنت هذا المطالب لانه خارج عن
 قوانين الشريعة والمسالك المرضية بل مجرد عن تعنت واعتاد وما قيل من انه لا اثر لهذه اليقين لعدم
 الحكم على كل من نكل عنها فذاك كلام باطل بل يحكم عليه به انه متعنت بطلب اليقين فيخرج
 المدعي عليه في الحال ويطلب منه البرهان لانه احد مستندي الحكم بل اخطا واخطا فاذا
 تعدل الدمان ولم يبق الا اليقين التي هي المستند الاخر واعتذر الامر ولم يظهر بوجه من الوجوه
 كان الرجوع الى اليقين هو اخر ما دار من الخصومة وبها ينقطع النزاع ويرفع الخصام بحديث
 شاهدك او يمينه وهذا يكفي وليس في تطويل البحث بالزيادة في الوجوه والدفع الا مجرد الاحتجاج
 وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلي الله عليه وآله من احدث في امرنا هذا ما ليس
 منه فهو رد وفي لفظ من عمل بما ليس عليه امرنا فهو رد رواه البخاري ومسلم هذا الحديث
 اوردته صاحب عمدة الاحكام في باب القضاء وقال هذا الحديث احد الاحاديث التي هي من
 اركان الشريعة لكثرة ما يدخل تحتها من الاحكام وفيه فورد اي مورد واطلاق المصدر
 على اسم الفاعل يستدل به على بطلان جميع العقود المنوعة وعدم وجود ثرائف واستدل
 به في اصول الفقه على ان النفي يقتضي الفساد نعم قد يقع الغلط في بعض المواضع لبعض الناس
 فيما يقتضيه الحديث من الرد فانه قد يتعارض امران فينتقل من احدهما الى الاخر فيكون العمل

بالحديث في احد هما كافيا ويقع الحكم به في الاخر في محل النزاع فالحكم ان يمنع كماله عليه
 فينتبه لذلك والله اعلم انتهى اقول هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام بل من
 اعظمتها واعظمها فنعلم من جهة منطقها لانه مقدمة كلية في كل دليل يتضح منه حكم شرعي
 كما يقال في ما لم يرد به الشرع هذا الامر ليس من الشرع وليس عليه امره وكما كان كذلك فهو
 باطل فلهذا العلم باطل مردود اما الكبر فلا نزاع فيها واما الصغر فمن دليلها ما نحن فيه من
 احكام القضايا والمخضومات قال بعض الائمة هو ذلك الاسلام وقال ابن حجر اليك يصح ان يكون
 نصف الادلة انتهى وقال بعضهم انه ما ينبغي حفظه وانه اصل عظيم في ابطال جميع المذكرات
 وحوادث الضلالة افهوم من جوامع كلامه صلاوة واستراحة من قوله تعالى قل ان كنتون
 الله فاتبوني يحبكم الله وقلوا تعالى ان هذا صراطي مستقيما فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق
 بكم عن سبيله الآية قال مجاهد السبل المبدع والشبهة وروى الرازي انه صلاحة خطا
 ثم قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله ثم قال هذه سبل على كل سبيل
 منها شيطان يدعو اليه ثم تلى هذه الآية وقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فمن ذوه الى الله
 والرسول قال الشافعي في الرسالة فذوه الى ما قاله الله والرسول ويؤلف قول ابي بصير بن مهران
 فقهاء التابعين الرضا الى الله الى كتابه والى رسوله اذا قبض الى سنته وقد كان صلاحة يقول
 في خطبة خيرة الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاها وكل محدثة بدعة
 وكل بدعة ضلالة رواه مسلم وزاد البيهقي وكل ضلالة في النار وفي الحديث الصحيح يا اكرم
 والحيث فان كل محدثة بدعة وروى الرازي ان ابن مسعود رضي الله عنه انكر على جماعة
 اجتمعوا في المسجد بعد من الاذكار بالخصي واثار اليم بان يعدوا سياتهم فافهم مقتضون
 باب ضلالة وانخرج البيهقي ان ابن عباس قال ان ابغض الامم الى
 الله تعالى البدع وان من البدع الاعتنكاف في الساجد التي في الزور واخرج ابوداود عن
 حذيفة كل عبادة لم تفعلها الصحابة فلا تفعلوها اي الا ان دليل الحجة الا انكم من عبادة
 صحت عنده صلاحة ولا وفلا ولم تنقل عن احد منهم وورد انه صلاحة قال كل عمل قليل في
 سنة خير من عمل كثير في بدعة ومعنى بدعة وورد عليه وان لم يكن هو الحديث انه فاستفيد

[illegible]

ما كان اجابا ذلك وكما قال الخطابي في معنى الاستبام هذا الاختراع يريد انهما يقتربان
فانما خرجت له القرعة خلف واجزا ما دعى وروى مثله عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وهو انه اني بفعل وجد في السوق ماع فقال اجل هذا نعلي المراجع ولم اهدى نزع على خمسة
لشهودن وجاء اخرون عمية زعم انه نخله وجاء يشاهدون قال الراوي فقال علي ان فيه قضاء
وصلي وسوف ادين لكم ذلك اما صلح ان ماع النعل فيقسم على سبعة اسهم لهم هذا خمسة
ولهذا الشان وان لم يصطلي بالقضاء انه يحلف اجل النجوى ان ماع ماع ولا وهبه وان نعل
فان تشاجعت ايكما يحلف فانه يقرع بينكما على الحلف فايتا قرع حلف انتي كلام الخطابي
قال الحافظان القميرج في بدايع الفوائد الشارع جعل القرعة معينة في كل موضع تشاؤ
فيه المحقوق ولا يمكن التعيين الا بها اذ لو اثار لم احد يطاين اما الترجيح بحد الاختيار
والشهرة وهو باطل في تصرف الشارح واما التعطيل وقف الاعيان وفي ذلك من تعطيل
المحقوق وتقصير المكلفين ما لا ياتي به الشريعة الكاملة بل ولا السياسة العادلة فان الضرر
الذي في تعطيل المحقوق اعظم من الضرر المقرر في القرعة فكثير ومحال ان تحيي الشريعة بالقرعة
اعظم الضررين لدفع اذ انها واذا عرفت هذا فالحق اذا كان واحدا - غير معين فان القرعة
يعينه فيسعد الله بهما من يشاء ويكون تعيين القرعة له هو غاية ما يقدر عليه المحقق فالغاية
تعيين القرعة كحكمها عينه فهي دليل من اداة الشرع واجبة العمل بان كان في نفس الامر خلافه
كالبيعة والاقرار والنكول فانها اداة منصوبة من الشارع لفصل النزاع وان كانت غير مطابقة
لمتعلقه في بعض الصور فلهذا ايضا الشارع القرعة معينة للمستحق فاطاعة الشارع وان تعلقت
بغير صاحب الحق في نفس الامر فان جماعة المستحقين اذا استوفوا في سبب الاستحقاق لم تكن القرعة
نافذة حتى احد منهم ولا مبطله له بالالم يكن تعينه غير كالمعروف ولا حرمه فهو كغيره وليس احد مما هو
بالتعيين من الاخرين جعلت القرعة فاصلة بينه من معينة لاحد هم فكان المخرج يقول اللهم
تد ضاق الحق عن الجميع وهم بعيدون عن الحق من تشاء منهم ثم يلقى القرعة فيسعد الله بهما من يشاء
وكما علمت في هذا الامر القرعة في الشرع وهذا امر بطال ان قال من شبهه بالمال الا ان هو في امر وقرعة
الحق غاية الممكن من العدل والبصحة العامة بالظاهر والحق وهذا من افضل القياس والظاهرة

عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد الله

من انفسه على غيره
 الامور من غير
 فليعلم ان من لم يدر
 العلامة ان من لم يدر
 الشافعي على غيره
 على غيره
 عاصية بالادوية
 المذكورة بالخط
 الاقران ان
 وقع او كثر منها
 وكيفية من
 من انفسه على غيره

بطلانا وهو كقياس البيع على الربا واحل الشارع القرعة وحرم الفداء وقد قل تعالى اخبارا
 عن ذي النون فسامهم فكان من المذنبين وقد اجمع الائمة بشرع من قبلنا جاء ذلك منصوصا
 عنهم في مواضع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا اراد سقرا افرغ دين نسيانه فانيته خرج
 سهمها خرج همامها وثبت عنه في الصحيح ايضا ان رجلا اعتق مائة مولوكين كمال الاسواقهم
 فخر اهل النبي صلى الله عليه وآله ثلاثة اجزاء وصر بهم عليهم ليعمى ق وسهم خربة فاعتق اثنين وارق اربعة
 وفي المسند السنن ان النبي صلى الله عليه وآله اذا ذكره الاثنان اليه ان او استجباها فليست بها عليه وفي العمدة
 عن ام سلمة ان رجلا اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وآله في الوارثتين شيئا من حردت بينهما بينة المحدث
 وفيه اما اذا قلنا فاذا قلنا فاقسمنا ثم وجبا الحق فمستما به ثم اجعل كل واحد منهما صاحبة
 افرغ سعد بن القادسية بين الودين هذه وقعة في الاذان والعنق وفي السفر البداءة بها
 في القسم وفي الحلف على الحق وفي تعيين الحق للشاع فيه وصر عن علي انه سئل عن رجل اربع
 نسوة طلق احداهن وتكلمت مرات لا يدري الشهود ايهم طلق فقال افرغ بين الاربعة وانفسهم
 ببعض اليراث هذه وقعة اما في الطلاق واما في استحقاق المال سواء بسواء وايضا لما كان ذلك
 مجردا عن عليه نزل منزلة العدم ولم يضر كون المستحق في نفس الامر غير المستحق القرعة فلسنا
 مواخذين بما في نفس الامر بل تعلم به وهذه قاعدة ايضا من قواعد الشرع وهي ان المواخذة
 ورتب الاحكام على المكلف انما هي على ما لا عليه ما في نفس الامر لا المراد بالربط به وعليها نحل الشريعة
 في الطهارة والنجاسات والمعاملات والمناكحات والاحكام والشهادات فان الشاهد اذا
 عرف ان زيد قبل عمر حقا وجب عليه ان يشهد به وان كان قد نذر اليه منه ويحكي به الحاكم
 فالشريعة على غير ذلك وهذا هو مقتضى الحال في العباد الا ان ذلك بالقول بالقرعة اصح وتثبت
 لها اعتبار في الشرع وهي اقرب الى العدل واطيب القلوب بعد عن قيمة الغرض الميل بالحق
 اذ لو كانا زما احد الامرين اما الترجيح بالميل والغرض لما التوقف تعطيل الاستفهام وفي كل منهما
 من الضرر ما لا يخفى به فكانت القرعة من محاسن هذه الشريعة وكما لما وعزم صلاحها وهي
 غاية ما يقدر عليه المكلف لم يكلف الله عليه الغني ولا موافقة ما في نفس الامر بل القرعة عندنا
 لا زيد على البينة والامارات الظاهرة التي هي طرف الفصل الرابع والعشرون في ابي امامة الحارثي

من انفسه على غيره
 الامور من غير
 فليعلم ان من لم يدر
 العلامة ان من لم يدر
 الشافعي على غيره
 على غيره
 عاصية بالادوية
 المذكورة بالخط
 الاقران ان
 وقع او كثر منها
 وكيفية من
 من انفسه على غيره
 من انفسه على غيره
 الامور من غير
 فليعلم ان من لم يدر
 العلامة ان من لم يدر
 الشافعي على غيره
 على غيره
 عاصية بالادوية
 المذكورة بالخط
 الاقران ان
 وقع او كثر منها
 وكيفية من
 من انفسه على غيره

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقطع حتى امر مسلم بيمينه فقد اوجب الله النار
 وحرم عليه الجنة فقال رجل ان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من
 اراك رواه مسلم واحسن ابن ماجه والنسائي الحديث طليل على مثله الوعيد لمن حلف ليلخذ
 حقا غيره او يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع حتى المسلم والتعبير حتى امر مسلم
 يدخل فيه ما ليس بمال شرعا كجلد الميتة ونحوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب الا فالذي مثله
 في هذا الحكم ويحتمل ان هذه العقوبة تخص من اقطع بيمينه حتى المسلم الا حتى الذي وان
 كان محرما فله عقوبة اخرى وايضا بالنار وتخريب الجماعة مقيدة باليمين يتخلص من حتى الذي
 اخذ باطلا لئلا يتردد باليمين اليه الفاحشة وان كانت مطلقة في الحديث فقد قيل وقوله قضيبا
 من اراك هذا مبالغة في القلة فان استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقطاع حتى وان كان
 شيئا يسيرا لا قيمة له عن الاشعث بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين شيطعة
 يصامل امر مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان التقيين المسلم ليس يخرج
 غير مسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكر لكون الخطاب معهم ويحتمل ان تكون العقوبة العظيمة مختصة
 بالمسلمين وان كان اصل العقوبة لازما في حق الكفار والاراد بكونه فاجرا فيها ان يكون متعمدا
 عالما انه غير حق واذا كان تعالى عليه غضبان حرمة جنته وواجب عليه عذابه قال
 الشوكاني وهذا وعيد شديد لان غضب الله سببا لتقامه وانتقامه بالنار والغضب منه عز وجل
 يستلزم دخول المنسوب عليه النار عن ابي موسى رضي الله عنه ان رجلا اختمت في
 دابة ليس له احد مما بينة فقصه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضفين رواه احمد وابو داود
 والنسائي وهذا لفظه وقال سنده جيد قال الخطابي يشبه ان يكون هذا البعير الذي يركب
 في ايدى جماعة فجعله صالما بينة كما استوائها في الملك باليد ولو لا ذلك لم يكونوا نفس الدعوى
 يستحقونه لو كان الشيء في يد احدهما وقد روى ابو داود وعقبيه حديثا فقال ادعيا بعيرا
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وسلم فاضفين
 قال الخطابي وهو مروي بالاسناد الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن واحدا منهما بينة
 وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدة الا ان الشهادتين

في قوله
 حتى الذي
 الذي
 الذي

لما تعارضت قضاوت فصارا كمن لا بينة له وحكم بالشئ بينهما نصفين لا استواء في اليد
 ويحتمل ان يكون البعير في يد غيرهما فلما افام كل واحد شاهدين على دعواه زرع الشئ من يد
 المدعى عليه ودفعه اليهما قال ابن رسلان وهذا الظاهر لرحم الاسنادين على معنيين مستقر
 ارجح من جعلها على معنى واحد لان القاعدة ترجح ما فيه زيادة على غير ما فيه قال الخطابي
 وقد اختلف العلماء في شئ يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقدم كل واحد منهما بينة فقال
 احمد بن حنبل واسحق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صدار له وكان الثاني يقول
 به من يماكر قال في الجريد نية فولان احد ما يقضيه بينهما الصغير به قال اصحاب الرأي سفينة
 الثوري والقول الثاني يقرع بينهما ما فاما خرج سهم حلف لقد شهد به هو ده حتى يقر يقضيه به
 وقال مالك الاحكام به لواحد منهما ان كان في يد غيرهما وحكي عنه انه قال هو لا يد له شاهد
 واشهرهما في الصلاح وقال ابو زاعي توخذ بالكذبين من ادعي عن الشعبي انه قال هو بينهما
 على حصص الشهود انتهى كلام الخطابي وفي المنازل ان القرعة ليس هذا محلها وانما وظيفة حيث
 تعد بالتقريب الى الحقيقة من كل وجه ولكن للمدعي هنا مشدركا احد المحتملات فلا ولا يطا
 بالقرعة واختار رزمة المدعي قال السيد الامير هو صواب في هذه الصورة انتهى اكونه موافقا
 حديث الباب قال الشوكاني وقد طول ائمة الفقه الكلام على قيمة الشئ المتنازع فيه بين
 متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم او في يد غيرهم مقررا لهم وما اذا كان في يد واحد
 فالقول قول اليمين عليه والبينة على خصمه واما القرعة في تقدير واحد فاما في الحلف فالذي
 في فروع الشافعية ان الحاكم يمين اليمين منهما من شئ على ما رواه قال ابو داود والكن الذي سيج
 العمل به هو القرعة للحديث انتهى قال الشوكاني وفي بل الغام اخراج الشافعي والبيهقي والدارقطني
 من حديث جابر بن رجا بن اعياد اية الرسول الله صلى الله عليه وسلم في يد واحد
 اسناده ضعيف من حديث الكندي الفارض وفي يد واحد لا يحل الحكم لصاحب اليد وعلوه
 البينة فان قامها وحل الحكم له بمجرد اقامة البينة ولا حكم لبينة في اليد فيكون ذلك جليلا
 على ترجيح بينة الخارج واما ما اخرجه الطبراني من حديث ابن مريه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خصم الى كل منهما بالبينة وقضى لمن خرج له السهم وكذلك اخرجه البيهقي من حديثه وهو

عند أبي داود من مراسيل ابن السيب فلا يقوى على معارضة حديث القسمة ويمكن
 الجمع بين هذه الروايات بحمل بعضها على كون الحديث في يد أحد ما وبعضها على كونه في
 أيديهما أو يد غيرهما مقلما ولا يخرج ذلك من تكلف القيام من موطن الإشكال والادخار عندنا
 القسمة على جميع التقادير أما إذا كان في أيديهما جميعا أو في يد غيرهما وهو مقلما أو كان لا يد
 لأحدهما عليه فظاهر أما إذا كان في يد أحدهما فبينت على إقامتها أولى وإن لم تكن عليه
 في الأصل كما يدل عليه أحاديث على المد البينة والمذكر اليقين لكن لا ملازمة بين كونها
 ليست عليه وبين عدم الاعتداد بها فافاد انضمت حجة وهي البينة الحجة وهي الثبوت
 فكانت في غاية القوة وبينة غير التي كانت حجة واحدة لكنها لما كانت مقتضية لمزيد
 اختيار اليهود وعدم استنادهم إلى مجرد ثبوت اليد كانت في القوة كالجنتين اللتين في يد
 الآخر انتهى رحمه الله أعلم وما ذكره الخطابي من مذاهب العلماء في ذلك كلها مبني على إلقاء المخافة
 للنصوص فلا تغتر به واتقن بما قضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فادع عنك ضياعا صحيحا في حجة
 وهات حديثا صحيحا رواه أبو جعفر جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جلف على
 منبري هذا يومئذ ثمان مائة ثم أقعدته من النار رواه أحمد ومالك وأبو داود والنسائي وصححه ابن
 حبان وابن خزيمة والحاكم وغيرهم كذا في الفتح رجال السناد عند ابن ماجه كما هم ثقات والخروج للنسائي في حال ثقات
 من حديث أبي أمامة مرفوعا من جلف عند منبري هذا يومئذ كاذبة يسخر بها مال المؤمن
 فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ولا يحرمه دليل على
 عظمة اثر من جلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا واختلاف اهل العلم في تغليظ الجلف بالمكان والزمان
 هل يجوز الحكم أولا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه عظمة اثر من جلف على منبره
 صلى الله عليه وسلم حيث كانت حجة واحدة لا تخفى على أنه لا تغليظ زمان ولا مكان وأنه لا يجب على الجلف الرجوع
 إلى ذلك ذهب الجمهور إلى أنه يحل التغليظ بالزمان والمكان قالوا في المدينة على المنبر وفي
 مكة بين الركن والقيام وفي غيرها في المسجد الجامع وكأخبر يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات
 الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها ونحو ذلك وأصح الأولون باطلاق أحاديث البينة
 على الحديث عليه وبقوله شاهدك أو مدينه وأصح الجمهور رجوع جابر وحدثنا أبي أمامة

وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف واستدلوا بالتعليظ بالزمان بقوله تعالى
 تحبونها من بعد الصلاة قال المفسرون هي صلاة العصر قال الآخرون يستحب التعليظ بالزمان
 والمكان ولا يجب قيل هو موضع اجتihad الحاكم إذا رآه حسنا الزم به قال الشوكاني في النيل
 وقد استدل بأحد اثني عشر باب على جواز التعليظ على الحالف بزمان معين كالحرم والمسيب
 ومنبره صلامه وبالزمان كبعد العصر يوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب إلى هذا الجمهور وكما
 صاحب الفتح وذهب الحنفية إلى عدم جواز التعليظ بذلك وعليه دلت نتيجة البخاري
 وقد رد عن جماعة من الصحابة طلب التعليظ على خصوصهم في الأيمان بالحلف بين الأركان المقام
 وعلى منبره صلامه وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك ردوي عن بعض الصحابة
 التحليف على المصحف والحاصل أنه لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطوالب القائل بجواز
 التعليظ لأن الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف على منبره وذنب الحالف بعد العصر
 لا تدل على أنها تجب إجابة الطالب الحلف في ذلك المكان أو ذلك الزمان وقد علمنا النبي صلى
 كيف الأيمان فقال للرجل الذي حلفه بحلف بالله الذي لا إله إلا هو وفي حديث ابن عمر رضي
 من حلف بالله فليصدق ومن حلف بالله فلا يرض ومن لم يرض فليس من الله رواه ابن ماجه
 وهذا امر منه صلامه بالرضى لمن حلف له بالله ووعد لم يرض بأنه ليس من الله ففيه عظم
 دلالة على عدم وجوب الإجابة إلى التعليظ بما ذكره وعدم جواز طلب ذلك من لا يساعده
 وقد كان الغالب من تخليفه صلامه لغيره وحلفه هو ألا قصار على اسم الله مجرد عن الوعد
 فالحق عدم وجوب الإجابة لمن أراد تخليفه في زمان مخصوص ومكان مخصوص بالفاظ
 مخصوصة وقد روى ابن رسلان أنه لم يختلفوا في جواز التعليظ على الذي فان جمع الإجماع
 فذلك عند من يقول بحجته وإن لم يصح فعناية ما يجوز التعليظ به هو ما ورد في حديث
 الباب ما يشابهه من التعليظ باللفظ وأما التعليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل
 الزمة مثل أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك انتهى عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلامه ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم
 ولهم عذاب عظيم روى على فضل ما بالفتاة فمنعه ابن السبيل ورجل بايع رجلا بسبعة

فحلف له بالله لا أخنها بكذا وكذا وصدة وهو على غير ذلك ورجل بايع أماناً لا يبايعه إلا
 للدين فان أعطاه منها وفي فان لم يخطه منها لم ينف الخارجه البخاري ومسلم متفقاً عليه
 فيه دليل على أن حالهم يوم القيامة حال المغضوب عليهم لأن هذه الأمور لا تكون إلا عند
 الغضب فهي كناية عن جوار العذاب به وفيه أن هذا الرجل ارتكب أمرين عظيمين أحلف
 بالله والكذب في قيمة السلعة وخض بعد العصر لشرف الوقت بسبب اجتماع ملائكة الليل
 والنهار وهو من أدلة من غلب الزمان ووقع البخاري ورجل حلف على يمين كاذبة بعد
 ليقطع بها مال رجل مسلم فيكون من وعد هذا النوع من الوعد أربعة وفي مسلم بمثل
 حديث أبي هريرة قال قال شيخ زان ومالك كذبت عامل مستكبر وعند مسلم أيضاً حديث
 ابن ذريرة قال لا يعطي شيئاً لأمنه والنفق سلعة بالحق الفاجر والمسبل إذا رة
 فحصل من مجموع الأحاديث سبع خصال أن جملنا النفق سلعة بالحق الكاذب والذين
 حلف بعد العصر لقد أعطي كذا وكذا شيئاً وأخذوا أن جعلناهما شيئاً كما هو ظاهر النفق
 سلعة بالكذب ثم من الذي يحلف لقد أعطي يكون عسراً عن جابر رضي الله عنه أن رجلين
 اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما ما تجت عندى وأقام أي كل واحد منهما فقضى بها رسول الله
 صلواته من في يده شيئاً من أخرجه وأخرج الذي بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف
 أسنده وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه تداعياً ذاباً ولم يضعف أسنده أيضاً والحديث
 دليل على أن الذين مزجوا الشهادة بالتوافقة لها وقد ذهب هذا الشافعي ومالك فغيرهما قال الشافعي
 يقال لها قد استوتما في الدعوى والبيضة والذي هو في يده سبيه بكيوتنه في يده هو أقوى من سببك
 فهو له فضل قوة سببه وذلك هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلواته رد إليهم على
 طالب الحق رواهما أي هذا والذي قبله الذي لا رطني وفي أسندهما ضعف لأن هذا الحديث
 على حجتين مسروق عن أسحق بن الفرات في حجت لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قال الحافظ ابن حجر
 وقال الذهبي في الكاشف أن أسحق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف قال البيهقي لا اعتماد في هذا
 الباب على أحاديث القسمات فإنه قال صلواته ولما أدم تخلفون فأبوا فقال تخلفتم فهو وهو
 حديث صحيح وساق الروايات في القسمات وفيها ما روي عن علي بن قال هذه الأحاديث هي المعتمدة

في داليمين على المدعي اذ المرحل المدعي عليه قال السيد العلامة الامير هذا من قياس
 الا انه قد ثبت عندهم ان القسامة على خلاف القياس و ثبت انه لا يقاس على مخالف القياس
 قد استدلل بحديث الباب على ثبوت داليمين على المدعي والمراد به انه لا يقاس على المدعي
 لكن اذ المرحل المدعي عليه وقد ثبت الشافعي واخرون الى انه اذا اكل المدعي عليه فانه لا يجب
 بالنكل شيء الا اذا حلف المدعي عن عايشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى
 ذات يوم مسرعا فابرق اساري ووجهه فقال المرفي الى محمد بن المدعي نظرنا في زيد بن ابي
 واسامة بن زيد فقال هذه اقلام بعضها من بعض متفق عليه واما الحديث ليل على اعتبار القياس
 في ثبوت النسب والقائف الذي يتبع الآثار ويعرف بها ويعرف شبه الرجل بابيه واخيه واعتبرها
 في ثبوت النسب في هذا في جماهير العلماء مستدلان بهذا الحديث ووجه دلالته وانما
 من ان النقر منه صلاحة لانه احاد قسام السنة وقد استبشر صلاحة بكلام محمد بن ابي
 نسب اسامة الى زيد فلذلك على تقرير كون القيافة طريقا الى معرفة الانساب وقد تضمنه عن
 الخطيب يخصص من الصحابة بالقيافة من غير كراه من واحد منهم فكان كاجماع تقوى به اداة
 القيافة قال وهو مروي عن ابن عباس عن انس بن مالك ولا يخالف لها من الصحابة ويدل عليه
 حديث العان وقوله صلاحة ان جاءت على صفة كذا وكذا فلو فلان او على صفة كذا وكذا
 فلو فلان فجاءت به على الوصف المذكور فقال لولا الايمان كان في لها شأن فلو فلان انما النبي
 بالقيافة وانما سمعت الايمان عن الحاقه من جاء على صفة وذو صفة كخفية الى ان لا يعمل
 بالقيافة في اثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه ان يكون الشريك او المشتري
 او الزوجين وتاويل واحد يجر هذا وقالوا ليس من بالتقرير لان نسب اسامة كان معلوما
 الى زيد وانما كان يقدر الكفار في نسبة الاختلاف اللون بين الولد وابيه والقيافة
 كانت من احكام النكاح هدية وقد جلا الاسلام باطالها وحواثارها فسكونته صلى الله
 الانكار على محمد بن ليس تقرير الفعله واستنباطه انما هو الارام ان خصم الطاعن في نسب اسامة
 بما يقوله ويعتمده فلاجحة في ذلك قال السيد العلامة الامير قلت ولا يخفى ان هذا الجواب
 مبني على انه قد سبق من النبي صلاحة انكار القيافة والحاق النسب كتحكم انكار مضي كذا الى

[illegible]

بين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرفت احوال كثير من هذا الجنس قد استدلت البخاري
على جواز الربط بما وقع منه صالح من ربط ثمانية بن اثال بسارية من سوارى مسجد الشرف
كما في القصة المشهورة في الصحيح انتهى قلت ناصل مادة الحبس في اللغة موضوعة لمنع قال سيوطي
حبسه ضبطاً ومنعه واحتبسه اتخذه حبساً والحبس الحبس اسم للموضع الذي يكون فيه
الحبوس اي موضع كان والمراد بالحبس في ذلك تعويق الحبوس ومنعه من التصرف بنفسه سواء
كان ذلك المنع حاصل في بيت او مسجد او غيرهما وليس المراد به السجن في مكان مختص على النحو
الذي استقر عليه الحال فيما بعد لان ذلك لم يعمد في زمنه صالح ولو كان لنقل المصحف في
الحبس اذ ذلك انما هو ما ذكره وكان الاصل ان يقع ذلك بالامر الذي لا يتولى الحق به نفسه او بنائيه و
لهذا سمي صالح الحبوس بذلك اسيراً في الحديث الذي رواه ابو داود في سننه وان ما جاء عن
المراس بن حبيب رجل من اهل البادية عن ابيه قال انيت النبي صالح بن عمر لي فقال الزمه ثم قال
يا اخياني فمير ما تريد ان تفعل يا سيرة هذا كان هو الحبس على عهد النبي صالح وعمر بن الخطاب رضي الله
عنه وصدق امر خلافة عمر قال البخاري وكان شريح يامر الغريم ان يحبس هكذا او دعه مغلقاً كما
ابتدأ اتخاذ السجن انه لما انتشرت الرعية في عهد عمر رضي الله عنه اتخذ سجناً خاصاً بزيادة الحاجة
حينئذ الى ذلك فورد رضي الله عنه اول من اتخذ كما انه اول من صار لامصار واستقضى القضاة
واخذ الدريان ورض الغنائم وعرف العرفاء ثم مضى على اتخاذ السجن من اتي بعد عمر من الصحابة
فمن بعدهم ومن ثم قال الشافعية يستحب للقاضي ان يتخذ درة للتأديب سجناً للحبس كما اتخذ عمر
قالوا وينبغي الحاكم ان يفتقد حال من في السجن فان السجن من العقوبات البليغة ويكفي في الادلة على ذلك
قوله تعالى الا ان يسجد او عذاب البعير ولا شك ان السجن عذاب في حديث الباب اي اوى
الادلة في حبس المتهم وقد رجم عليه صاحب نكت الاحكام في ادب القضاة قوله باب الحبس في التهمة
وباب حبس المتهم بالسرقة حتى يظفر امره واما ضرب المتهم المأخوذ من قصة برة في حديث الا ذلك
لقوله ثم ضربها بين علي اكرم الله وجهه فقال المحاذن جحر حتم ان يكون الضرب المذكور لها
من قبل التبرية والتدقيق والتأديب حتى تتبادر جمع العاكر عند المحاورة وصرفه في الضمير المراد لاسيما
عند محاورة الاكابر ومثل هذا الامام ان يفعله بنفسه وينائبه ويجعل ان يكون ذلك الضرب

التي وقع الجارية من قبل السياسة الدينية وهذا هو الأقرب قد اشيع الغلاة الكلام فيها
 سيما ما ورد في الأحكام السلطانية ومثاله في الأزار الأردبيلي وغيره على الحكمة فلا دالة على
 عقوبة المنتقم بالحبس بل الضرب موجودة في فعال النبي صلواته ونحوه وسياسة الخلفاء
 والملوك وفي ذلك طول وقد قال الحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله في إنشاء كلام الله في هذه المسئلة
 ما علمت أحد أمر المسلمين يقول أنه إذا دفع منهم بقطع طريق أو سرقة أو سفك دم من المذنب^{عليه}
 بهذه الآية وما أشبهها يخلف ويرسل بالحبس لا غير بل ليس تخليفه وإرساله مذهباً
 لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم ولو خلفنا كل أحدنا طلقناه وخلينا أسبغناه مع العالم شقاً^{رة}
 بالفساد في الأرض فكثرة السرقة وقتلنا لا نأخذ إلا بشاهد ذي عدل كان مخالفاً للسياسة الشرعية
 ومن ظن أن الشرع إنما يقتضي تخليفه وإرساله فقد غلط غلطاً فاحشاً لاجل هذا المبدأ الفاضل
 جرح الولاية على مخالفة الشرع وتوهم أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة
 الأمة فتعد أحد روافد الله تعالى وبخروجها عن الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه
 لا يجوز وسببه الجهل بأسرار الشريعة التي هي عن ريادة ربه عنه من النبي صلواته قال من استعملنا
 على عمل فردقناه ردقاً فاسداً أخذ بعد ذلك فهو غول رواه ابن اودود وأورده صاحب الشريعة في
 باب في الولاية وهذا يوم والحنث له الفاظ وشواهد وفيه أن النبي صلواته كان يفرز الأعداء
 لمن يستعمله ولا شك ولا ريب أن أموال المصالح كالخراج والبحرية والعامة وسائر ما يصدق^{عليه}
 اسم بيت المال مصرفه إلى ما ينبغي وضعه فهو ما كان فيه للمسلمين مصلحة وأعظم مصالح
 المسلمين تشييد معالم الدين والعمل فيهم بما شرعه الله لهم فإن المصالح الدينية ليست بمنظور
 إليها بحسب المصالح الدينية بعضها أهم من بعض وفيها ما هو مقدم على غيره ولا تزال متفاضلة
 في ذات بينها حتى ينبغي الفضل إلى راسها وأولها وهو نشر هذه الشريعة التي تطلب إلى الله من عباده
 وأرسل إليهم بهار سناء وخلق الجنة لمن عمل بها والنار لمن تركها وخلق عبادة ليعبدوه وسائر أهم^{هم}
 أحسن عما نطق به كتابه العزيز وإذا كانت هذه الخصصة هي الصلحة التي لا ينالها مصلحة
 ولا توارى بالمنفعة فلا شك ولا ريب أن أعظم الناس قياماً بها وقملاً لها هو القاضي العادل الذي
 يقطع الخصومات العارضة لعباد الله بما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسله صلواته

وهكذا من يعلم الناس معاليد دينهم من العلماء العاملين وهكذا من يفتديهم في امر
دينهم فهو لا اذ المراد انما هو مال الصالح فلا مصارف لها واذا لم يخل لهم
لم يخل لغيرهم وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يحجون مال الله ثم يفرقونه بين المسلمين
ويسمون ذلك العطايا بفاضلون دينهم من فاضل درجاتهم في العلم والدين السابقين
هذه الاموال من فعلهم لا يشك فيها احد وكان المشتغلان بالعامر منهم والمتصدان
ارواية رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفسير كتاب الله ومن يوصل عنه العامر منهم ينوع من انواع
الاخذ كالمقاضي والمفاتيح وضريح النصب الا وفي كل خط الا كمال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقسم بين المسلمين ما وافيه من مال الله كمال الخمرين وغير ذلك كما ثبت في الحديث ثبوتها شك
فيها هو لا ريب في ذلك بل من يقتضي بين المسلمين شرع الله في اموال الله حظا لربك لمن
يغير او يربط في غيرهم او يدفع عن حوزتهم او نحو ذلك من الخط وعنده هذا نصيب اموال الله التي
امرائها المسلمين وسلاطينهم بقرعة ما من اهلها وصبرها خائفة من ذلك مما لا شك
تغنى المسلمين وبطلان النعم وتقدم روح الشرع ودينه في رقة وتغير محنة وصبر الناس
في قبة عباد الله ونحوه بالظلمة تقطع السبل دباب القوى الضعيفة وتتملك الحزم من رزق
الملك وتغير الاموال فاضل الله انما يطعم المعادن وقام الاديان وحفظت الحزم بغير هذه
الاموال في هذه المصارف العارضة على المسلمين بمصالح الدنيا التي فان الناس انواع فمنهم
من يشتغل بالزرع ومنهم من يقوم بالتجارة ونحوها من الحرف ومنهم من يسعى في تحصيل
الامور التي يحتاج اليها في المعاش ومنهم من يحفظ الناس دينهم ويعلمهم بدينهم والكرام
ومنهم من عاجل لا يعدل ولا يكف يد القوى عن الضعيف ويصرف البطالوم من الظالم و
ومن السبل ويقوم الحزم وديهم الامانة ومنهم من يخرج فاذلهم ويخذل اموال الله من مواسمها
وتصرف في مصارفها لم يبق من يحفظ على الناس دينهم ولا من ينظم به امر معاشهم ولا من
يكنون المتطوعة الذين لا يرتقون لا يوجدون الا في اشد الازمات واكل الاموال والكل
القائمون بالوظائف الدينية من القضاء والافتاء والتعاليم وعلى فرض جود الفرح والازداد
في الاحوال النادرة فليس في ذلك من النفع والدفع ما يكون عينا ديار اموال الله على مصارفها

فلا يزال في ضعف وسقوط وانطاس حتى ينتهي الحال الى غراب احوال الدنيا مع احوال الدين
 فلا يامن الزارع على نفسه ولا على ماله ولا التاجر على تجارتة ولا المحترف على حرفته ^{شبه}
 الدين والانبيا والعاجل الاجل ونعيم البصر جميع البعاد ويكثر في الارض الفساد ومن
 ان يحيط بهذا علما او يقبله خبرا او يبله علما لا يلد اياه شك ولا شبهة فليظن ما يقع فيه
 عباد الله عند اضطراب الدل من العرج والرج وقتل الحمر وذهاب معكم الدل في خياع
 الشرع وتقاصر اطرافه وتقلص ظاه ومن نظره في التراخي المتعمدة لشرح احوال الدول علم
 علما يقينانه لا انتظام الدين ولا الدنيا الا بوضع حقوق الله في مواضعها مع اخذها على
 الوجه الذي جاء به الشرع وبالحجة فلا تضليل للمقال في هذا فهو من الموضوع بكن في الله
 الا بيان ان القاضي المفتي والمسلم هو الحق الناس بوضع اموال الله فيهم وادارها عليهم
 وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرض الارزاق لمن يستحقها كما في الحديث المتقدم عن بريدة
 ونحوه كما ورد في ارزاق اهل الاعمال قد كان يستعمل على القضا كما يستعمل على غيره من
 الاعمال وكان عماله ياكلون من اموال الله وكذلك الخلفاء الراشدون كانوا يفرضون ^{لأنفسهم}
 ومن يليهم الاعمال ارزاقا من اموال الله وهذا معلوم عنهم لا يختلف اهل العلم فيه وهم
 الذين يقول فيهم الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم علي كبري سني وسنة الخلفاء الراشدين
 المحدثين كما في الحديث الصحيح فان قلت ما هو الغد الذي يحال للقاضي من اموال الله قلت
 هو رزقه الذي يكفيه ويكفي من يعول الكفاية في الكفاية بالمعروف فلا ينفق على نفسه
 انفاق اهل الاسراف ولا انفاق اهل التقاير بل يقتدر على عيادة امثاله من اهل بلده الذين
 يسلكون مسالك الوسط ويمشون مشي من لا يسطرون كل البسط ولا يقبضون كل القبض
 وفي قصة الصديق العتيق رضي الله عنه قدرة واسوة فانه قال لما استخلف ليقدر علوا
 قومي ان حرفتي لم تكن تجز عن مؤنة اهلي وشغلت بامر المسلمين وسياكل ال ابي بكر من هذا
 المال واحترف المسلمين فيه هكذا في البخاري وانظر ما في هذا الكلام الصادق
 رضي الله عنه من القوائد التي ينبغي لمن عمل عملا للمسلمين ان يقتدي بها ويشق على سنيها
 فانه قال لقد علم قومي ان حرفتي لم تكن تجز عن مؤنة اهلي فقدم هذه المقدمة تمام القصة ^{التي}

يريد أن يعلم الصحابة أنه لا يأخذ من بيت مالهم لنفسه شيئاً يستأثر به وهو لم يكن قد
 صار إماماً لهم كما أمرهم بل الذي يأخذ هو أجرة عوضاً عن علمه الذي كان يعلمهم ليعود
 به عليهم وهي الحرفة التي كان يرزق بها هو وأهله وقد كانت تقوم بكفايته ولا يتجبر عنها
 حتى يحتاج إلى غيرها وهو الآن قد صار مشغولاً بالاختلاف المسلمين في أمورهم العامة
 والخاصة وغيره ممن من العمل في حرفته الأصلية فهو لا يطلب غير المال ما كان يحصله من حرفته
 الخاصة وهو الكفاية والكفاف على وجهه يكون الحاصل له من بيت مال المسلمين في كل يوم
 ما كان يحصل له من حرفته في كل يوم ولم يجعل لنفسه وقابين حالاً وهو مونة وتوكله وهو
 مالك ولا يدين كونه كان يرد في الأسواق كاحل المسلمين وبين كونه إماماً أمير المؤمنين فله
 در هذا الورع الشحيح والصلابة الشديدة والدين القوي فكل ما ينبغي أن يكون ولاية أمي المسلمين
 من القضاة وأهل الأعمال فإن كل ولاية وإن جلت وعظم شأنها في حق الولاية العامة والرفعة
 التي لا يكون فرق بين صاحبها وبين غيره إلا ما ينبغي للإمام العادل أن ينظر إلى من يوليه الأعمال في نفسه
 ومونة أهله فيجعل لهم ما يقوم به على وجه لا يحتاج معه إلى أن يرفع رأسه إلى رزق من جهة
 أخرى لقصور رزقه الذي يجعله له إمامه عن مونة نفسه وأهله ولا يجعل له من أموال
 الله ما يجاوز كفايته التي يحتاجها فان غيره من المسلمين أخرج بها ومصارف أموال الله على
 ظهر البسيطة فان بيوت الأموال وإن بلغت في الكثرة كل مبلغ لا تقضي عن أرزاق من يستحقها
 بل يفضلون عنها ولو ذلك ما كان في كل عصر من العصور فقراء عالة على الناس بسا الوهم
 ويحتاجون إلى ما في أيديهم فإن قلت قد كان بحاجة من الصحابة والتابعين من الأموال التي يطول
 ذيلها ويتعاضد قد حاجته استعجالي عارة الدرداء لثيقه والدواب الفقارضة والضياح المستبكرة
 والأشجار المطرعة والذخائر الكثيرة حتى مات الواحد منهم عن مئتين ألف أو ثلاث أو أربع
 حوزاته لمن يرثه بعد أن عاش مرفقاً موسعاً على نفسه وأهله يعطى البطايا الواسعة ويدين
 البزلات الرائعة لمن يقصده من الفقراء والشعراء وأهل الحكالات حارياً بالخرامات قلت
 صحيح ما ذكرته وغير مستنكر ولا مستعظم ذلك عليّ صرح فقد كان لهم من الغنائم التي عادت
 بها عليهم سبب فيهم ما لا يقاد رقله ولا يمكن التعبير عنه وتضييق أهله عن رزقهم فإن الله

سبحانه مكنهم من المال العظيمة كمملكة كسرة وقصر فما تركوه هو قليل بالنسبة الى ما
اعطاهم الله عز وجل وذلك شيء خارج عما نحن بصدده من كفاية الامام ان يقوم بامر
امور المسلمين فان قلت اذ كان للرجل الفائز بعمل من اعمال المسلمين اعوان يتغذون له ما يريد
من الامر والنهي غير هاهنا ومن يعول ولا يترا له ما يريد من القيام بالحق الا بهر فخر من يحتاج اليه
للاخذ على يد الظالم والصفة المظلمة استخلاص الحق من ملين مولد ومن يحتاجه لغير السجلا
وتقريب الخصم وما يفظ ما يكون لديه من الاحكام ومن يحجبه عن الناس في الاوقات التي يفيد
فيها بنفسه واهل المحاماة الخاصة التي يسوغ له الشرع الاختصاص بها ولا سيما اذا كان نظرا
بنفسه لتدبير الامور المتعلقة به والبحث عن ادلة المسائل التي تعرض له والنظر في دوافع العلم
المدونة وفي تجاميع السنة وكتب التفسير فان ذلك من اهم الامور بل من واجب ما يجب عليه
فقد يرضى له في اليوم الواحد من المسائل العريضة الدقيقة ما يحتاج الى اوقات كثيرة يستمر فيها
في البحث والنظر حتى يظفر فيها بالصواب ويثبت له آية فيها لا يتفهم وجه دلالة او يتعارض
اخذها قلت يجب على الامام ان يفرض هؤلاء جميعا من الارزاق ما يغنيهم عن التكالب على
اموال الناس التهاافت على الحطام والتلاعب باهل الخصومات فان كفاية هؤلاء الزعرة
والحجبة والكتبة من اهم الامور التي تلزم ائمة المسلمين فيجعل لهم ارضا تقوم بهوا ويوفر على
القاضي نحوه رزقه توفير يقوم به وباهاءه ووزعته وسجنته وكتبته فان تقاضى اموال
الله عن القيام بما يحتاج اليه هؤلاء كان على القاضي ان يفرض لهم من الاجرة عليه من يستحق الاجر
عليه من اهل الخصومة بقدر اعمالهم على التفصيل الذي قد مناخريه ولا نقول ان القاضي
ياخذ الاجرة من اموال الله على نفس الحكم ولا على مقدامته بل نقول ياخذ من بيت المال اية
بكفايته وكفاية من يؤمن لانه قد شغل بهذه الاعمال التي هي في مصالح المسلمين ومنافعهم
عن التكبيل لنفسه ولاهواءه والسعي فيما يقوم بهما شته ويغنيهم عن تكلفت الناس كما كان من
الصدوق رضي الله عنه ما سمعته قريبا فاشد حديقك على هذا واحرص عليه ودع عنك
ما يقوله المشتغلون بعلم الراي من كون هذه اجرة على واجب هذه اجرة على حرام ونحو
ذلك من الجبارات فان الجلال بين والحرام بين وبينهما امر مشتبه والمرعون وقانون

عند الشبهات فما اخذه اهل الاعمال كالقاضي من بيوت الاموال قد ثبت بالشرع وسمع
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ولم يسمع عن احد منهم انه قال في اداء القليبة
او الوالي ما هو واجب عليه فلا يخل له ان ياخذ عليه اجر ابل قالوا انه قد شغل عن امر الله
الخاصة بنفسه واهله في تفصيل رزقهم والاحتراف لهم بالاعمال العامة لمصالح المسلمين
فكان رزقه ورزق اهله من يعول من بيت مال المسلمين فحق نقول كما قالوا وحق على
ما علموا عليه ونفقي بما افتوا به ولا يخاف وزد ذلك الى تلك التفاصيل التي جاء بها اهل الرأي
فقد غنينا الرواية عن الرأي والدليل عن الدراية واذا جاء نهر الله بطل فهم عقل فان قلت
فما نقول فيما اخذه القاضي وخوه من الرزق الذي يفرضه له الامام والسلطان من بيت
المال اذا كان بيت المال قد اختلط فيه المعروف بالانكار وحق بالباطل والعدل بالبحر
قلت ان كان يقنعك الجواب بما قاله اهل العلم المتكلمين على هذه المسئلة وخوها من السائل
فاعلم ان في كلامهم ما يعينك عن هذا السؤال لان هذا المال غاية ما فيه ان بعضه
ما خذ عليه وجه العدل وبعضه ما خذ عليه وجه البحر وواحد على وجه البحر ان كان متميزا لعل ما وصاحبه
معرفه فلا يلتبس بغيره كان على صاحب الخيل القاض رزقه من ذلك ان يرد على صاحبه ان
كان ما قبضه هو عين مظلمة ذلك الرجل المعين فالاحلال بين والحرام بين وان كان ما
يدفعه السلطان اليه قد اختلط على وجه لا يتميز بل كان بعضه من اموال الله ما خذ
عليه وجه الارض وبعضه مظلمة ملتبسة فمصادر الظالم الملتبسة على كلامهم معرفة
وهذا الساعي في خوه منهم وان كان لا يقنعك الجواب بما قاله اهل العلم فاعلم ان ما اخذ
القاضي في خوه هو عوض ما تركه من الاحتراف على نفسه ومن يهون بالاحتراف على ما هو مصلحة
عامه ترجح مصالح المسلمين فساد فعا اليه السلطان اخذه وقد سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت
في الصحيح انه قال اجاء الي من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه
نفسك فياخذ ما دفع اليه ان كان لا يعلم فيه بشي يحرم عليه فان علم فيه بشي يحرم
عليه وجب عليه ان يرد له لصاحبه ان كان معينا معلوما فان كان ملتبسا فالمقرض
ان عند التولي للقضاء وخوه محقق ومتكمن من النظر لنفسه فيما يعرض له من الامور الخاصة

كتمنه من النظر فيما يرزق من الأمور العامة فعليه ان ينظر في هذا الشأن المتصف بتلك
 الصفة نظر ايلقى به الجواب بين يديك الله عز وجل ويعمل على ذلك فيصير فيما يوجب ذلك النظر
 ويقتضيه وجه الشرع وما يحق ويعمل بنفسه كما يعلم بين الخصوم فيجعل الخصومة بينه
 وبين نفسه والحكم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ان كان رزق هذا الذي
 قوضه الامام من بيت المال معلوما وكان لا يقوم ذلك بما توسع به في النفقة والكسب في
 خاثر ان كان متوليا على شيء من بيت المال او من الاوقاف او سائر الاعمال وان كان قاضيا
 فهو من اكل اموال الناس بالباطل هذا على تقدير ان دخله معلوم وانه لا دخل له من عمل
 الغرغرة الشد وان كان له من بيت المال دخل غير ما هو معلوم عنده من لا يعرف حاله او هو متول
 على اعمال متعددة بحيث يمكن فيها ان يتوسع التوسع الذي صار فيه فينبغي تحسين الظن به
 واعمال الامور بالمعروف والنهي عن المنكر في شأنه ونشاطه فهو ان كان من اهل العلم لا يخرج من
 ذلك اماما ما يجوز له تناوله فان كان له من بيت المال ما يكفيه لا يجوز له ان ياخذ اجرة
 غير ذلك بل يقتصر على ذلك واذا قصر في الاجرة عن تكليفه طلب من الامام ان يزيد على ما
 جعله له من بيت المال الى القدر الذي يقوم به فان لم يفعل الامام ترك العمل الذي قوض اليه
 واشتغل بغيره واكمل على خالقه في رزقه فقد جرت عادة الله عز وجل ان من ترك ما لا يعمل
 له عوضه الله من حاله ووسع عليه فقد تكفل سبحانه برزق عباده وامرهم بطاعته
 والقيام باشرعه لهم هذا خلاصة ما ذكره الشوكاني في منحة المنان في اجرة القاضي والرجاء
 وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

خاتمة القسم الاول

في حكم قبول عطايا السلاطين اعلم ان الاصل في ذلك
 الحديث المروي في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق العطا
 فانقل اعطاه من هو اقرب مني قال فقال خذ فما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف ولا
 سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك واسم الاشارة موضوع على شاهد محسوس كما صرح
 به الرضي وسعد الدين والشريف وسائر ائمة النخوة والبيان والشاهد المحسوس في قوله

صلي الله عليه وسلم هو المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر فقوله بعضهم لما
 تناولت الاشارة ما كان منه في زمنه صلى الله عليه وسلم او مثله او بعد احوال اظاها لليل محل لا يتم
 الاشارة على الحقيقة والحجاز وهو غير صحيح عند فحول اية الاصول ومعنى قوله وما لا
 فلا تتبعه نفسك ان لا يترك لانه عطف على الشرطية فيقدر تقييدها كما يقتضيه
 الكلام وتقدر هذه الصيغة ربما يقتضيه السياق لكنه لا يقام ما ياتي من الادلة
 على ان المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر منه كان من الزكاة عمالة على قضيتها
 كما هو معروف في الحديث فيلزم ان لا يقبض العطي الا ما كان عمالة على عائلته في قبض الزكاة
 لا غير لانه الذي كان على صفة المال المشار اليه وهو غير صحيح علانه يلزم ان يكون الحديث
 قضية عين لا يستدل بها اصلا ولا يتحقق لك المراد من الحديث ان شاء الله تعالى الحديث
 الذي رواه ابو داود ولفظ اذا تجاحفت قریش ابلک فيما بينهما وعاد العطار شاذ عن
 وفي رواية يا ايها الناس خذوا العطا ما كان عطاء فاذا تجاحفت قریش ابلک وكان
 عن ابن ابي عمير قد عده قد نادى امرأخذ العطا في كل حال من الأحوال الا اذا كان رشوة وقد
 قد ذهب بعض العلماء الى وجوب قبول عطية السلطان الامرية في خذ العطا هنا وفي
 حديث عمر فخذوه وانه لا يجرم الا اذا اختلفت السلطانين واقتبلت على الملك اعطى
 الشخص الخارج على السلطان ليحارب معه السلطان المستقر الوطأة كحديث التحيات
 والرشوة قد علم حرمتهما من احاديث اخرى وانما هذه رشوة خاصة وانما المراد هنا ما يعطيه
 السلطان في هذه الاعصار مع تقرب ووطائه وعدم منازعته واما اخذ عطية
 السلطان الجازم من مال غير معلوم انه حرام او حلال فهو التحيات فيه اذ ما صدر عنه حرام
 كان ياخذ ثوبين من فوقه ويعطيه غيره مثلا هذا الكلام فيه لاشبهة انه من
 الحرام البين وكان لك ما تعين انه حلال ان كان يعطيه الملك من ميراثه من ابيه وقد كان
 معلوما محل ماله انما الكلام ومحل البحث فيما هو ملتبس في هو الذي سماه الرسول صلى الله
 مشتهيات كما في حديث النعمان بن بشير الحلال بين الحرام بين وبينها مشتهيات
 الحديث فاذا علمت محل البحث فاعلم ان مسئلة اخذ عطايا السلطان من مسئلة شهيرة

تكملة فيها علماء الاسلام قديما وحديثا ومن ذكرها ابن بطال فانه حكى في شرح البخاري
عن العلامة تقي بن جوير والعلامة ابن المنذرجوازا لخذ علي ايدي الظلمة وغيرهم الا ما
تعين انه مظلمة معينة لرجل معروف فحكاه ابن جوير عن الائمة من الصحابة والتابعين
بهذا اللفظ وحكاه عن جماعة كثيرة عين اسماءهم منهم تسعة من الصحابة وعشرة من
التابعين اما الصحابة فعيل بن ابي طالب رضي الله عنه وابنه الحسن وابن مسعود وابوذر
وابوهريرة وعائشة وابن عباس وعبدالله بن عمر عثمان واما التابعون فالباقر وسعيد
بن جبيرة وعليقة والاسود والنخعي الشعبي الحسن البصري ومكحول وعكرمة والزهري
وابن ابي ذئب قلت والحجة في ذلك من الكتاب العزيز ان الله تعالى اخبر عن اليهود بقوله
اكالون السحت وبقوله تعالى من الذين هادوا الى قوله واخذهم الزنا وقد نهوا عنه و
واكلهم اموال الناس بالباطل فاخبر تعالى عنهم انه ياكلون السحت فياكلون اموال الناس
بالباطل وياخذون الزنا ثم امر باخذ الجزية منهم فقال قاتلو الذين لا يؤمنون بالله الى
قوله ولا يخرمون ما حرم الله ورسوله ثم قال حتى يعطوا الجزية فواجب اخذ الجزية وفي مال
يعطيه الكتابي الذي لا يحرم ما حرم الله ورسوله بل اخذ الزبا وياكل اموال الناس بالباطل
فهذا مال حرام في ايديهم ومعهوم ان في ايديهم شيئا من الحلال لكن لا يعلم بعينه فاخذ الجزية
من مال ليس بجلال بين ولا حرام بين واجب اجماعا واحكاما للمسلمين كذا في سنن السنة
انه صلوات الله عليه اكل طعامهم مرارا ومن ثمة سموا له الذراع واخبره الذراع بانه سم القصة
يعرفها من له ادنى المام بالمطالعة لكتب السنة ومنها انه صلوات الله عليه رهن درعه عند
ابي السهم اليهودي وصات صلواته وهي موهنة عندكم كما في البخاري وغيره ومن الاجماع معاملة
المسلمين لليهود منذ اسلام اهل المدينة ثم قدم صلواته واصحابه اليه كما فانه كان تجارا اهل
المدينة هم اليهود وكان الصحابة يخرجون اليهم الى اسواقهم لا تسببهم ومن خرج عبد الرحمن
ابن عوف الى سوق بني فينقاع اول قدمه الى المدينة وتزوج فخرج في ذلك وفيه
قال صلواته اوله ولوليشة وهي قصة معروفة ثروته اجماع المسلمين في جميع اقطار الدنيا
الي يومنا هذا يعاملون اهل الذمة من اليهود والنصارى وحمبييهم من الحبشة

والربا وبأكلون أموال الناس باطل هذه الأموال لو أخذ من جماعة في يد محرط من حرام ولا فرق بين كونه بمعاملة
 كالتيجارة أو أخذ بتغير بمعاملة كالجيرة وعطية الجارة من المسلمين في الأخذ من إعطائهم السلطان من علماء الأئمة
 الكرام لا يحصر من يملك كتاب ولا بعد حساب من غير أهل البيت الأخذ من الجوار من الظلمة والهباء لا يحصر إنما يخصر
 المتورعون على أن لا يرى غير أفعال رسول الله صلى الله عليه وآله دليل لا دلائل وإنما ذكرنا ما ذكرنا إعرافا للسائل أن
 كشمس خيرة يعرفها كل من له بصيرة والثابت بالأدلة القطعية هو أحكام المبين وليس محل
 النزاع فليتأمل والسئلة من جملة القسم الثالث في الحديث النبوي وهي قوله يومئذ ما مشيتها
 يعرفها كل من عرف الحلال بين وأحكام بين وقد حكى النووي في شرح الحديث في المشبهة
 ثلاثة أقوال المحل الحرمة والكراهة قال وهو المختار لأنه ظاهر الحديث لأن النبي صلى الله
 عليه وآله جعل الحلال بينا وأحكام كذا وجعلها قسما ثالثا وشبهها بما حوّل الحكي وجعل
 العلة في تحريمها خوف الوقوع في الحكي لأنه صلاحي عن إجرة الحجام وقال في الثالثة أصله
 نأصحك وأطعمه رقيقك فدل على كراهة قال ابن عبد البر هي عندنا من إحلال الطيب وليس
 من المعارضة بل من معارضة معاملات العباد في البيع والشراء والزول عليهم وأكل طعامهم
 لا يجهل أحد من الناس أنه يباع في الأسواق بالربا للجمع على تحريمه وهذه الأطعمة التي تباع في
 سوق الطعام فإنه يمتلئ بالطعامات من طعامات أهل القطع المأخوذة غصبا المقبوضة
 من غير نصاب شرعي ولا على وجه مضي هي في أيديهم محرمة لأنه إن كان الأخذ من أهل
 البيت في عليهم محرمة وغالبهم أغنياء وإن كانت من غيرهم في غصبك كذلك الزول
 على من له قطعة والأكل من طعامه والمخالطة له فيه ثم هذا الطعام يأخذه أهل البيت
 والخبازون وغيرهم فيختلط الحرام بالحلال ثم هذا السم يدخل به في الأسواق القبائل و
 تباشره نساء فاسقات لا يعرفن إقامة الصلوة ولا يؤثقلن على طهارة ثم هذا القشر يخرج منه
 من لا يؤثقل به من فاسقات القبائل لا يؤمن على طهارة بل قد يخاف عليه من يستاجر خوفه من
 سرقة القشر فيحدث البول فيبول فيه وقد أخبرني بعض الثقات عن نفسه بهذا ثم هو له التجار
 يعاملون أهل القطع ويتولون من طعام قطعهم للحرم من ثلاث جهات إن فرض أنه زكاة
 من جهة الفهم من الهاشميين ومن جهة أن غالبهم أغنياء ومن جهة أنهم يأخذون فوق النصاب

فكيف يؤكل طعام التاجر وكيف يعامل بعد هذا وقد يبيعون من الاتباع والاجناب
 الذين ليس في ايدهم الا الاموال المغتصبة اما بفناعة او غصبا من غير شبهة وهذه قطعة
 من بजार وحصاة من جبال فهذا محل المعركة للفحول من المتورعين سيما الاكل والبيع
 والشري في طرقات الحرمين وفي الكجاز وفي التفات واعراب تلك الجماعات لا يورثون
 النساء ولا يحترمون السلب والنهب غيرها فان قلت كلام في عموم البلية وشمول
 ذلك للبيعة فما المخلص من ذلك قلت المخلص ان يكون حال المؤمن حال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقد قام صلواته بعد البعثة ثلاث عشرة سنة يعامل اهلها ويشترى منهم ويبيع
 وينزل عليهم ولا يترك الا ما كان حراما بعيده وقد كانت قبيلش تأكل الربا بل قالوا انما البيع
 مثل الربا وبما يكون اموال الناس الباطل من ثمنه فعلاوا علف الفصول قبل البعثة وحضره
 صلى الله عليه وسلم وقال بعد البعثة ما احب الي لم احضره وكانوا يطاون كما في قصة ابي جهل اليه
 اشار اليه صاحب الحضرة في قوله واقتضاه النبي ان لا اشئ وقد ساء بيعه والشراء لا يقال قد كانت
 دار حرد فيجمل كما استولى عليه لانه يقول لم تصردا حردا بعد نزول قوله تعالى اخذ الذين
 يقاننون بافطرطمو الآية وذلك بعد خروجه صلواته الى المدينة ومن ثمة خلف بعد هجرته عليه
 بن ابي طالب رضي الله عنه يؤدي عنه الامانات لقريش ولا يقال الربا ما كان محرما على قريش
 قبل البعثة لانه يقول ظاهر الايات في بني اسرائيل التي سقناها انه كان محرما قبل النبوة والظاهر
 عموم التحريم لبني اسرائيل غيرهم وفي قوله تعالى انما البيع مثل الربا ما يدل على انه كان محرما عليهم
 فردوا التحريم بقوله وان سلم انه غير محرم فقد كانوا يغزون على العرب ياخذون من اموالهم
 ويظلمون الناس الوافدين عليهم ثم بقي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه في المدينة يعاملون اهل
 الكتاب كما قرناه فيسع البوم ما وسع اولئك الذين هم خيلمة اخرجت للناس قد شرط على
 النصارى في عقد الجزيرة الضيافة ثلاثة ايام لمن مرهم من المسلمين والنصارى يبيعون الخمر
 والخنزير ويأكلونه واللال الصنم عزيز سيما في الازمنة المتأخرة التي كثرت فيها الظواهر المظالم
 والنهب والتغلب لذلك قيل هـ وشيخان معدمان في ارض دهم به حلال دخل في
 الحقيقة ناجح به نعم طريقة النقش بعد عن الشبهة والتبع للحلال الخ الص طريقة شريفة

في صلاة فمخرج وادخلها ان وجبت الا فان من عرف ان نفسه ذوق الصالح لم يمتنع من غير
 يدخلها من كبرياء من خياطة او تجارة او نحوها ولكن لا يجل من يأخذ من ثوبه شجرة
 الا من في ذلك تحت طبعه في غير هذه الاوقات التي يفيض الكثر من الناس في ذلك
 انما الصلوات من الشبهات ما يجلبها من المشتبهات من عرفها فغير من الاوقات التي يفيض
 ما عرف في محرم وما كان مشبه بها ان امكنه تركه استبرأ لغيره ودينه والمساواة في الحق
 وفي هذا كفاية واما قولهم واذا قبض الرجل العظيمة فان قبض يوم الحان يقال عليه قبض
 الجزية من اجل الذمة ومعاملة مع مع ما قد عرف من جاحر ومعاملة سيد البشر وصالح
 لغير ان اوجبه من حل الذي لا يغير ولا يضر من قبض من السلطان ما اعطى ان
 يومه الحان لا يقبضه فان القابض فعل ما فعله مع امرائهم صلبه وهم السلطان لا ينفعه
 فانه يعلم ان الحلال من الحرام قبضا واقباضا كما يعلم ان الحلال من حرمه ان في اموال الناس
 بالباطل وفضل حلاله الاسلام من قبضهم عطايا السلطان كغناها صالحي في معاملة الحلال
 الكتاب قالوا الذي حصل له لا يقاوم العالم الذي عنده فان قلت على تقدير ان الجزية من
 المشتبهات التي قال فيها صالحي من تركها فقد استبرأ لغيره ودينه ومن اخذها فقد حرم
 حول الحق فيوشك ان يقع فيه اي حرم يقبضه الشبهات حول حرم الحرام فيقرب ان يقع في
 الحرام موقر قبض الجزية النبي صالحي وامرنا بقبضها قلت التحقيق ان الجزية من المشتبهات في
 ايدي اهل الذمة والكفار لان اموالهم محرمه ما عرفت فاذا اصادت في ايدينا صادت من
 الحلال البين والليل عليه من وجدين الاول ان الله تعالى امرنا بقبضها وهو الذي اخبرنا
 يا كيون اموال الناس بالباطل واخذون الزبا والحق ولا يامر رسول الله صالحي الا باخذ ما هو
 حلال له ولا يامر الا باخذ ما يحل لنا الثاني ان هذه الاموال التي غنمت من اهل الكتاب في حرب
 بني النضير وقريظة وحرب البصرى والكفار مجموعة من قيمه خمر وخزير اوربا اورشقة او
 ذهب او سرقه الغنية اهل الاموال لعباد الله بالاجماع والنص واظيب الارزاق كما قال تعالى
 فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وقال صالحي جعل الله رزقي تحت ظل رمحي وجعل من خصايصه
 اي ان خصايصه التي في حديث جابر المروي في الخمس احلت لي الغنائم والاموال في ايدي الغنم

منهم تحت وحرام عليه جرمي لنا حلال طيب في الجزية تؤخذ منهم كرها كما تؤخذ الغنمة
 بل في عوض عن دما ثم نفي من الحلال البين بالاشبهة الا ترى انه يملك الكفار ما اخذ من
 مال اهل الاسلام ويملكونه غصبا وظلما فاذا اخذناه في الغنم مثل ان نقسمه بين الغانمين
 لانه صار ملكا لهم وان اصابه صاحبه قبل ان يقضيه المقاسم فهو له فما مال موصوب
 على مسلم صار حلالا للمسلمين بدخوله تحت ايدهم وهذا الذي فتح الله به اقوى ما قرناه فاعلم
 فان قلت فيبطل القول جل عطية السلطان الجائز اذ هي من الشبهات كما قد تروى والجزية خاصة
 من الحلال البين فلا يقاس عليها عطية السلطان قلت نعم على ذلك التفسير ولكن التحقيق ان
 عطية السلطان الواصلة اليه يعطيه من غير سوال ولا استئذان نفس من الحلال البين
 ايضا ويدل لذلك امره صالما باخذها في الاحاديث وقوله فانما هي رزق ساقه الله اليك
 كما قال وجعل رزقي تحت ظل رحمي وبدليل قوله صالما في جوابه لعمر فكل تصدق وتولاه
 ان شئت مع انه صالما قد اخبر ان الله لا يقبل الصدقة الا من الحلال فدل ذلك على ان حلال
 طين لا شبهة فيه الا ترى انه لم ياذن للجحام الاكل من كسبه بل قال اعلفه ناضحا واطعمه
 رقيقا ولم يامر بالاكل منه ولا بالتصدق به لما كان منهيا عنه في الجملة ويدل له ايضا انه
 يجب على من في يده شيء من الشبهات والمظالم ان يخرجها الى مصارفها في يده شبهات وفي
 يد غيره حلال طيب لان الله اوجب ان يصرفها اليهم وهذا الذي يخرجها السلطان ليس بصدق
 نافذة بل امر واجب عليه اخواجه كما يجب على البغي التصديق بما تاخذ في مقابل البغي وكحلوان
 الكاهن وحسن الكلب فان هذه ليست من الصدقة التي لا يقبل الله منها الا ما كان حلالا الا اذا
 لكل ان يطالب بها من ابيه الاجروهي متاجرة لله عز وجل كما في الاحاديث اذا افتقرتم فتاجروا
 بالصدقة واما من في يده مال غير طيب من مظالم وغيرها فاما يطالب باخواجه لها الخواص عن
 امر الظالم والغصبية ونحوها فان قلت فيلزم حل الحرام المعين الذي في ايدي الظلمة اذا
 اعطاه احدكم كما لزم حل مال المسلم الذي اخذه الكفار في الغنائم فانه مال موصوب على معين
 مثل ذلك قلت لا سواء فان الكفار عما يكون علينا ما اخذه ما دام في ايدهم فاذا اخذناه من
 ايدهم اودكه صاحبه قبل القسمة فهو له والا فليس للمسلمين واما المظالم فلا يملك ما اخذه

غصبا بل يجب عليه رده الى اربابه للعينية فان قلت فكيف تورع قوم صالحون
وهذا عاصون عن قبض جواز السلاطين الجورة وهي من الحلال البين قلت قبضها
قوم صالحون وعلماء صالمون والتورع عن الحلال البين مندوب ومحبوب الى الله فاما
كل ما تورع عنه المتورعون صحرا ولا شبهة بل المقالون في الدنيا والتاركون الحلال الطيب
احب الى الله من المكثرين فيها وقد ثبت ان عبد الرحمن بن عوف احد العشرة يدخل
الجنة الا زحفا لكثرة ماله ولا شك ان ماله احل الاموال قلت لكن قال الامام الحافظ ان
محمد بن علي الشوكاني لم يثبت هذا الحديث بل هو موضوع كما صرح بذلك ائمة هذا الشأن
وقد امر الامام احمد بن حنبل بان يضرب عليه في مسندة ائمة وتبين ان الفقهاء يدخلون الجنة
قبل الاغنياء بخمسة ايام والمراد من الاغنياء هنا الاغنياء من الحلال لا من الذين يدخلون الجنة
اما الاغنياء من الحرام فالتاروا وليجهر فان قلت فاموال العامة والتجارة ونحوها من اهل الكتاب
ونحوهم هل لها حكم الجزية تكون في ايديهم حراما او شبهات في ايدينا حلالا لطيفا قلت لا شبهة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في من الحلال الطيب وذلك لانه صلب اجتناب الشبهات بامر الاستبراء
للمعرضين الذين فبان من حرام حول الحى وشك ان يقع فيه وقد علم من دليل عصمة ايديهم
عرضه ودينه ما يستبرئ به وانه لا يواقع الحرام الذي لا جلال له ارشدا الى عدم الحوم حول الحى
فمعاملته لهم ورضاه ودرعه ونحوه ما يقبضه من الحلال البين الا تراه في عن القبلة الصالحة
لن لا يتذرع بها الى الحرام من الواقع وكان ^{عليه} يقبل كما قالت عائشة وهو صائر وكان
املاكم لربه ومن هنا يعلم انه لا يذنب في حقه صلواتك ذريعة الحرام لانه لا يواقع
اصلا واما بالنسبة الى الامة فاذا نظرت الى انه صلواتك ارشدهم الى ترك الذناب وترك الشبهة
استبراء للمعرضين الذين فلقد افقوا عن الحوم حول الحى المحرمات خوفا من الوقوع فيها فمعاملتهم
اليهم حسنا من الشبهات الاولى تركها وفعلا ليس يحرم عليهم وان كان الاولى خلافا لانه
ان نظرت الى اقراره صلواتك المسلمين على معاملات اهل الامة علمت انه جائز وان كان الاولى
خلافا رخصه اذ لم يرض اداة ما اختاره ابن عبد البر والنووي واخترناه من ان الشبهة
فسر الحلال لانه غير ثبوت حديث عمر بن الخطاب في حقيقة الكرام عليه كما وعدت به سابقا

قلت حديث عمر لا يصح فيه حمل الاشارة على معناها الحقيقي اصلا ولا حمل كاف الخطاب
على الحقيقة اذ لو حملنا ما عليها كما هو الاصل فان الاصل حمل الالفاظ على الحقيقة للزم
ان الحديث قضية غير موقوفة لا تتعدى ولا يصح الاستدلال بها وذلك ان المشار اليه هو
المشاهد هو المال الذي اعطى منه عمر رضي الله عنه لان معنى ذلك اذا جاءك بعض هذا المال
يا عمر كما تنقيد الكاف فحذره وهذا فاسد لغة وفيها ما لغيره فان اذا كلمة شرط معناه الاستقبال
فوفي معنى في اي وقت من الاوقات المستقبلية يجيئك بعض هذا المال فحذره ومعنا ان ذلك
المال الذي وقعته الاشارة اليه لا يبقى ولا يدخره صليما ولا ياتي عمر مرة ثانية واما فما قال ان عمر
رضي الله عنه لما استعمل في خلافة ابن السعد على الصدقة امره بعمله فقال انما علمت الله
فقال خذ ما اعطيت فاني عملت على عهد رسول الله صليما فعملني فقلت مثل ذلك فقال رسول
الله صليما اذا اعطيت شيئا من خير سؤال فكل وصدق اخرجه الشيطان وله الفاظ عند غيره
فحملها عمر رضي الله عنه على معنى العموم لكل زمان واذا عرفت بطلان ارادة المعنى الحقيقي لا
الاشارة ولكاذ الخطاب عرفنا ان اسم الاشارة يراد بها ما في الاذهان من الاموال فهو مثل حديث
ان هذه الدنيا حاضرة خضرة ليس المراد الماضي منها ولا الحاضر ولا المستقبل بل معناها الان
يعلم من الاذهان ونحو هذا الكثير والمخاطب لا يريد بعمر بن الخطاب بخصوصه بل هو من
باب قوله تعالى ولو ترى اذ ألجهر من الآية فانه ليس المراد انما معينا بل يصيد على كل من تاتي منه
الرؤية كما ذكره ائمة البيان والتفسير وهذا التحقيق نعرف ان ما قاله الامامة بن بطل وغيره
ان عطية السلطان من باب اخذ الجزية وان الكل من المشتبهات غير صحيح وهذا الذي ذكرناه
هنا هو الحق الصريح وان شئت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع القول المبين في قبول عطية
السلطين السيد الامام الحافظ البدر المنير محمد بن اسمعيل الامير رحمه الله تعالى لثاني وجد
كلما لا يي محمد بن حزم في المحلى وشرحه ما لفظه قال فمسئلة من اعطى شيئا من غير مسئلة
ففرض عليه قبوله وله ان يهبه بعد ذلك ان شاء الذي وهبه له وهكذا القول في الصدقة
والهدية وسائر وجوه النفع برهان ذلك ما روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال
رسول الله صليما انك من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراق نفس فاقبله ثم قال لا نعلم

حدثنا رواه الأربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض الآخر هو أخرجه ابن عمر عن أبيه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر العطاء فيقول يا رسول الله اعطاه فقير مني فيقول يا رسول الله من
 خذ فتموتاه أو تصدق به وضاجاً لمن هذا المال وانت غير مشروط لا سأل فقوله وما لا تقبله
 نفسك قال سالم بن أبي جراح ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحد شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه ثم سأل بسند
 إلى جابر بن عبد الله الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرد
 فأنما عورزق ساقه الله ثم سأل أنما قال من الصحابة لفضل ذلك ثم قال قال علي بن زيد نفسه هذا
 طريق الأثر وأما من طريق النظر فإنه لا يخالص إعطاءه سلطان أو غير سلطان كما من كان من
 براوطة من أحد ثلاثة أوجه الأول أن لا يخالص إعطاءه سلطان أو غير سلطان أو ما ان يتيقن به
 حلاله وأما ان يشك فلا يهدي الحلال هو وحرام ثم ينقسم هذا القسم إلى ثلاثة أقسام أما
 ان يكون أخلاً فإنه حرام أو يكون أخلاً فإنه حلال وأما ان يكون كلاً الأمرين ممكنين على
 السواء فإن كان موثقاً أنه حرام وغضب وظلم فإن رده فإنه فاسق فاص لله تعالى لأنه يعاين
 ظالمه على الأثر والعدوان بابقائه عنده ولا يعين على البر والتقوى في انتزاعه منه وقد
 في الله من ذلك فامر بخلاف ما فعل بقوله سبحانه تعاووا على البر والتقوى ولا تعاووا على
 الأثر والعدوان ثم لا يخالص ما ان يكون يعرف صاحبه الذي أخذ منه بين خير ولا يعرفه فإن كان
 يعرفه ففسقه فضايف ظلمه فهذا رداه عنه ونصره على ظلمه وإن كان كيداً من الكبار وصار ظلم
 من ذلك الظالم لا يرد على رد الظلمة إلى صاحبها وعلى ذلك التماس الظالم فلم يفعل بل أعاد
 الظالم وأيده وقواه وأعان على المظالم وإن كان لا يعرف صاحبه وكل ما لا يعرف حظه
 فهو في مصالح المسلمين فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء بسواء إذ صنع الفقهاء والمستأمنين
 حقه من إيمان على هذا كهم ووقى الظالم بالاحمال وهذا أعظم جد نفوذ بالله منه فإن كان
 يوق أن الحلال فإن الذي أعطاه مكتسب بذل الحسنات جمة بلا شك فهو في رده عليه ما
 أعطاه غير نافع له إذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال صلى الله عليه وسلم في النصيحة إلى قولي ولائمة المسلمين
 دغامتهم فمن لم يصرح لأخيه المسلم في دينه فقد عصى الله بذلك ولعله ان رده ولا يضر
 المردود عليه نية أخرى في بالله فيكون قد حرمة الأجر وصدقة عن سبيل من سبيل الخير

وان كان لا يدري احلال هو ام حرام فهذا صفة كل ما يتعامل به الناس الا في اليسير الذي
يوقن انه حلال او حرام فلو حرم اخذ هذا المستخرجت المعاملات كلها الا في النادر القليل جداً
فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سرقات ومعاملات فاسدة غير مشروعة حرام عليه
السلام من اجل ذلك اخذ مال يتعامل به الناس الا ان قوماً من اهل الورع اتقوا ما الاغلب عندهم
فيه انه حرام مما كان من هذا القسم فهو داخل تحت وجوب النجاسة ياخذة وان طابت نفسه
عليه فحسن فان نفقه وتصدق به فيوجز على كل حال فهذا برهان لا يخفى انتم ورامه رح قلت
والكلام على هذه المسائل يطول جداً وقد اوضحت ما هو الحق في هذه الباب في اخر كتابي
ذو الحجة في اداب المفتي واجبه بعين النصفه لعلك لا تجد مثله كلاماً شافياً في كتاب
اخر ان شاء الله تعالى

القسم الثاني في مسائل القضاء ما تقدم عليه

مسئلة قد اتفق المسلمون اجمعون على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقالوا
انما العبادان الاعضاء من امة هذا الدين وانما واجبان على كل فرد من افراد المسلمين وجوباً
مضيقاً فالقاضي القادر على الحكم بالحق والعدل وبما انزل الله عز وجل اذا امتنع من الدخول
في القضاء فقد اهل ما اوجبه الله تعالى عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك اعظم ما
اوجبه الله تعالى على عبادة واهم ما كفهم به هذا على تقدير انه لا يغني عنه غيره اما اذا
كان لا يغني عنه غيره فاي اجبا وجب عليه من الدخول واي تكليف شرعي يعدل هذا التكليف
واي فإزاء ما تبدل الله تعالى به عبادة يساوي هذا الفرار ولا سيما اذا خشي من له ظمن
العام يبلغ به الى الحكم بان عبادة الله بما شرعه لغير ان يشب على هذا المنصب الشريف الذي
هو مقعد من مقام النبوة ومنصب من مناصبها من لا يتقبل حجج الله ولا يبلغ به علمه الى
معرفة فانه حج يتضيق عليه الوجوب فيتعين عليه الدخول والا كان مشارداً في الاثر
لمن اجرى احكام الله تعالى على غير مجاريها وادفعها في غير مواضعها اذا عرفت هذا
فاعلم انه لا شك في وجوب الدخول في القضاء على من لا يغني عنه غيره ولا شك في تحريمه على

من لا يصلح له اما لقصور في علمه او في ادراكه او في دينه لانه تنسب بما لا يصلح له
 دخل فيه ليس هو من شأنه ومن عدا اهل دين فهو متروك دين احاديث الترغيب والترهيب
 والترهيب فيها فن احاديث الترغيب ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عبد الله بن
 عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين عند الله عز وجل على منابر من نور عن يمين
 الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واھليهم وما ولوا ومن ذلك حديث
 لاحسد الا في اثنين وفيه ورجل اتاه الله تعالى الحكمة فوق يقضي بها بين الناس وهو في صحيح
 البخاري وغيره وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعمر بن العاص عنه صلى الله
 عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحكم فخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجر وفي هذا الحديث
 فضيلة القاضي عظيمة لانه صلى الله عليه وسلم زوده في حكمه بين اجراء اجرين وجعله ماجورا على
 الخطأ بل اخرج الحكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وابي هريرة وعبد الله بن عمر
 الحديث بلفظ اذا اجتهد الحكم فخطأ فله اجر واذا اصاب فله عشرة اجور وفي اسناد
 بن فضالة وتابعه ابن الهيثم واما اخرجه احمد من حديث عمر بن العاص بلفظ ان اصبحت القضا
 فيك عشرة اجور وان اجتهدت فخطأت فلك حسنة وفي اسناده ضعف وفي الترغيب
 في القضا احاديث قد ذكرها الشوكاني في شرحه المنتقى وفيما ذكرناه كفاية وقد امر الله تعالى
 في كتابه بالحكم بالعدل والحق وبما أدى الله تعالى الحكام وقال عز وجل يحكم بها النبيون
 الذين اسلموا للذي فاء الآية واما احاديث الترغيب فمنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث
 ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ابا ذر اني اراك ضعيفا واني احبك ما احب لنفسي لا تهرن على
 اثنين ولا قولين مال اليتيم وفي صحيح مسلم ايضا من حديثه قال قلت يا رسول الله لا يستفاد
 قال فخر ببيده على منكم في قال يا ابا ذر انك ضعيف واذا امانة واها يوم القيامة خزي
 وندامة الا من اخذ حابقها وادى الذي عليه فيها وهذا الحديثان مقيدان بما
 قلناه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذري اراك ضعيفا ونقوله انك ضعيف فلا تراعي ان الدخول
 في الآية لمن يتضعف عنه كما لا يخفى من الحديث الثاني بقوله الا من اخذها جفتها

وادى الذي عليه فيها ومن احاديث الترغيب اخرجها احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي
 والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل قاضيا بين الناس فقد نجح بغير سكين فهذا الحديث هو
 ما ورد مطلقا عن التقييد من احاديث الترغيب في الدخول في القضا وقد اوله جماعة بما يدل
 علانه من احاديث الترغيب والترهيب وقد اجاب عنه شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي
 الشوكاني رح في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ولكن ها هنا جواب اخر عن هذا الحديث يؤيد
 تاويله وهو ان قد مناحديث انهم على منابر من نور عن يمين الرحمن وحديث انه من الخصلتين
 اللتين احسد لافيهما وانه متردد بين اجرين مع الاصابة واجتمع الخطا وما كان بهذه الذلة
 ولا هذه المزية قال دخل فيه من اعظم اسباب الفوز بالخير والاجر في كل حديث الذي بغير سكين
 على ان الداخل في القضا محسوب بما نفع عينه عن النهوض به اما الضعف كما قاله صاحب الكواكب
 اوانه لا يقدر على ان يجتهد كما في التردد بين الاجر والاجرين واجمع بينهما ما يمكن فهو مقدم
 على الترجيح بالاجماع وقد امكن هنا وعلى تقدير جواز الصير الى الترجيح فالاحاديث الثابتة
 في الصحيحين من طريق جماعة من الصحابة اخرج ما لم يثبت فيها كما هو معلوم في وجوه الترجيح
 المذكورة في الاصول وفي علم اصطلاح الحديث واما حديث القضاة الثلاثة فلا شك ان
 القاضي اذا قضى بالجهل عامدا او جاهلا التي هو مستحق لهذا الوعيد الوارد في هذا الحديث
 ولكن ليس محل النزاع الا في فاض يعلم بالحق ويقضي به وقد جعله صلوات الله عليه في
 الجنة فهذا الحديث ينبغي ان يكون من احاديث ترغيب المتأهلين للقضا في الدخول فيه لا
 من ترهيبهم وهذا الحديث لفظه في سنن ابي داود وسان ابن ماجة من حديث بريدة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة
 فوجل عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل فها في
 النار واخرجه ايضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه واما سائر الاحاديث الواردة في
 الترغيب عن الدخول في القضا في علم ما فيه كمال الضعف فمجموعة علم ما قدمنا في الجمع باب
 حديث فقد نجح بنفسه بغير سكين وبين احاديث الترغيب قتيبن لك بهذا ان الدخول في

المقتضى اما واجب مضيق وهو على من لا يغني عنه غيره او حرام محتم وهو على من لا يغني بغيره
فيه ولم يستجمع فيه ما لا بد منه ومن هذا هذين فالدخل فيه قربته كما يدل عليه الاحاديث
المتقدمة وقد يكون الدخول واجبا عليه اذا وثق من نفسه بالقيام بالحق واجراء الامور
بحسب ما يراه والوقوف على الحدود التي حدتها الله تعالى للقائمين بالامور ان كان يغني عنه غيره واما
من كان لا يثق بنفسه بما ذكرنا فهو كمال في حقه المقتضي للدخول واما ما ورد من النبي
عن سوال الامارة كما في البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن مهران النبي صلى الله
عليه وآله يعبد الرحمن لا تسأل الامارة فانك ان اوتيتها من مستلة وكلت اليها وان اوتيتها من غير
مستلة اعنت عليها غوفي عن سوال الامارة وهو غير محل النزاع لان قبولها من غير هذا فانه
رغب فيه بقوله اعنت عليها وهكذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي موسى عنه صلوات
الله عليه وآله لا تؤذي من العمل احدا سألناه او اخذ حرص عليه فانه يدل على عدم جواز تولية
من اراد العمل او حرص عليه لا على عدم قبوله من غير سوال ولا طلب ولا ارادة وهذا هو الذي
كلامنا فيه ومثله ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال انكم ستخرجون
على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فان هذا تنفير عن الحرص عليها وهو مسلم وهاك
ما ورد في هذا المعنى فانه محمول على ما وقع فيه من التصريح منه صلوات الله عليه وآله انه اذا جلس
الحاكم في مكانه ضبط عليه مكان يسد دانه ويوقفانه ويرشدانه ما لم يخرج فاذا جاز حرجا
وتركاه اخوجه اليه بقي من حديث ابن عباس والطبراني من حديث ابن الاسقع والبراء بن محمد
ابي هريرة وفي اسانيد حاكم قال لكنه يقوي بعضها ببعض ويشهد لها الحديث الصحيح المتقدم
بلفظ وان اوتيتها من غير مستلة اعنت عليها فان هذا المذكور في حديثه هو طامع في ذلك فهو
نزع من الاعانة ومن هذا ما اخوجه احمد وابوداود والترمذي وابن ماجة من حديث انس
قال قال رسول الله صلوات الله عليه وآله من سأل القضاء وكل لنفسه ومن جبر عليه نزل عليه من الله
مساءة ثم انما شرع مقتضى المذكور لان النساء ناقصات عقل ودين والاشقي ليدت من
امواله من ذلك لا يراد ولا تقوى على ان يبرأ من العباد والبلايا بل هي اضعف من ذلك اعجز
والشك في ان لا يرفع قامة التكليف عنه وليس من يصلح للنظر في خاصة نفسه وكيف

ينظر في مصالح غيره فلا بد ان يكون مكلفا بالغاية لا حاسبا من العمى والخرس والاجتهاد
 في الاصح لان القاضي ما موربان يحكم بالعدل والحق وبما انزل الله تعالى بما اراده الله عز وجل
 كما وقع النص على هذه الامور في الكتاب العزيز والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله سبحانه فضلا
 عن ان يقدر على التمييز بين العدل والحق والباطل والحق وعلى الحكم بما اراده الله تعالى
 فانه سبحانه لم يره شيئا وفي الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم فإخطأ فله اجر وان اجتهد
 فاصاب فله اجران وان المقلد من ان يجتهد بمعنى يبلغ الجهد والطاقة في البحث عن حكم الله
 في الحادثة فانه يقر على نفسه انه انما يطالب من قلدة رايه لا بروايته ويقر على نفسه
 انه لا يطالب به بحجة ولا علم له الا ما تلقاه عن امامه بهذه الطريقة وعلى هذه الصفة
 والحاصل ان نصب المقلد للحكم بين عباد الله اذن له بالحكم بالطاغوت لانه لا يعرف الحق
 حتى يحكم به وما عد الحق فهو طاغوت ولو قدرنا انه طاب الحق في حكمه لكان قد حكم
 بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار وان حكم بين الناس بالشرع الذي بعث به محمد
 بن عبد الله صلاهم من هو في كلتي حالتيه من اهل النار وكفالك من شر سماعة ان الله لا يصلح
 عمل المفسدين ان الله لا يهدي الكافرين وقد ثبت عن رسول الله صلاهم ان من علامات
 القيامة ان يتخذ الناس رؤسا جاهلا يفتنون بغير علم فيضلوا ويضلوا وراس الراسات الدينية
 هو القضاء لا شبهة ولا ينبغي ان ينسب القضاء الى المقلد ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على انه
 لا يسمى المقلد عالما فقيها واسما صا ريسا ورج اليه من جواز قضاء المقلد من قلدة المجتهدين
 في الازمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية
 السقوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فبعضهم من يخفي اجتهدا به مخافة صولة
 المقصرين ومنهم من يحقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطاهم وحقارة عرفاهم
 وتبدل اذا هاهنا وجود قاضهم وخود افكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهله قال شيخنا
 وبركتنا الشوكاني رح في دبل الغمام ولقد عرفت مشاغبي الذين اخذت عنهم العلم فاكذهم
 مجتهدون بل اخذ عني جماعة من المجتهدين يزيدون على ثلاثين رجلا وعند تحرير هذه الاخر
 في مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية

رأيك اذا رايتك ولا اجتهاد لان اجتهاد الراي هو ارجاع الحكم الى الكتاب والسنة بالمقتضى
 او بعلaque ليسوعها الاجتهاد وانت لا تعرف كتابا ولا سنة فضلا ان تعرف كيفية ارجاع
 اليها بوجه مقبول كان هذا الجواب الذي جاء به المجتهد مع كونها حقا مجتبا بعيدا عن ان يعقده
 العامة او تدعن لصاحبه ولهذا ترى في هذه الا زمان العربية الشان ما ينقله المقلد
 عن امامه او وقع في القوس مما ينقله المجتهد من كتاب الله وسنة رسوله وان جاء من ذلك
 بالكتير الطيب وقد اينا وسمعنا ما لا يشك فيه انه من علامات القيامة على ان كثيرا
 من المقلدين قد ينقل في حكمه او فقهه عن مقلد مثله قد صار تحت اطباق الثرى وامامه
 عنه راء فيقول ويصول وينسب ذلك الى مذهبه الامام وينسب من ياتي بما يخالفه من كتاب
 او سنة الى الابتداع ومخالفة المذهب ومباينة اهل العلم ولو ارتفعت رتبته عن هذا الحضيض
 قليلا لكان امره هو الخالف لامامه لا الموافق له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجهل المركب
 الذي لا يستحق ان يخاطب بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلته ويصون نفسه
 عن مقاولته الا ان يطلب منه ان يعلمه مما علمه الله والاوامر القرآنية ليس فيها الامر
 المحاكم ان يحكم بالعدل والحق وما انزل الله ومن المعلوم لكل عارف انه لا يعرف هذه الا
 الامن كان مجتهدا والمقلد انما هو قائل قول الغير دون حجة ولا طريق الى العلم بكون الشيء
 حقا او عدا الا الحجة والمقلد لا يعقل الحجة اذا جاءت فكيف يهتدى للاحتجاج بها وهكذا
 لا علم عنده بما انزل الله انما عنده غامر يقول من هو مقلد له فلو فرض انه يعلم بما انزل الله
 وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن مقلدا بل هو مجتهد وهكذا لا نظر للمقلد فاذا حكم
 بشي فهو امر يحكم بما انزل الله بل ما اراده امامه ولا يدري اذ كان القول الذي قاله موافق للحق ام
 مخالف له وباجمل الة فالقاضي هو من يقضي بين المسلمين بما جاء عن الشارع كما في حديث
 معاذ المتقدم في مقدمة هذا الكتاب وقد دل الحديث على انه يجب على القاضي ان يقيد
 القضاء بكتاب الله ثم اذ المراد فيه نفيه بما في سنة رسول الله ثم اذ المراد فيه بما اجتهد
 برأيه والمقلد لا يتمكن من القضاء بما في كتاب الله لانه لا يعرف الاستدلال ولا كيفية ولا يمكنه القضاء
 بما في سنة رسول الله لذلك لانه لا يميز بين الصحيح والموضوع والضعيف المعلوم باني حلة

ولا يعرف الأسباب ولا يدري بالتقدم والمتأخر العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبني
والناصح والمنسوخ بل لا يعرف معاني هذه الألفاظ ولا يتعقل معانيها فضلا عن أن يتمكن من
أن يعرف انصاف الدليل يشيئ منها **وبالجمل** فالقول إذا قال صح عندي فلا عند له و
أن قال صح شرعا فهو لا يدري ما هو الشرع وغاية ما يمكنه أن يقول صح هذا من قول فلان وهو
لا يدري هل هو صحيح في نفس الأمر لا هو بل لا ريب أنه قد ضايع النار لأنه إما أن يصادق حكمه
الحق فهو حكيم بالحق ولا يعلم أنه الحق أو يحكمه بالباطل فهو لا يعلم أنه باطل كلا الرجلين في النار
كما ورد بذلك النص عن المختار وأما قاضي الحنفية فهو الذي يحكم بالحق ويعلم أنه الحق ولا شك
أن من يعلم بالحق مجتهد لا مقلد هذا يعرفه كل عارف فإن قال المقلد أنه يعلم أنه ما حكمه من
قول إمامه حتى كان كل مجتهد مصيب فيقول له هل أنت مقلد في هذه المسئلة فيعلم أن كل مجتهد
مصيب أم مجتهد فإن كنت مقلدا في هذه المسئلة فقد جعلت ما هو محل النزاع دليلا لك وهو
مصادرة باطلة فأنك لا تعلم بالحق في نفسها فضلا عن أن تعلم بزيادة على ذلك وإن كنت
مجتهدا في هذه المسئلة فكيف خفي عليك أن المراد بكون كل مجتهد مصيبا هو من الصواب لا من
الاصابة كما أقر ذلك القائلون بتصويب المجتهدين وحروره في موافقه المعروفة الوجوه
بأيدي الناس وإذا كان ذلك من الصواب لا من الاصابة فلا استفاد من المسئلة ما ترجمه من أن
مذهبنا ما مك حق فانه لا ينافي الخطأ ولهذا صح عنه صلواته قال إذا اجتهد الحاكم
فاصاب فيه إخوان وإن اجتهد فخطأ فله أجر وهذا لا يخفى إلا على العمى وإذا لم نقل الفرق
بين الصواب والاصابة فأن ترنفسك بالسكوت ودع عنك الكلام في المباحث العلمية
وتعلم من يعلم حتى تدرك حلالة العلم هذا حاصل ما في هذه المسئلة وإن كانت طويلة
الذيل والخلاف فيها مدون في الأصول والفروع والله أعلم بالصواب ومن شروط القضاء العدالة
وإذا كانت العدالة شرطاً فيم شهد بقضية فوادة فكيف لا تكون شرطاً فيم يتولى القضاء
في كل قضية ترد إليه وأما حاصل أن من لا عدالة له لا يوثق بحكمه ولا يلزم الخصوم قبول هذا
بيطل الغرض من نصبه مع كونه مظنة للحاكم بخلاف الحق زعمائه الحق لغرض من الاعراض
الدنية فإن فاقده العدالة لا يتورع من شيء **مسئلة** لم يقصد أحد في زمن النبوة

القضاء بالامره صلياً ولا قصد احد في ايام الخلفاء الراشدين للقضا بالامر من الخليفة
 وهذا امر ظاهر واضح لا ينبغي ان ينكر **مسئلة** التحكيم باب الخوليس من القضاء في شأن
 الخصمين الزنا انفسهما قتل ما حكم به المحكم بينهما وكان هذا الاوام هو سبب الزوم قد
 فتح الله تعالى باب التحكيم في كتابه العزيز وثبت في السنة المطهرة حكمها في جواز الصيد وفي
 تحكيم سعد في قضية بني قريظة وفي شأن الزوجين وانه يוכל الامر الى حكم من اهل الزوج
 وحكم من اهل الزوجة وغير ذلك ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب العوي خير من العي وهكذا
 استمر الامر بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين فلم يسمع بقاض الولاية من سلطان زمانه
 هذه الغاية **مسئلة** قد ثبت وجوب الطاعة لمن بايعه المسلمون بالاحاديث المتواترة
 وثبت الامر بالصبر على جور الجائرين وظلم الظالمين مع امرهم بما هو معروف ورضيهم عما هم
 ورضى الطاعة الواجبة ان لا يتولى احد ولاية الا باذن متعمر والا كان ذلك من المنازعة
 في الامر وقد ثبت تحريم ذلك ما قاموا الصلوة كما لم يظفر منهم كفر جاح والاحاديث الصحيحة
 في مثل هذا اكثر من ان يحصر وقد كلن القضية من التابعين وتابعيهم وهما القرنان الذين
 هما خير القرون بعد قرن الصحابة يأخذون الولاية من الملوك المعاصرين لهم من الاموية
 والعباسية ثم هكذا من قولي القضاء من علماء الاسلام بعد عصرهم الى الآن وهذا امر من
 الجلال والوضوح بحيث لا يحتاج الى بيان قال في ببل الغمام واما الامام العالم بان يكون قاضياً
 هو امر بطاعة يجب لمثله بنص الكتاب السنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكباً لشيء مما لا
 يلحق به او يضار الرعية في بعض ما يلحق له فان ذلك الامر اخلا بوجوب سقوط طاعته ونعم
 القدمة السليفاً الصالح فقد كانوا يعملون لسلاطين بني امية الاعمال ويأبون لهم القضاء
 مع كونه في العمل والعام وكان لا يحمله احد من سلطين تلك الازمنة فيهم من يستعمل الدماء
 بغير حقها والاموال بدون حلالته **مسئلة** ومن لا يبايعه المسلمون ولا ولاية له
 ولا يستحق ان يباشر ما يباشره الامام لا خلا ولا جزاء لان الولاية سببها البيعة والزام المسلمين
 انفسهم بها بما يجب من الطاعة وهذا الذي قام محتسباً هو كاحد المسلمين في القيام بما
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكن يصلح للقضا ان يحتسب كاحتسابه ولا يحتاج الى ولاية

منه لانه لا يزيد له يميزه عن غيره الا مجرد اظهار نفسه للتصديق بما ياتي اليه من امور الدين
 او يبلغه مني اذ الصالح المقضا اذا اظهر نفسه كاظهاره كان مستغنيا عنه والنصب
 من الامام اذا كان امرا لا بد منه وجب على القاضي ان يتوقف على ما يرسمه له من عموم او
 خصوص فان امرة الامام بشي يخالف ما يدن الله به سبحانه اوضح له الحجة فان قبلها فذلك
 وان لم يقبلها فقد نخلص من معرة الخالفة لما اوجبه الله تعالى عليه ويجعل الحكم على
 الامام او على غيره من الاحكام **مسئلة** الذي ثبتت له الصلاحية له مرئى خصوصية
 في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جملة ذلك القضاء وتنفيذ الاحكام الشرعية
 والاخذ على يد الظالم وانصاف المظلوم من مظلمته وكل مسلم اذا قدر على ذلك فهو مكلف
 به وانما اقتصرنا على امره الصلاحية لان مدخلته في وجوب ذلك عليه امر وحيث ان يرد
 عرفنا ان القضاء شعبة من شعب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب على كل مكلف وعلى
 القادرين اوجب لاسيما العلماء العارفين بالمدارك الشرعية والمفروض ان القاضي منهم كما قد
 وحينئذ ناذر المقيم حكم الشرع منه الا باعوان تستد بها وطأته على المتركين المنكرات المتساخلة
 في تادية الواجب والمقربين على امتثال ما يقضي به شرع الله عز وجل كان اتخاذه من يحصل
 به التمام من الاعوان ونحوهم واجبا على القاضي واذا لم يحصل امتثال الحق الا بالتشديد وتعليق
 الوعيد فنذكر ايضا منعين على القاضي **مسئلة** من مقتضيات القضاء احضار الخصم
 ودفع الزحام والاصوات لان ذلك يشوش ذهن الحاكم ويحول بينه وبين سماع الدعوى والاجابة
 على وجه التحال والاستقصاء واتخاذ عدل يسألهم عن حال من جيل من احسن السبل الشرعية
 وان كان ينبغي عن ذلك فتح باب الجرح والتعديل لكن قد يحصل باخبار هؤلاء الحكام ما لا يحصل
 بالجرح والتعديل لو توثق الحاكم بهم وطأته النفس اليهم زيادة على ما تظن عن تاتي بهم
 الخصوم من شهود الجرح والتعديل وايضا قد يعرفونه بحال الخصوم ومن هو منهم جميل
 الحال كثير الورع ومن هو سيئ الحال متهاون على الطمع **مسئلة** التسوية بين الخصمين
 اول ما يتبين به عدل الحاكم من جوده فانه اذا الرى بين بينهما فقد وقع في طرف من الجور ياد
 بده وهو امر بالحاكم بالحق والعدل وليس هذا ما اذا خرج احد ابوداود والبيهقي في الحاكم

عن عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي
اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو مختلف فيه وقد صحح هذا الحديث
الحاكم واذا كانت البسرة بينهما في نفس المجلس اجبة فاعداها من التسوية في الخطاب والجواب
والتعزير والتقييد بالاولى ومثل هذا حديث ام سلمة عند ابى يعلى الدارقطني والطبراني
في الكبير بلفظ من ابتلي بالقضا من المسلمين فليعدل بينهم في خطاه واسارته ومقعده و
مجلسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الاخر قال الحافظ ابن حجر في اسناده عبا
بن كثر وهو ضعيف واخرج ابواجر الحاكم في الكنى عن ابراهيم التيمي قال عرف علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه درعاه مع يهودي فقال يهودي درعي سقطت مني فيه انه رافعه الى القاضي
شرح فجلس علي مجتنب شرح وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك لكن سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجلس قال ابواجر وهو منكر واورده ابن الجوزي في العلل قال لا يصح تفرد
به ابوسيرور ورواه البيهقي من وجه اخر عن الشعبي عن علي في اسناده ضعيفان قال ابن الصلاح
في الكلام على الوسط لم اجد له اسنادا يثبت وقال ابن عسكرو في الكلام على احاديث المذهب
اسناده مجهول ثم ان المدعي هو الطالب بحكم الشرع فلا يسمع الحاكم من المدعي عليه قبل ان يسمع
من المدعي لكان ذلك عكس قلب ما تقتضيه الخصوصية عقلا وقد اخرج ابوداود والترمذي
وحسنه واحمد ابن جبان وصححه من حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي اذا جلس اليك
الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك
القضا والى طريق استوفاهما الشوكاني في نيل الاوطار ~~مسئلة~~ لا يترحم الحاكم بالخصم كما ينبغي الا
بالثبوت والا كان ايقاع الحكم على غير الوجه الذي يقضي به العدل والحق وقد امر الله سبحانه
بالحكم بالحق وبالعدل وبما انزل وايضا التثبت هو من الاجتهاد المذكور في الحديث السابق
يلفظ اذا اجتهد الحاكم لان المراد بالاجتهاد هنا ابلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم والنظر في
مشبهات الادلة والموازنة بين الحجج التي لها مدخل في تلك الحادثة ~~مسئلة~~ البينة مالم
يكن قد ثبتت للحاكم ما يعتد بها من العدالة فليست بينة ولا يترتب عليها حكم فاذا اتى الخصم
ببينة لا يعرف الحاكم حالها فلا يقبلها حتى ياتي من جاءها بما يصحها وانما طلب في رد هاتين البينتين

فليس هذا من وظيفة الحاكم ولا الحاكم على الحاكم ان يخبر من عليه البينة بانفاقه
 بأكبر وأبهر لان ادح قد تبين انه فيها فان قال له ما يدفعها امهله وان لم يقل حكم عليه الا ان
 انه ان المشهود عليه لا يري ان الجرح مسالته شرعي فانه ان يعرفه بذلك ولا يكون تلقينا لهذا
 يقول صلاته عندك او يمينه ويقول اليك بينة ههنا مثله الامر بالتسليم هو التمسك
 من التخاصم الى الحاكم فاذا استوفى طرف الحاكم امر من عليه الحق بتسليمه الى من هو له فان الى
 فواب من حق اوجبه الله عليه وامر قضي به شرعه وقد نفى الايمان عن لم يقع بحكم الله عز وجل
 فقال تعالى ولا وبك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
 قضيت ويسلموا تسليما فعلى الحاكم وعلى كل قاض ان ياخذ على يد هذا الذي لم يذعن بحكم الله
 وباطنه على الحق اطرافا فان كان لا يتخلص مما عليه الا بالحبس فخره من انواع التغليظ حل في ذلك
 واجب اذا لا يتم الواجب الا به وما لا يتم الواجب الا به وجب كونه كما تقر في الاصول واما انكار
 كثير من الفضلاء من الحاكم من حبس من امتنع من الخروج ما يجب عليه فهو من قصور الفهم عن
 ادراك المدارك الشرعية كيف والقاضي يحتاج اليه في تنفيذ الاحكام والزام الباطل
 بالتخلص عن حقوق الخلقين ولا سيما في زماننا هذا فان غالب من عليه الحق لا يمثل بحكم الشرع
 بدون احسن له او ما يقوم مقامه وتنفيذ الاحكام الشرعية واجب وما لا يتم الواجب الا به يجب
 كونه وكذلك الانتصاب من الظالمين المظالمين واجب وما لا يتم الواجب الا به يكون احكامه
 ههنا مثله الظاهر حرمه الله بين عباده ولم يستثن والاولا فاذ لم يذعن الابن ذلك
 كان الحاكم ان يحبس حتى يتخلص من ظلمه لولده وان كان حق الابن عظيم الكتمان لا يقران
 على ما هو ظالم منع منه الشرع ونفقة المحبوس من ماله لانه محبوس بحق قد تبين لزومه له
 عند الحاكم فامتنع منه فهو الجاني على نفسه فلا يخاطب احد بنفقته حال حبسه حتى يتخلص
 مما عليه فاذا بقي بذلك كان انفاقه على الحاكم لانه ظالم له وما لزمه بسبب هذا الظلم
 ربح على ظالمه واذا كان المحبوس فقيرا ولم يمثل الحق فهو احد المحتاجين الى بيت مال المسلمين
 من جهة كونه فقيرا سواء كان محبوسا او غير محبوسا من جهة كونه ممتدح اعن حق واجب عليه وهذا
 اذا كان محبوسا في غير مال عليه من جلد او قصاص او خسارة او نحو ذلك واما المحبوس في المال

انما هو من نفسه فروع القضاء العجز وكفى له بذلك سببا لا لاقا واجرة السجاة
 والاعوان من مال المصالح لانه يحصل لهم انفاذ حكم الشرع وتام الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فان تعدل اخذ لهم من مال المصالح كان لهم الاجرة عن قرد عن الحق فلهذا يمتثل حضور
 مجلس الشرع الا باحضار الاعوان له ومن المجوس حتى لا يهاجروا الجانيان على انفسهما بسبب ان
 ما هو واجب عليه قال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدجيل لم يكن في زمن
 النبي صلى الله عليه وآله بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم حين وكان يجلس في السجل او في الدار حيث لم يكن
 فلما كان زمن سيدنا علي رضي الله عنه احدث السجى وكان اول من احدثه في الاسلام وسماه
 نافعا ولم يكن حصينا فانقلد الياس منه في اخر وسماه محميا بالحاء المعجمة والياء المشددة فتحرر
 وكسر او قال فيه سوزلت بعد نافع محميا بالباء الشديدا وامينا كسياه وانما ذكرته هنا لان
 هذه الاسماء احدثت بعد العصر الاول لئلا تتسلسل في البحث على الصلح فينبغي المحاكم
 ان يذكر القوارع والزواجر من قضى له باطل او خاصم في خصومة باطلا كما قال صلوات الله
 عنه في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي امامة قال لما انا بالشرع انكم تختصمون الي الى
 اخر الحديث كما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي بن حجر في قصة الحضري ان النبي صلى الله
 قال لما اذبر الرجل امالان حلف على ما له ليا كالة ظلما ليلقين الله تعالى وهو عنه
 معرض وكما اخرجه ابو داود باسناد لا مطعن فيه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله
 من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله تعالى حتى يزرع وفي لفظه من احان
 على خصومة بظلم فقد با بغضب من الله فترعيف الغرض بمثل هذا قد يكون سببا
 لا ارتداد المبطل عن باطله من الاصل لان في ترغيبه الى الصلح باذي بد تحريمه له على
 ان ياخذ البعض مما هو باطل بذريعة الصلح وقد يظن خصمه ان الحاكم انما رغبهما الى
 الصلح وسبيل اباين الحاكم فيستقدي الحاكم عليه بالكل البعض تخاضا من معرفة
 الحاكم بالبطل **مسئلة** ترتيب الواصلين طريقة حسنة من طرائق العدل
 لان حتى بالوصول الى مجلس المحاكمة هو اول الواصلين ثم من بعده وترتيبهم على خلاف
 هذا الجاهل طريقة العدل وهكذا تميز مجلس النساء لما في اجتماعهن مع الرجال من

انما هو من نفسه فروع القضاء العجز وكفى له بذلك سببا لا لاقا واجرة السجاة
 والاعوان من مال المصالح لانه يحصل لهم انفاذ حكم الشرع وتام الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فان تعدل اخذ لهم من مال المصالح كان لهم الاجرة عن قرد عن الحق فلهذا يمتثل حضور
 مجلس الشرع الا باحضار الاعوان له ومن المجوس حتى لا يهاجروا الجانيان على انفسهما بسبب ان
 ما هو واجب عليه قال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدجيل لم يكن في زمن
 النبي صلى الله عليه وآله بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم حين وكان يجلس في السجل او في الدار حيث لم يكن
 فلما كان زمن سيدنا علي رضي الله عنه احدث السجى وكان اول من احدثه في الاسلام وسماه
 نافعا ولم يكن حصينا فانقلد الياس منه في اخر وسماه محميا بالحاء المعجمة والياء المشددة فتحرر
 وكسر او قال فيه سوزلت بعد نافع محميا بالباء الشديدا وامينا كسياه وانما ذكرته هنا لان
 هذه الاسماء احدثت بعد العصر الاول لئلا تتسلسل في البحث على الصلح فينبغي المحاكم
 ان يذكر القوارع والزواجر من قضى له باطل او خاصم في خصومة باطلا كما قال صلوات الله
 عنه في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي امامة قال لما انا بالشرع انكم تختصمون الي الى
 اخر الحديث كما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي بن حجر في قصة الحضري ان النبي صلى الله
 قال لما اذبر الرجل امالان حلف على ما له ليا كالة ظلما ليلقين الله تعالى وهو عنه
 معرض وكما اخرجه ابو داود باسناد لا مطعن فيه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله
 من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله تعالى حتى يزرع وفي لفظه من احان
 على خصومة بظلم فقد با بغضب من الله فترعيف الغرض بمثل هذا قد يكون سببا
 لا ارتداد المبطل عن باطله من الاصل لان في ترغيبه الى الصلح باذي بد تحريمه له على
 ان ياخذ البعض مما هو باطل بذريعة الصلح وقد يظن خصمه ان الحاكم انما رغبهما الى
 الصلح وسبيل اباين الحاكم فيستقدي الحاكم عليه بالكل البعض تخاضا من معرفة
 الحاكم بالبطل **مسئلة** ترتيب الواصلين طريقة حسنة من طرائق العدل
 لان حتى بالوصول الى مجلس المحاكمة هو اول الواصلين ثم من بعده وترتيبهم على خلاف
 هذا الجاهل طريقة العدل وهكذا تميز مجلس النساء لما في اجتماعهن مع الرجال من

وسائل المنكر وذات الوقوع في العصية والواجب عليه التسوية بين القوي والضعيف
على وجه لا يطمع القوي في جوره ولا يأس الضعيف من عدله هذا هو العدل الذي قامت
بالتسويات والارض ولا يجوز تأخير الضعيف على القوي بشئ فيما يرجع الى التسوية ولا كان
ذلك ظلم القوي وجور عليه واما تقدير البادي من النخاسين على الحاضر منهم فوجه
انه يصح البادي من المشقة ما لا يلحق الحاضر هذا التقدير فيه ضرب من الصالح والمحاكم
ان يفعل ما يراه اذ قد اراد الله سبحانه وتعالى وادق بادل الخصومات في هذا التفتيش
لانه مع اجتماعه لنفسه قد وقع الحاكم حال الغور المقتضي لعدم التثبت والحاكم حال
في هذا ضرب من الصالح وهو لا يأخذ الا بما يقد عليه ويدخل تحت طاقته مسئلة
يستحب للحاكم استحضار العلماء لان الاستحضار قد يتسبب عنه تحفظ الحاكم وتحويله لما يقتضيه
المسائل الشرعية وان كان الحاكم العدل المتورع يفعل في تنبته مع الخلو ما يفعل مع الخوض
ويراقب الله سبحانه في كل حال لانه نعم اعظم فائد حضور اهل العالم الذين هم اهلان يستعين
بهم في تقويمه اذا اذاع عن الحق وياذن لهم بذلك فان هذه فائدة عظيمة وان كان من لائمة
الجهلدين فانها قد تشعب طرائق الاجتهاد فيكون بعضهم اذق من بعض واقرب الى قطع
الخصومة وطيبة نفس الخصوم والموافقة للحق قال شيخنا في ربل الغام لا ريب في هذا اي
استحضار العلماء من المصلحة ما لا يعرف الا من مارس القضايا القاضية عند حضور العلماء
يحفظ ويحرم الامر على سنن لا يذكره عليه احد من الحاضرين من اهل العالم واذا انا به امر
مشكل عرضه على الحاضرين لانه ان لم يكن له وادع من الورع فاقال الاحوال ان يخشى الاحتراض
عليه فيما يديره من حضر بخلاف ما اذا كان خاليا فانه قد يتساهل اذ لم يكن متورعا
لامنه عن المعارضة والانتقاد ولكن العلماء الذين يكون بحضورهم مصلحة هم العلماء
الراغبون العالمون العادون بادلة المسائل ومسالك الاجتهاد واما من كان من المقلدين
فليس في حضوره لام فاسد اقل الاحوال ان يتكدر خاطره من مخالفة الحاكم لما يعتقده
تقليد فيشنع عليه بذلك وقد يكون الحاكم كثير المراقبة فيجمله ذلك على ان ميل عن
الانيل لمخالفة القال والقليل فهو لا يلبس فحضورهم من الفائدة الا ما ذكرناه انتهى

التفتيش في القوي والضعيف
استحضار العلماء
في المسائل الشرعية
في القضايا القاضية
في المسائل الاجتهادية

صبيحة ليرتفع الخصم بما يجب له وعليه واجبي على الحاكم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حيث قال لا كمينه وقال فاك ميمنه وقال شاهدك اوميمنه كيف واحكام الشريعة ليست
 بمقاومة ولا محاربة ولا مكر بل هي الجادة الواضحة التي ليلها كنهارها لا يرفع عنها الا جاحدا اذا
 اوضح الحاكم للخصمين او احدهما ما يجب وما لا يجب في وجه الشرع فذلك من عمل الله ومن تمام
 ما يحصل به الحكم بالحق والعدل وما انزل الله لتأكلوا ما اذا كان التلقين بتنبية احد
 الخصمين على ما يدل على عدم اقراره بالحق واعترافه بما يجب عليه وغو ذلك فهذا
 من اعظم المحرمات وليس الفاعل لهذا منزل نفسه منزلة الحاكمين بالخصمين بل منزلة الخصم
 ثالث اخرج نفسه من القضاء وادخلها في الخصومة والتخوض معها في قضية من اقم
 ما يفعله حكام الجور لان التسوية بين الخصوم واجبة عليه فالتخوض مع احد الخصمين
 في قضية يخالف ما هو واجب عليه من التسوية وعلى فرض انه ما اراد الا التثبت فقل وقع
 في امرين محظورين احدهما اخراج صديك من الخصم الاخر والثاني ادخال نفسه في التهمة
 هذان الامران منضمان الى ما يحرم عليه من ترك التسوية فمسئلة ان كان المقتضى الى
 افنى مظنة قهمة يتعصيه لما قد سبق به القواسم في فقهه كما يقع ذلك في كثير من طباع
 من لم يهذب نفسه بنوع اعطى الكتاب والسنة وزواجرها كما عرفناه من كثير من طباع من
 سبق ذهنيه الى قول وتساوع فقهه الى معنى فانه بعد ذلك يجادل عنه ويناضل ويقيم و
 يقعد بحماة الدنا من الطاغوت وتقوى الغضب حجة الرعدة والذلبة والظهور فلا ينبغي
 تفويض امر الحاكم اليه بعد فتره بل لا يحل تفويض شيء من احكام الله اليه لانه معتصم
 قد اتخذ الله هو واضله الله على علم وان لم يكن المقتضى بهذه النزلة فلا مانع من تولية
 الحاكم ان ودرجه وصله يزجرانه عن مخالفة الحق لتقويض خط النفس فان كان التاديب
 بما اصابه يقتضي ان يقصر في البحث عن مسائل الحق وطرائق الحكم او عن استيفاء ما
 تروده الخصوم من الحكم اليهم وعليهم فهو ممنوع من هذه الجديشة لانه ما من بالحاكم
 بالعدل والحق وقد حدث له ما لا يتمكن معه من جملتنا كاملا لا في خراجه الى وقت
 الاخر وليس عليه ان يحكم قبل ان يتمكن من مقتضى الحكم وبعد ان وجب اليه ما منع من هذا

اذ لفتت ما عرض له من التاذي الى ان يقع في الغضب فيجرح وهو غضبان فان ذلك لا يحل له كما
 ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي بكرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضي
 حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يصح الاستدلال بالخوارج ما وقع منه صلواتهم من الحكم الزم
 في شرح الحرة بعد ان اغضب خصمه لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح الخلق غيره به وقد
 قيد حديث النبي عن الحكم حال الغضب ببعض اهل العلم بما اذا كان الغضب لغيره لا
 واجيب بانه تاويل مخالف لنظام الحديث بن دليل يدل على التقيد وكذلك التأويل
 لانه مانع من البحث عن مستندات الحكم لانه في ذلك الحالتين استغنى عما يطرح عليه
 من الامور التي اقتضت هو فلا يسل ان يعرض نفسه للحرق في دماء العباد وامر المحررات
 ولا يجوز ان ذلك بنحوه من الحجج لانه لم يرد بالحكم كيفما اتفق وعلى اي صفة وقع بل امر
 بان يحكم بالحق والعدل وان له الوقوف على ذلك وهو اهل العقل مستغرق الفكر مشغول
 الفهم مبطل البال **مسئلة** الحكم ما ورد بان يحكم بين الناس هو ان كان من الناس فهو
 خارج عنهم من هذه الخشية لان الحكم لا يصدق عليه هذا المنع وهو احد الخصمين وقد
 وردت الادلة على المنع من شهادة النهم وروي قوله اقر من ان يحكم الحاكم لنفسه
 وهو ان كان ممن له وادع من الورع واجرم من الدين لا يقدم على الحكم لنفسه بالباطل لكن
 الحكم الغالب كما اعتد بان ادركه هكذا الحكم لعبد فانه حكم لنفسه لان ماله السيد عنه
 من لا يقول بان العبد يملك هكذا الحكم لربه فانه حكم لنفسه لانه يملك القضاة في
 سجده صلواته ومن خلفائه الراشدين ولم يحمي له المنع من ذلك ولا ثبت في النبي
 عنه شيء وامام اروي من النبي عن رفع الاصوات في المساجد على فرض قيام الحجاة به فناية
 ما هناك انه يزجر من رفع صوته من الخصوم ويعاقب فان القاضي اذا فعل ذلك تجنب
 الخصوم ما يشوش على الصلوات من اصوات وغيرها وقد اترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقيف
 السجود وهم يأتون على شركهم واذن الخبشة بان يلعبوا فيه بجراخهم وكانوا يتناشدون فيه
 الاشعار وفي هذه الامور من التشوش على الصلوات زيادة على ما يحصل من قبح خصمين
 او اكثرين يذكى الحكم في المسجد مع ما هو معلوم من ان القضاة بالحق هو من العمل بالشرعية

وتبليغهم إلى العباد ونشر أحكامها بينهم وفي ذلك من المصالح ما لا يخفى مستلزما
لحكم القضاء بما علمه فان غاية ما يحصل للحاكم بشهادة الشهود أو يمين المذكر أو أفراد المقر
هو مجرد الظن المختلف قوة وضعف لأن الصدق قد يكون في نفسه قد يقع بالطل
لغرض ولكن هذه لما كانت أسبابا شرعية وردت في الكتاب السنة وأجمع عليها أصل
الاسلام كان القضاء بها حقا في ظاهر الشرع ونجاء للقاضي الاستناد في حكمه إلى الظن لأن
هذه الأدلة الواردة في أسباب الحكم هي من جهة مخصصة الأدلة الواردة في النهي عن العمل
بالظن والوعيد عليه كما قيل في أخبار الأئمة وأخبار الأئمة من الظن بأنه معلوم لكل عاقل أنه
إذا كان الحاكم يعلم بالقضاء ويرى بالشئ على جليته وحقيقته فهذا مستند قوي ما يحصل
لأنه من تلك الأسباب لا يعلم والحاصل أن تلك الأسباب ظن ولا خلاف في أن العلم
أقوى من الظن فإن الاستناد إليه مقدم على الاستناد إلى الظن بل يبقى الظن تأثير مع وجود
العلم أصلا فالحاكم الذي حاكم بما يعلمه قد حاكم بالعدل والحق والعسطل بلا شك ولا شبهة
ولم يكن مع علمه قبحه لو كان حكمه باطلا وليس ذكر تلك الأسباب إلباس ما هو ممكن في الواقع
من التوصل إلى معرفة الحق مع عدم القطع والبت بمطابقة الحكم للواقع ولهذا يقول الصادق
المصدوق صلوات الله عليه إنما أنا بشر منكم فخصموني إلى دعل بعضكم إن يكون الحق بحجة من بعض
فأقضي بغير ما سمع من قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ فأنما أقطع له قطعة من النار
هكذا لفظ الحديث في الصحيحين وغيرها فلا شك ولا ريب أن قضاء الحاكم يعمل أسكن بخاطر
وأقوى لقلبه وأقرب عينه من الحكم بالظن والعمل بما هو أو لما هو مقبول لا بما ألف فيه إلا ما
يتعقل الحقائق كما ينبغي كما تقر في الأصول في الكلام على قوى الخطاب هذا وقد نال تلك الأسباب
لجزم ما يدل على سببية غيرها ومعلوم أن النصيص على بعض الأسباب لا ينفي سببية غيرها وأما
ما قيل من أنه قد ورد ما يدل على انفصال الأسباب فيجاء وهو قولنا لا يصح وليس لك إلا ذلك بعد
قولنا صلوات الله عليه فيجاء عنه بأن هذا إنما يكون دليلا لو علمنا أن النبي صلوات الله عليه
بالواقع في تلك القصة وترك العمل بعلمه وعدل إلى الظلم البينة أو اليقين ولم يثبت ذلك على أنه
يرد على هذا الحصر أو من عليه الحق فإنه أقوى في السببية للحكم من البينة واليمين

فالحاصل ان الحاكم يعمل بحكمه بالعدل والحق والتعليل بالقيمة بلاوجه بأمور لا يتقاضي
 اليه فان القيمة عن المحاكم العاديين العارفين بما شرعه الله عز وجل المتعلقين بحكمه سبحانه
 منفية ولا يعود عليهم من ذلك غرض يصلح لجمعها على اصدلا وليس محل النزاع هو الحاكم المتميز
 بل محل النزاع هو الحاكم الجامع وهو ابعد عن الريب انزه من ان يزن بعيب اما استنباط الحق
 فوجه انه اذا حصل النصاب للعتبر فيها كان ذلك مشبهة وفي ذلك بالمشبهة واما ما استدلل
 به على هذا الاستثناء من قولهم لو كانت الحجج اجدا فيغير بينة لوجهها كما في نصبة الى الاعنة
 فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بوقوع القاحشة منها ولكنه استدلل على ذلك بما ظهر من القرآن
 كما تضمنته القصة وليس في ذلك من باب العلم ومع هذا فالبينتين ما يتبين به الشيء ونظير عند
 حقيقة والعالم من الحاكمين هذه الحيثية بينة بل هو اقوى بينة وقد حقق هذا البحث كتابنا
 الشيخ القاضي محمد بن علي الشوكاني في نيل الاوطار والفتح الرباني خيرها من مولفاته تحقيقا للعلم
مسئلة اعلان الله تعالى قد جعل لحكم الحاكم اسبابا معلومة يعرفها الحاكم وهي الاقرار او
 او اليمين واليمين مثل النكول والرد للحاكم اذا قامت لديه الشهادة العادية المرضية بشي
 الحق على الغائب والذي لا يعرف ان هو او المتمرد من حضور مجلس الحاكم فقد اوجب الله عليه نصبا
 المحكوم له بحكمه الله تعالى والقضا بما شرعه الله تعالى ولا يتم ما امر الله سبحانه به من الحكم
 بالحق والعدل وبما انزل الاله هذا وهكذا لا يتم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بهذا ومن غير
 ان ضربة الذي عليه الحق عند الحاكم في ظل من له الحق وحكم انصافه ورفع ظلامته
 فعليه الدليل وهكذا اذا كان الذي عليه الحق في موضع لا يعرف فان جواز الحكم عليه
 اظهر من جواز الحكم على من كان غائبا في مكان معروف وهكذا اذا كان من عليه الحق متمردا
 عن حضور مجلس الحاكم تارك لما اوجبه الله تعالى عليه من الاجابة الى شرعه فان جاز
 الحكم عليه اظهر من الامرين السابقين ولو تم المتمرد عن الشرع ثم لم ينفذ الحق على
 غالب الناس حينئذ تبطل الاحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملة بين العباد وينبطل ما هو من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومثل قيام البينة عند الحاكم المتصفة بالصفة السابقة
 او ارتقاء من الغائب المحمل او المتمرد ومثلا ايضا علم الحاكم بثبوت الحق عليه ولكن

على الحاكم ان يؤذن الغائب بانه قد توجه الحكم عليه فان نفى بانه ما يدفع به عن نفسه
اوردته اذا كان غائبا في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالاعذار اليه وهكذا يعذر على المتمرد
صلاته قد ورد في الحكم على من لم يحضر المجلس الشرع دليل يخصه وكتب شيخنا القاضي محمد
بن علي الشوكاني على ذلك رسالة طويلة وذكر فيها ما يشرح له صدر المنصف في ينشئ قلبه
فمن احب الوقوف عليها فليقف عليها ويحيط بالحكم حيث لم يكن الا حذارا لال الغائب
او المتمرد بالتوق على المحكوم بان لا يتصرف فيما حكم به له حتى ينظر ما يقوله الغائب بعينه
والمتمرد بعد جرحه عن تمرده وكذلك مجهول المكان حتى يظهر مكانه فان قلت اذا كان المظالم
بالحكم له ليس عليه الا اليمين بان يكون الظاهر معه قلت ينبغي ان يحكم له بيمينه المسنة
الى الظاهر الذي معه ويؤخذ عليه ان يتصرف فيه بحسب اذ ان يكون مع خصمه الغائب
او المجهول او المتمرد ما يترجح على يمينه وتنقل عن الظاهر الذي معه فكذا ينبغي ان يقال
في هذا المقال واما منع المانع عن الحكم على هو لا فوسد لباب حكم الشرع واهمال ما
امراه تعالى به من الامور المعروفة والهي عن المنكر وظلمت لمن جاء يشكو ظلامته ويصر
المستند الذي امر الله تعالى احكام بالحكم به واما قد مسافة الغيبة فيدعي تفويض النظر
فيه الى الحاكم المجتهد باختلاف الاحوال باختلاف الاشخاص والاموال وصلى حضره والمجهول
او المتمرد مجلس الحاكم عرض عليه الحاكم المستند الذي حكم به عليه فان جاء بما يخالف صحيح
يحل عليه والا فانه بما تقدم من الحكم عليه والايفاء من مال الغائب صحيح مع التوثق منه
بان لا يخرج عن ذلك قبل معرفة ما ياتي اليه الحال في بعض المسائل اذا كان المتولى للحكم مكان
سكن من السلم والدين فالظاهر انه حكم حق وحل وما كان كذلك فتتفقد حق وعدل
وكاشيات اذا كان لا ينفذ الا بهذا التقيد فانه واجب تخيير الحاكم الله عز وجل قيا ما يحق
المظالم والاخذ بانه من الظالم وليس قيام الرعي عند الغير مما يوجب ان لا يحكم فيها غيره
من الحكام ويكره ان يسمع الحاكم الاخر ما يقوله الخصمان في مسائل قد ثبت العمل
بالخبر بالادلة المتكاثرة من الكتاب والسنة والاجماع وبالكثابة حفظ الله هذه الشريعة حتى
عليها من تخرجه كمالها من تقدم ولو لا ذلك لذهبت الشريعة لاسيما في العصور المتأخرة

فان الحفاظ فيها في غاية القلة ولم يبق من العلم الا ما حوته بطون الدفاتر وهكذا حفظ الله
 بالكتابة اخبار السلف حتى عرفنا الخلف ولذا ذك ان ذهبت بها الأعصار وصارت نسياً
 منسياً وبهذا ظهرت الحكمة الالهية في الامر بالكتابة بنص القرآن الكريم والكتابة معمول بها
 في الجميع والتفرقة بينها بين العبادات والمعاملات غير صحيح وبذلك جاء القرآن الكريم فانه امرنا
 بالكتابة اذا تدلىنا بدين والدلالة على معاملة محضه ليست من العبادات في شيء وبهذا
 عمل اهل العلم قاطبة ولكن هذه الكتابة المعمول بها ليست الكتابة المطلقة بل الكتابة المقيدة
 بقيود منها معرفة الكاتب ومعرفة عد التاء ومعرفة خطه على وجه لا يلتبس بغيره فاذا كان الخط
 جامعاً لذلك فالعمل به متعين فان كان كاتبه حاكماً وصرح فيه بالحكم كان ذلك منزهاً من
 احكام الحكم وان كان مفتياً كان ذلك بمنزلة الرواية لتلك المسئلة وان كان لاحكام ولا
 مفتياً بل حرراً فما في رايه او صفة او نحوها كان ذلك بمنزلة الخبر من ذلك الكاتب وحكم
 الخبر معروف اما اذا كان الخط غير معروف فهذا الاختلاف بين المسلمين انه لا يجوز العمل
 به في نقير لا قطير وهكذا لو كان معروف فالن بما يلتبس بغيره لم يجز العمل به في شيء وهكذا لو كان
 معروف فالن يلتبس بغيره ولكن صاحبه ليس يعدل فانه لا يجوز العمل بالكتابة لما تقر من ان
 عدم العدل المسقط للشهادة والرواية باللفظ فضلاً عن الكتابة فاذا اجتمعت للتقصيات
 للعمل هي الثلاثة الامور التي ذكرناها وادعاه المانع وهو القادح في شيء منها فلا شك ولا ريب
 ان ذلك الخط معمول به على ذلك التفصيل الذي ذكرناه واذا كان خط الحاكم الاول معروفاً
 لدى الحاكم الاخر بحيث لا يعتريه فيه شك ولا شبهة كان ذلك قائماً مقام مشافهة ولا فلا
 قال في ويل الغمام ان الخط الذي لا يجوز فيه التغيير والتبديل والاشتباه معمول به في كل شيء
 من غير فرق بين الحدود وغيره او قد كان صلحاً بكتب الا تظلم ويرتب على الكتابة اربعة اقسام
 وعصمتها في الاعداد وذلك والقال بعدم العمل بالخط مطلقاً ليس بيد ممتسك الا نحو خبر
 الاشتباه والزيادة والنقصان وحمل النزاع خارج عن ذلك والادلة على ما ذكرناه كثيرة
 وكلمة يكتفي بالامر القراني بالكتابة ولو كانت غير معمول بها لم تكن بالامر بها فائدة وهذه المسئلة
 قد افادها رسالة مستقلة ومختصة حاصلها في الرسالة التي سميتها اطلاقاً باب الكمال على

ما في رسالة الجلال من الاختلال انتهى ومن ادلة السنة على ذلك امره صلى الله عليه وسلم بكتابة الصلاة
 بينه وبين قريش ومنها كتب الامانات ومنها كتب الاقطاعات ومنها كتب عقد الزمة والصلح
 ومنها كتاب عمر بن حزم الذي كتبه اليه صلواته واخذ الصحابة كثيرا من الاحكام الشرعية عنه
 وقد روي مسندا ومرسلا ومن كما كان الاجماع الصحابة على العمل بالخط الازلي في المحصول
 واما من بعد الصحابة فيدل عليه لجامعهم الفعلي على الاحتجاج بذلك والعمل به في معاملة الناس
 وفي المصنفات في الفنون العلمية على اختلاف انواعها ومنها علمهم بالوجادة التي صح
 العلماء بقبولها وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه ويختمها بخاتمه مع رسول معروف
 فيعلم ذلك القريب البعيد لا يشكون فيه وكانوا يعرفون انهم عند هذه المراتب كانت الحادثة
 بعد اختلاف طوائف العالم والتجالات بكل حكم والحكم على تنفيق ما وافق الغرض و
 ان كان باطلا لم يستل اذا اقر ان حكم الحاكم ظني سواء تعاقب بحكوم فيه قطعي او
 ظني في ايقاع او وقع فلا ينفذ الا ظاهره لا باطنا فلا يجزئ به الحرام ولا يصح به الحلال للحاكم
 له والحكوم عليه ولكنه يجزئ بمثاله بحكم الشرع ويجزئ من امتنع منه فان كان المحكوم له
 يعلم بان الحكم له به باطل لم يجز له قبوله ولا يجوز له استعماله بمجرح حكم الحاكم من غير فرق
 ومن ذهب الكيفية القائلين بان حكم الحاكم يحل الحرام ويحرم الحلال وان كان في نفس الامر
 وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها مقالة باطلة وشبهة داحضة وقد فيها
 الله سبحانه في كتابه العزيز بقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتداولها الى الحكماء كلوا
 وبقا من اموال الناس بالافروا ونثره تبارك وودفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضيت له
 بشي من مال اخيه فلا ياكله فانما اتطعمه قطعة من النار هذا على تقدير انه يعرفون المسئلة
 في الاموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بماعدا الاموال ولا يختلف في هذا من يقول
 بان كل من يجهل مصيبته من لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك ان المجتهد قد
 اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد بان حكمه في المسئلة هو الذي
 كلفه وان كان خطأ في الواقع ولم يبق قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم
 فخطأ فله اجر وان اخطأ فله اجر وان اخطأ فله اجر وان اخطأ فله اجر وان اخطأ فله اجر

مصيبا دائما لم يفتح هذا التقسيم النبوي وهذا تعرف ان المراد بقول من قال كل من هذا
 انه — من الصواب الذي لا ينافي الخطا من الاصابة التي تنافيها مسئلة ينزل
 الحاكم بالحج لانه قد صار بالحج غير عدل والعدل الشرط والشرط يؤثر عدمه في عدم الشرط
 وهكذا اذ وقع من الحاكم قبول الرشوة فانه ينزل لبطا لان عدلته بصدقه هذه المسئلة
 الكبيرة منه فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعنة الله على الراشي والمرششي في الحكم اخرجنا من
 بطلان حكم الحاكم بخرج الرشوة وان كان الحاكم حقيقيا فبني على انه ينزل بفعل محرم من الحج
 وحينئذ لا وجه لتخصيص الرشوة بل لا فوق بينا وبين الزنا وشرب الخمر مثلا اللهم الا ان يقال
 ان هذا محرم يتعلق بحكمه لانه يجوز مع الارشء ان يحكم بالباطل ولكن كان ينبغي تخصيص
 ذلك بما ليس من الحكم اما اذا كان حقا فلا يبطل بفعل المحرم والحاصل انه لم يقدم دليل على
 انه ينزل بفعل شي من المحرمات وليس عليه اذ وقع في شيء من ذلك الا التوبة الصالحة
 للذنوب كفى بها والله اعلم **مسئلة** لا ينقض حكم الحاكم الا بدليا علمي نه اذا كان الحاكم
 الذي حكمه مع الشروط المتقدمة فقد صار حكمه لازما للحاكم عليه يجب عليه ان يتقوا
 بالسمع والطاعة وان لا يجز في صدره حرجا من ذلك ليس لم تسليما كما ذكره الله سبحانه
 في الكتاب العزيز ولكن اهلية الحاكم ليست بعصمة ودين الله هو ما شرعه لعباده وفي كتابه
 وسنة رسوله فان كان هذا الحاكم المتاهل قد اصاب الحق في حكمه فلا شك ولا ريب
 انه لا يجوز لمسلم كائنا من كان ان يتعرض لنقض هذا الحكم بل لا يجوز لمسلم ان يترك كائنا
 له فضلا عن ان يحاول نقضه ويخالفه ومعنى كونه قد اصاب في حكمه ان يوقعه
 موافقا لما في كتاب الله تعالى او لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يجد فيها ما يقتضي
 ذلك تحول على التماس عليه بما يجامع مقبول كالتص على العدة او عدم انفارق ووجه هذا
 ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن ليقض اقامروا بالحكمة في كتاب الله
 عز وجل فان لم يجد فيها في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجد جتهل رايه وهو من حديث صحيح
 للعمل به ولا يصح لنقض حكم الحاكم المتاهل بحج دليل يارض دليله اذا كان ما نحن
 لاحتجاج به لان ذلك هو فرضه عند تناقض الادلة اما اذا تبين ان الحاكم المتاهل اعطى

في الحكم فلا يجوز اقرار حكمه بل يجب على الحاكم الاخر نقضه لان مجرد تاهل الحاكم
 للقضاء ليس ببعده ولهذا يقول الصادق المصدق صلوات الله عليه في الحديث الثابت الصحيح
 وغيرها اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجران فقد جعل النبي
 صلوات الله عليه وسلم مترددا بين الصواب والخطأ فليست الاهلية تعصمه عن الخطأ كما في هذا
 القول النبوي وذلك بان يستند في حكمه الى رأي والدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة حتى
 فان الحكم النبي على هذا الرأي منقوض بالدليل الصحيح مضروب به وجه الحاكم به لان شرع الله
 عز وجل واحد لا يخرج بخطا الحاكم عن كونه شرعا والتعبد به للعباد ثابت قبل الحكم وبعد
 في هذه القضية التي حكم فيها الحاكم وفي غيرها على هذا الحكم له وعليه وعلى غيرها اما
 اذا كان القاضي المتولي الحكم غير متاهل للقضاء فتحكمه باطل من اصله لانه صادر عن غير
 حاكم لكنه اذا وافق الحق فقبوله واجب من حيث كونه حقا لا من حيث كونه صادرا من
 غير من يصلح للقضاء لان الحق حتى في نفسه لا يخرج بحكم من ليس بمتاهل للقضاء عن كونه حقا
 وان كان القاضي الذي ليس بمتاهل اثم لانه قضى بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار
 كما تقدم في الحديث لانه لا يعرف كون الحكم الذي يحكم به حقا او باطلا اذ هو لا يتقبل الحجة
 فضلا ان يحكم بها بين الناس واذا تقررت لك هذا عرفت ان لزوم حكم الحاكم ووجوب
 امتثاله وخرجه من نقضه يرجع الى كونه مطابقا للحق وعدم لزومه وجوبه من نقضه يرجع الى
 كونه مخالفا للحق ومثل هذه الموافقة والخالف لا تقتضي على المحققين من اهل العلم المشتغلين
 بادلة الكتاب والسنة ان يخيل الرب عز وجل عبادة وبلادة عن وجود من يقوم بالبيان
 لما في الكتاب والسنة ويرشد العباد الى ما شتمت عليه مما شرعه لهم وهذا تعرف ان الخالف
 الدليل القطعي واخالف اجماع المسلمين من الاحكام كان اولي بالنقض اتم بعدم وجوب
 الامتثال ومسئلة اذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جاز وجوده بتبطل دليته كما تقدم
 ولا من ذهب للجهل بالامام بلغت اليه قدرته من النظر في الادلة واجمع بينها او ترجيح الراجح
 منها فان حكمه بخلاف ما يوجب له اجتهادا عبرا فقد حكم بالباطل وهو يعلم بانه باطل و
 كفى بهذه الجراءة والجسارة والخالف لما امر الله سبحانه به فان تلفت احكامه باطلا او عدل

الرجوع على من تلقاه ضمنه القاضي لانه قد تسبب بسبب متعدد فيه عامدا معاندا للشرع
الله تعالى مضاد للحق واما غير المتاهل فليس حكمه بشيء الا اذا وافق الحق لكن حجة انما هي
تكونه وافق الحق كما قد منا واما اذا حكم بخلاف الحق عامدا على فرض انه قد اعتقل اعتقاده
بجمل ان الحق هو كذا فهذا ايضا من هذه الحثية اذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجع
قيمة بان تعذر عزم من بيت المال ان الحاكم معذورا بالخطا وقد قد منان تأمله ليس
عن الخطا فاذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل لا اجر كما تقدم في الحديث الصحيح
ولكنه ما ههنا قد كان حكمه من الواقع على جهة الخطا سببا لذهاب مال المحكوم عليه فهو مظلوم
ورفع ظلامته واجبه قد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمة على المحكوم له ولم يتعلق
بالحكم الضمان ولا يجزئ تضمينه مع الخطا فلم يبق الا جبر ما حقه من الخسر من مال بيت مال
المسلمين فيكون له حكم الغارم وقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخرايام النبوة بعد ان فتح الله
تعالى على المسلمين بان من ترك دينا وضياعا فهو اليه وعليه كما نطق بذلك الاحاديث
الصحيحة قال هذا الحكم عليه بالخطا هو دين على من استغرقه وقد تعذر الرجوع عليه فكان
دينا على بيت مال المسلمين **مسئلة** اجرة الحاكم من مال المصالح قد ثبت بثبوت الاشياء
والاشبهة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل لمن عمل على الرجوع الى مصالح المسلمين رزقا ومن ذلك ان رزاق
المصدقين والامراء الذين يؤمرهم على البلاد وهكذا اثبت في ايام الخلفاء الراشدين الذين
قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين انهم كانوا يجلبون للولاة
والقضاة ومن يعمل في الصدقات رزقا من بيت مال المسلمين وكان المسلمون يفرضون
للائمة رزقا يقومون به يحتاجون اليه مع حاجتهم الى ذلك وعدم وجود ما يقوم بمؤنتهم في
خالص ما هو ولا شك ان انتصاب القاضي للقضاة والمفتي للفتيا قيام بمصلحة عامة فلا
نصيب في بيت مال المسلمين من هذه الحثية وليس ذلك باجرة على واجب بل ثبت
حقه في مال المسلمين وقد كان الصحابة يأخذون عطاياهم من بيت المال وان لم يلبوا اعمالا كما
هو معلوم فكيف اذا قاموا مع ذلك بما الرقيم به سائر المسلمين وقد جعل الله سبحانه للعالمين
على الصدقة احدا لاصناف الثمانية المستحقين لها ولا سبب لذلك الا ما غلوه من العمل وهكذا

كل ذي ولاية دينية راجعة الى القيام بمصالح المسلمين وأماننا زلاله الال التي هي معدة
 في بيت مال المسلمين فلا يشترط فيها فقر القاضي ولا غيره وقد صح عنه صلواته قال
 لعمرها جاءك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا ولا تتبعه نفسك
 بعد ان قال عمر لرسول الله صلواته يعطيه من هوا حوج اليه منه وقد كان الصحابة رضي
 الله عنهم يأخذون من العطايا لوف المولى كما هو معلوم بل كان الحسنان وعبد الله بن
 جعفر وامثالهم يأخذون المائة الف كما هو أكثر منها قال الشوكاني في دبل الغمام مال الله ضيق
 لمصالح المسلمين ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن اعظم مصالح دينهم وديارهم القضا
 العادل في احكامه العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه في طاعة وادامه بل ذلك هو
 المصلحة التي لا توازيها مصلحة لانه يرشدهم الى منافع الشرع ويفضل خصوص ما تقرر باحكام الله
 فهو المحمل لاعباء الدين التزجيم عنه لمن يحتاج اليه من المسلمين فوزقه من بيت المال من اضر
 الامور ولا سيما اذا استغرق اوقاته في فصل خصوص ما تقرر فقد كان رسول الله صلواته الخلفاء
 الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون اموال الله بين المسلمين ويجمعون
 العلماء نصيبا موفوا بالقاضي اذا كان متورعا عن اموال العباد قائما بمصالح الحاضر منهم
 والباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات كونه من المسلمين ومنها كونه عالما
 ومنها كونه قاضيا واماما باعتاده جماعة من القضاة من اخذ الاجرة من المخصوص على الرقم
 فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لانه قد قبض اجرته من بيت المال
 وان اظهر من ياتيه ان نفسه طيبة به فالذي اوجب طيبته كونه قاضيا وكون الاعراف
 قد جرت بمثل ذلك والافضل لا يسمح له بما له لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة
 واما اذا لم يكن مكفيا من بيت المال فشرط الحل ان ياخذ مقل راجعة بطيبة من نفسه
 يقصد ويكون كالا جبر له حكمه كونه غير من بيت مال المسلمين انتم وقد تقدم الكلام
 على ذلك مستوفي في اخو القسم الاول واجمع مسائل الهدية للقاضي نوع من الرشوة
 لان كل فرد من افراد الناس يمكن ان يوجد له غريم يرافعه اليه اما اجلا او عاجلا والصنائع
 تزده الحسبة القلوب ولهذا يقول الصادق المصدق جبلت القلوب على حب من احسن

وحريم الرشوة ليس إلا ما قوته من الميل لا فرق بين هداية في ذلك لأن الكل أحسان
 إلى القاضي والتوسع في حريمه المحرم لنفسه من القضاة يأتي من قبول كل هدية من غير فرق
 بين من كان يهدي له قبل الولاية وغيره وإن كان المحظرة من كان يهدي له قبل الولاية
 اختلته لم يفعل ذلك لغرض الولاية لكن العلة الميل المتأثر عن الأحسان وربما كان الهدية
 من يهدي إليه قبل الولاية لأجل كونه مظنة للولاية أما كونه من العارفين كان أو من بيت
 يعتادون الدخول في هذا الشأن فاذا رايت القاضي يقبل الهدايا فما عليك إلا السألت
 ضاواياك والأغترار بما ورد من الترغيب في المهاداة فان تلك الهدايا المرغوب فيها غير هذه
 الهدايا التي هي ائتمان الأديان ولهذا صرح عنه صلوات الله عليه عن قبول الهدية في مقابل شفاعته
 أو قضاء حاجة كما في سنن أبي داود وغيره وأحوال الناس متعلقة بالقاضي أثر يتعلق في
 عمن دينه ويلحق بذلك ما يأخذ القاضي من النكاح عند خطبة النكاح في مجلس العقد باسم
 حق النكاح قليلا كان أو كثيرا فإنه لا يحل لأحد مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه قاضيا
 كان أو غيره فاذا أخذ القاضي ذلك فقد كل مال أخيه المسلم بالمأطل العزم إلا أن يعطي الله
 بيده عقدة النكاح شيئا بطيبة من نفسه من غير تعيين المقدار من جهة القاضي العاقل
 للنكاح كيف وهذا الأخذ بالحكم لا يوجد بحجازه دليل لا في كتاب ولا سنة ولا في إجماع ولا قياس
 عند من يقول بنذين الأخيرين فكان هذا المال المأخوذ في حاكم الهدية أو الرشوة بلا فرق بينه
 بينهما والله أعلم ومن الإداة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن
 عن الحسن بن سعيد بن جبلة أنها فسروا قوله تعالى أكلون السحت بالرشوة وحكي عن مسروق
 عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بها أنزل الله فاولئك هم
 الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمته فيهلك
 لك فان أحديك فلا تقبل بمقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحدا يمة التابعين القاضي
 إذا أخذ الهدية فقد أكل السحت وإذا الرشوة بلغت به الكفر رواءه إن أبي شيبة بإسناد صحيح
 أنه ما حكاه ابن رسلان ويدل على المنع من قبول هدية من استعان بها على دفع مظلمته
 ما أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع لأخيه شفاعته فهدى الهدية

عليه باقية بلها فقد أتى بابا عتيبا من أبواب الروايات في سنده القم بن عبد الرحمن الأموي
 مولى لأمير الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الأمراء
 حديث هذا الأمر غلول أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حمزة قال إنما فظ
 وإسناده ضعيف لعل وجه الضعف أنه من رواية اسمعيل بن عياش عن أهل الحجاز
 وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة قال إنما فظ وإسناده أشد ضعفا وأخرجه
 سنن ابن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عمار
 واسمعيل ضعيف وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ هذا
 العمل سمعت وفي باب الزكاة في باب العالين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ
 من استعملنا على عمل فزقناه رزقا فاحذوا بعده لك فهو غلول أخرجه أبو داود ووجه
 بوب البخاري في أبواب القضا باب هذا العمل وذكر حديث ابن التبية المشهور والظاهر
 أن الهدايا التي تهدى للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة لأن المهدي إذا لم يكن معتادا للأهد
 إلى القاضي قبل ولايته لا يهدي إليه إلا لغرض وهو إما التقوي به على إبطائه أو التوصل به
 له إلى حقه والكل حرام وأقل الأحوال أن يكون طالبا للقرابة من الحاكم وتفضيله ونفوذ كلامه ولا
 غرض بذلك إلا الاستطالة على خصومه أو الأمن من مطالبتهم له فيخشى من إعتاق عليه
 ويخافه من إيحافه قبل ذلك وهذه الأغراض كلها تؤهل إلى ما ألت إليه الرشوة فليحذر الحاكم
 المتحفظ لدينه المستعد للوقوف بين يدي ربه من قبول هذا ما من أهدي إليه بعد
 للقضاة فإن لإحسان تأثير في طبع الإنسان والقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها
 وبما ألت نفسه إلى المهدي إليه ميلا يورث الميل عن الحق عند عرض الخصامين المتكلمين
 وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك ويظن أنه لم يخرج من الصواب بسبب ما قد زرعه إحسان
 في قلبه والرشوة لا تفعل زيادة على هذا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد الشوكاني ومن
 هذه الحكيمة امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء من كان يهدي إلى قبل الدخول
 فيه بل من الأقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لمسطر
 إرسال الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم **هـ** كان الخصمان إذا اختصما إلى رسول الله

صالحاً فاعتدل للوعد فإني أحدهما ولم يوافق الآخر قضى للذي يؤتى منهما كما يدل عليه خبر
 أبي موسى الأشعري أن معاوية بن أبي سفيان قال له أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا اختلف إليه الرجلان فاعتدل للوعد فحاج أحدهما ولم يأت الآخر قضى للذي جاء على الله
 لم يجز فقال أبو موسى إنما كان ذلك في الدابة والشاة والبعير الذي يخفى فيه أمر الناس
 رواه الطبراني في الأوسط قال في مجمع الزوائد وفيه خالد بن نافع الأشعري قال أبو حاتم ليس
 بقوي يكتب حديثه وضعفه الأئمة انتهى وله شواهد ذكرها الشوكاني في فتح الرباني قال
 وإني لم أجده لأحد من الحفاظ كلاماً على إسناد هذا الحديث بعد البحث عنه إلا ما ذكرته
 وأما الكلام على متنه فلم أجده شيئاً من ذلك والكلام في ذلك ينحصر في وجوه جملة باستق
 وجهاً ثم ذكر ذلك قال والظاهر أنه لم يقل ذلك براه بل قال المصالح المآل كما كان يفعل النبي صلى الله
 ولكن إذا وقع التمرج والعناد والتصميم عليه فذلك صريح للدم فضلاً عن كثير من المال فهذا
 القضاء على من لم يحضر ليس هو القضاء الذي ذكره أهل الفقه على الغائب والتمرح فان الذي
 نحن بصدده هو القضاء على التمرج بمجرد تمرده بخلاف ما ذكره أهل الفقه فلا بد فيه من مستند
 الحكم على التمرج عندهم والله أعلم **مسألة** الإيمان حق ثابت للردعي ثبوتاً تنصص على
 بالأدلة الصحيحة مجمعة عليه عند جميع أهل الإسلام فإذا قال المدعي أنا اطلب بين خصمي حقاً
 المنكر حتى كانت اجابته إلى هذا حقاً ثابتاً لازماً متعيناً بالنص والاجماع فإن اجابته
 اليان كان على الحاكم المترافع إليه أن يقول للمدعي هذا خصمك المنكر لما تدعي عليه
 قد اجابته إلى ما هو الواجب عليه فإن لم تكن البينة فليس لك الأذى فإن قال البينة
 فليس له إلا التمسك بالإيمان من خصمه وإن كانت البينة الزمته الحاكم بإيراد ما يحدث شاهد
 أو يمينه فإذا قال المدعي أريد الإيمان فهو قد راد الحق الذي أثبت للشرع فليس للحاكم أن يقول
 ليس لك ذلك بل عليك أن تذهب فتاى بالبينة فإن هذا هو قلب الشريعة ولكن على
 الحاكم أن يبين للمدعي أن خصمه إذا حلف فقد انقطع الحق بيمينه ولا يئنه بعد ذلك وإذا
 ضحك الحاكم هذا فقد صنع ما هو محض الشريعة العرفية فلو قال المدعي بعد أن طلب الإيمان وقصياً
 لها المنكر أنه يمينه أو يميني موجودة وخصمي لم يحلف فقال الحاكم قد قضى الأمر وحلف القلم

وانقطع الحق وليس لك الا ما قد طلبته من اليمين التي لم يكن قد نطق النكاح بحجوزتها المكان
الحكم بالاحكام القراوشية اشبه منه بالاحكام الطاغوتية فضلا عن الاحكام الشرعية
ومعلوم ان مثل هذا ليس من الشريعة السخية السهلة الى اخوة اليه ليلها كنهها فاذا المرجح به
الحكم الى ذلك فقد ظلم ظلمنا **مسألة** ان كانت الشهادة المعتبرة التي تصلح مستنداً
لحكم شرعي قد حصلت فلا وجه لطلب زيادة على شهادة شاهدين عدلين او رجل وامرأتين
ويضمن به التكميل ثم هذا التكميل ان ارد به التكميل باليمين من المدعي هي التي يسميها بعض
الفقه اليمين الموكدة فهذا قد يكون سببه حصول بعض رتبة الحكم لا وجب ترك العمل بالشهادة
فيطلب اليمين الموكدة لتحقيق الطمينة وانتلاج الصدور ودفع الحرج وقد يستأنس لك ذلك بمثل
قوله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا حق من شهادتهما ومع هذا فان المدعي اذا تكلم عن اليمين
الموكدة ولم يجب اليها كانت الرتبة في ذلك قنية والشك عظيم والحرج بليغا وان ارد به
طلبه زيادة في الشهادة فهذا الوجه له لان نصاب الحكم قد حصل فان حصل الحكم رتبة لشي
في الشهود فليس عليه بذلك باس لكن اذا لم يجد المدعي غير تلك الشهادة التي قد حصل نصابها
لم يجد غيرها كان يترك الحكم له بل يجب عليه ان يحكم له بتلك الشهادة لان ما حصل له من الرتبة
لا يوجب له ترك الحكم مع كمال النصاب قال الله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقضى بما سمع من
تضدت له بشي من مال اخيه فانما اقطع له قطعة من النار ولا شك ولا ريب ان طلب الطمينة
سنة انبياء الله عليهم السلام ولا سيما في مثل هذه الاذنة التي قد فشاها الكذب فشاها اذا
على الاذنة المتقدمة قال الشوكاني واني ارى ان هذه حجة قوية لمن توقف عن الحكم بعد
كمال النصاب الاعتبارية وبجئت وفحصت حتى تطيب نفسي ويطئن خاطري لكن بشرط ان لا يميل
الحكم لمن قد حصل النصاب المتبرأ الذي يحصل ما يطلبه من الطمينة وكمن قضيا او اكتشف
لنا فيها مزيد البحث وتكميل الفحص ما يتخبر به الحق اقتضاه شمس النهار وان كانت الاسباب
الشرعية اذا جعل الجاحد عليه الاستدراك شيئا من ذلك ولو كشف عن المقصد الذي يريد
والطرح الذي يطلبه لقررت بذلك عينه والحاصل انه لا تناقض بين العمل بالاسباب الشرعية
لحكم والاستدراك فيها حتى تكون اسبابا يتقوى بها الظن ويظهر بها الحق خارجا اذا سجدت

من غير استنبات **مسألة** لوجه لقبول من ليس بعدل فان اعتبار العدالة امر
 نظري به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومع ذلك فحق جمع على اعتبارها كما حكى ذلك الشيخ
 واحد الاختلاف في تحقيق مفهومها وبيان ماهيتها لا يخفى بها عن كونها معتبرة بالنص
 والاجماع ولا اختلاف بين المتكلمين في اعتبار العدالة انها غير معتبرة في الاخبار والمفيدة
 للتواترها هنا بحث لشيخنا وبركتنا الشوكاني ينبغي التنبيه له وامعان النظر فيه وهو ان
 كثير من القرى التي يسكنها جماعة من الحنابلة المعرفين الآن بالقبائل قد لا يوجد في القرية
 الواحدة وان كثرت الساكنون بها من يستحق ان يطلق عليه اسم العدل قط بل قد يكون اكثر
 اهلها ان لم يكونوا كلهم متساها في الايقان بادران الاسلام كالصلوة والصيام ونحوها
 وان صلب مثلا وفعل صلوة لا يحسن لها ذكر ولا يقدّر لها زكنا بل كثيرا منهم لا يحسن النطق بكلمة
 الشهادة فكان جاهر في ذلك ظلمات بعضها فوق بعض ثم يقع بينهم التطالم في الدماء والاموال
 وليس فيهم عدل معتبر في الشهادة ولا يحضرون عدل من غيرهم في ترفعون الى حكام الشريعة
 ونحن نعلم انهم لا يتورعون من منكر من المنكرات ولا يتوقفون عند حد من حدود الشرع
 ويقدمون على الايمان الفاجرة وعلى شهادات الزور فذاذا يصنع الحاكم عند ترفعهم اليه
 ان وقف على اعتبار العدالة في الشهود وعلو ذلك منه سفكوا الدماء وهتكوا الحرم واكلوا
 اموال بعضهم البعض في من من ان يقبل عليهم شاهدا ويلتفت الى اخبار يخبر بل غاية ما هناك
 ان الحاكم ليس باليمين والاعخبار اذ لا عدل معتبر ولم يبق الا تخليف الخصم الذي قد علم
 كل حاله الى ان اليمين الفاجرة اهون شيء عليه واسير امر عنده ولا يسمعون له اكثر ثم تطبق عليهم
 لغالب هذه الدار اليمينية بانه ليس على من قتل نفسا واخذ مالا او هتك حرمة الايمان
 لكان ذلك من اعظم البواعث لحر على الاواط في ذلك التهاكت عليه والتتابع وحينئذ
 يفتح لهم باب شك لا يخفى وتضمن فيهم نار فتنة لا منطقي ابدأ وهذه الشريعة المطهرة من عرفها
 حق معرفتها وجد هامينية على جلب المنافع ودفع المفاسد واعتبار هذا الاصل العظيم
 من الكتاب والسنة كثيرة جد احتمال مؤلفا مستقلا فان قال الحاكم للترافع لاديه هات اليمين
 اليه معك ثم سمعها واستكاث من عدلها حتى تلوح له امارات الصدق او يبلغ الى حد التواتر

كان ذلك شاقا في اعتباره جلب المصلحة الشرعية ودفع المفاسد المخالفة للمشرع وازجر
 لمؤلفه العوام الاغتمام عن انتهاك الحرم وسفك الدماء ونسب الاموال فان جاء المدعي بما
 يفيد ذلك وتبين به الصواب فيها ونصت ان له ايات بن لك جمع الى اليقين الشرعية التي
 لا يعتد في قطعها للحق كون صاحبها غير فاجر لا يتورع عن اليقين الفاجرة وكان في ذلك
 زجر للعصاة وامل الجسارة عن ان يسفكوا الدماء وينتهبوا الاموال في تنكروا الحرم وليس في
 الامكان ابع مما كان وقد يستدل لقبول شهادة غير العدل مع عدم وجود العدل
 لكن على الصفة التي ذكرناها اصل الاستدلال منهم حتى يحصل من ذلك ما يكون سببا لظهور
 الحق وانصاح الصواب بما في الصحيح من ذكر قصة السهمي الذي مات بارض ليس بها احد من
 المسلمين فاشهد على وصيته من اهل الزمة ونزل في ذلك يا ايها الذين امنوا شهادة
 بينكم الآية والكلام على الآية وسبب نزولها يطول وهي مستوفاة في كتب الحديث
 والتفسير فمن احب الوقوف على حقيقة ذلك رجع اليها وفي سنن ابي داود وسنن
 الدارقطني عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة ولم يجد احدا من المسلمين
 يشهده على وصيته فاشهد رجلان من اهل الكتك فبقيا الكوفة فأتيا ابا موسى الأشعري
 فاخبراه وقد مات تركه الميت ووصيته فقال ابو موسى هذا امر لم يكن ببل الذي كان في
 عهد رسول الله صلاهم فاحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كان با ولا بل ولا كتما ولا خيرا وادنا الوصية
 الرجل وتركته فامضه شهادة فها هو محمد بن ابي البينة على النفي ليست بمناسبة للمساك
 الشرعية كما انها ليست بمناسبة للمساك العقلية نعم اذا كانت ايلة الى الاشياء رجعة
 من الوجوه كانت مثبتة مقبولة وليس الاعتبار بخرج الالفاظ بل بما يستناد منه كمن المحامي
 قال كما امرت بعد لولات الكلام وخواصه ينبغي ان ينظر في شهادة الشاهد وليس معنى
 وان كانت نافية لانها قد تشتغل على ما يفيد المراد من حيث المعنى وان كانت من حيث
 اللفظ نافية واما الرد لها بخرج كونها نافية فهو من قبيل وظاهرية سجيحة محمد بن ابي
 دعيت الاسماء لكل امر من الامور الثابتة في الشرعية ونظر محل الخصومة كالشفعة والجاراة
 والشرقة فسقي الاعل ومقدرا ما يحل من السبق الاول اختير رساله الامر بوجوه ونحو ذلك فثبت

عنه صلوات الله بعث أصحابه إلى الأقطار لتعليم الشرائع وقبض الزكوة وإصلاح بين المسلمين
 كما ثبت عنه أنه بعث علياً في قصص الخالد مع بني جذيمة وفي قصته مع مالك بن نويرة
 بل خرج بنفسه الشريفة لإصلاح بين بني عمرو بن عوف بل بعث أنيساً في أمر عظيم فقال
 واخذ أنيس على امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فارجعها وإن لم تعترف بعث علياً لقتل الرجل الذي
 كان يدخل على امهات المؤمنين فوجد مختوناً فتركه وخوذه الوقائع كثيرة وذلك ظاهر
 مكشوف لا يخالف فيه من يعرف الشريعة ولا مانع إلا من أخذ ما يستحقونه من الأجرة بل
 الذبيح والشريعة الأمر بإعطاء الأجير أجره والتأكيد في ذلك التحذير من التقصير في شأنه والصحاب الذين هم خير
 القوم قد كانوا يعلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقات فحواها وجعل لهم ما يعيشون بها ما ثبت في الأحاديث الصحيحة
 أن أهل الأموال كانوا يشكون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين فيأمرهم أن يصبروا على ظلمهم ثم يقول أعطوهم
 الذي لهم واسألوا الله الذي لكم وكان يأمرهم أن يرجع المصدقين لأنهم راضون أن يكسبوا ما أذنوا لواعيهم فان
 كان هذا الظلم الذي شكوه رسول الله صلى الله عليه وسلم حقا فكيف يطمع أن في ناس لا يشكون ممن يسيئون ما يؤدروهم
 أن كان باطلا فكيف لا يجوز صدور مثلهم من مثل أهل نعمنا ونحل المشكوة منهم على السلامة والطعن عليهم في
 مكسب لا يعنف الحاجة إلى الناس يعود عليهم من يقول باطلا لا يقع له من سلف هذه الأمانة ولا من خلفها
 وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسعون في المكاسب على اختلاف أعمارها وما سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه أنكر على أحد منهم بل كان يرغبهم في ذلك حتى أمر من أكسب أن يأتي ببعض
 ملبوسه واشترى له بذلك فأسأوا وأمره أن يذهب فيحطب بل قد كان الصادق المصدق
 صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بتجارة خديجة رضي الله عنها إلى الأقطار الشامية ثم الأعتياش بمثل
 هذا المعاش كائن في جميع الأعصار الإسلامية مع جميع قضاة الإسلام فقد كانوا ينتخبون
 النواب يرسلونهم إلى أطراف ولا يتعمد ويريد من عليهم أهل منصب آخر يسمى فخر الشهود وقد كان
 في النواب من الشهود جماعة من أكابر العلماء المصنفين ومن رجال الرواية المحفاظ المتقنين
 وهذا يعرفه كل من أخبره بأحوال الناس ومن شك في هذا فليطالع كتاب تاريخ الإسلام
 أو كتاب النبلاء بل الكتب التي هي موضوعة لأخص من هؤلاء كالمصنفات المشتملة على تلم
 رواية الأمهات الست وفي هذا المقدار كفاية فليس المراد منه إلا مجرد التذكير ولو كلف القافية

بان يقسم التركات وينظر مكان الخصومات ويجر السجلات لكان قد كلف بالاطاعة
 ولا يدخل تحت قدرته واصر ذلك باهل الخصومات لاسيما عند ان يشد الرجل ويتزود
 للسفر الى مكان بعيد ينظر اسباب الشفعة بين البدوي والفلاحي وغيرهما او يقسم تركته المقترة
 في جوانب الارض فان هذا يعود على الغرض المقصود من نصبه الاحكام الشرعية بالنقض ومن
 قال ان هذا من عمل القاضي فهو لا يدري ما هو القضاء بل الذي يجب على القاضي ان يقول الورثة
 المتخاصمين اليه بكيفية القسمة على الفرائض الشرعية ويقول للتخاصمين في الشفعة بعد
 ان يحل العدل ضرورة الاسباب ان السنتي للشفعة صاحب هذا السبب ومن هذا روي
 ذلك وهكذا في سائر الامور المشابهة لهذا واما اذا كان من يابره القاضي بالنظر في القضية
 من المتاهلين للحكم فيها بالشريعة المطهرة فلا حرج على القاضي في ذلك وسواء كان الحاكم
 قاضيا او غير قاض فان تفويضه من القاضي يجعل منزلة القاضي له ان يفوض الحكم اليه
 لانه يثق به بانه لا يزيغ عن الحق لورعه وامانته ولا يحكم خطا ولا جرا فالعلماء بالشريعة المطهرة
 وتاهله للحكم فيها ولكنه لما كان ما مور بابره ومباشرا بتفويضه كان عليه ان ينظر في
 حكمه ومستنده اخذ بالحزم وعلا بالعزيمة فان المتأهل غير معصوم من الخطا وقد يخفى
 عليه مع علمه بالشريعة بعض دقايقها فاذا اعتصد نظره بنظره واجتمع عليه مع علمه
 كان ذلك غاية ما يجب نهاية ما يلزم وبالله التوفيق ههنا مسألة احلم ان الذي ينبغي اعتناؤه
 في اجرة السجان والاعوان هو ان السجون ومن احتاج الى اعوان الحاكم لا ينبغي ان يكون
 قد تقرر عليه حق الغير بحب عليه التخالص منه كالدين وخوة فامتنع مع تمكنه من ذلك
 بوجه من الوجوه وعدم وجود عذر شرعي كالاعصار الشرعي فزكان ههنا انه الزم السجان
 والاعوان فهو عليه من ماله ولا يحل اخذه من خصمه ولا من مال المصالح اما ان لا يحل اخذه
 من خصمه فظاهر لانه مظلوم وقد دفع مظلمته الى شرع الله فوجب على القاضي والوالي ان
 يوصله الى ما يطلب من الحق ويدفع عنه الظلم بالزامه خصمه الظالم لا بتسليمه وما ظلمه
 فيه فاذا الزمه بشيء من اجرة السجان والاعوان فقد ظلمه الا ان يقتضى الحال وتوجب الضرورة
 ذلك لمن يطالب بغير ماله في القصاص كان المقصود منه فقيرا ولم يكن في الوجود مال

مصالح من مخرج ومعاملة وجزية وفضلة سهم في سبيل الله او كان ولكنه بايدي قوم
 يتغلبون عليه وكان هذا المطلوب بالقصاص لا يمكن استيفاء ذلك منه الا بالارسال
 الاعوان عليه وجبته في الجحيم وكان الاعوان والسجان لا يفعلون ذلك الا باجرة فذل الطام
 للقصاص قد صار لا يتمكن من استيفاء ما وجبه الله له الا بتسليم ما يعتاد ولا وثاق من اجرة
 وعلى القاضي ان يوضح له ذلك ويقول له اما رضيت لنفسك بهذا الذي لا يمكن الوصول
 اليه حقك الا به او تركت واما كونه لا يجوز اخذ اجرة السجان من مال المصالح حيث كان من عليه
 الحق متمكنا منه متمتعاً بتسليمه بعد الحكم عليه فلعدم الوجه المسوغ لذلك فان مصرف
 مال المصالح هو المصالح وهذا الرجل المتمتع من تسليم ما عليه بعد حكم الشرع قد صار جانيا
 على نفسه ووجب عليه استخلاص الحق منه والاخذ على يديه حتى يتخلص من الذي عليه
 ولما كان هذا الاستخلاص دفع الظالم والحاكم بالحق لا يمكن الا بالارسال الاعوان عليه وحفظه
 في السجن كان ذلك ما لايتم الواجب الا به فوجب علينا فعله وحل لنا الزامه بما يطليه الاعوان
 والسجان من الاجرة على وجه العدل فانه ظالم وقد سمى النبي صلاهم فعلاه ظلما فقال لي الواحد
 ظالم رجل برضه وعقوبته كما ثبت في الصحيح والعقوبة لا تقتضى منع معين بل لجل النان نذر
 به ما يصدق عليه اسم العقوبة واخف العقوبات ما لا يمكن استخلاص الحق منه الا به من
 الحبس و اجرة السجان والاعوان وهذا ظاهر بل لو لم يرد هذا الحديث الصحيح لكان تسويغ
 ذلك معلوما من قواعد الشريعة لوجوب دفع المظلة علينا وان ما لا يتم ذلك لا يجب
 كوجبه وان من تمام ذلك ما يعتاده السجان والاعوان ولولا ذلك ما فعلوا ما نمرهم به
 وهذا الظالم هو الذي تسبب بظلمه وامتناعه عن التخلص من الحق الى ما يحتاج الى مخرامة
 مالية هذا اذا كان عليه الحق تعالى الصفة التي ذكرنا واما لو كان فقيرا قد تبين فقره فذل الظالم
 ارسال الاعوان عليه ولا ينبغي بل يجب عليه الحبس والعتيقه وبين الطالب له بنص القرآن
 الكريم وان كان ذو عسرة فقرة الى ميسرة فان حبسه الحاكم او ارسله عليه كان ظلما
 وكان واجبا عليه ان يسلم اجرة من ارسله واجرة السجان من ماله واذا لم يكن قد تبين
 فقره واعساره عن تسليم ما عليه ولكنه يدعي ذلك وخصمه يخالفه وينكر فان كان حضرة

الى القاضي ووقف فسمع خصمه لادعيه فمكنه بدون ارسال الاعوان عليه فلا يحمل ارسال
 الاعوان عليه بل على الحاكم ان يطلب ضمه الابرمان على دعواه فان جاء به انظر الى ميسره
 وان تجزئ عنه اوجاء غريمه بما يفيد ايساره الزمه بالتسليم فادعيه تمتنع مع ذلك كان الحكم
 فيه كالكلام في المور الذي امتنع من التخاصم عليه وقد تقدم واما حبس الملتبس حاله
 فقد اختلف اهل العلم في ذلك فروع بعضهم حبسه حتى يتضح الامر وقال الآخرون لا يحمل
 حبسه بل يجب عليه الحمل ما ينتمى اليه الحال قال الشوكاني وعندي ان هذا يحمل الحاكم فان
 ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من يكون في حبسه مصلحة يظن عندها انه متمكن من
 التخاصم وان دعواه التي ادعاها الاحقيقة لها ولا حجة وانه انما فعل ذلك فادام من الحق ومروءة
 وبعد عن الانصاف ومنهم من يكون عرضه اعز عليه من ماله وهم اهل السنة والجماعة والمروءة
 وكذلك ارباب الديانة الذين يغلب على الظن انه لا يعمون الاعتسار الا عند الضرورة فليس كان من
 هؤلاء فلا يحمل حبسه ولا ازال نوع من انواع الهوان به بل ينظر ما يصح من امره وينتهي من حاله
 ولا مسوغ لحبس ولا غيره فانه لم يتبين انه واجد حتى يكون مطلاه ظملا يحمل عرضه وعقوبته
 ولا فقه تحصل في بطلان دعواه كما تحصل في بطلان دعوى الاول حتى يكون ذلك مسوغا
 لحبسه وقد حبس النبي صلى الله عليه وآله ولا فرق بين قهقهة فان قلت اذا كان الحبس بحجة دقمة
 او كان الامر ملتبسا على الحاكم وهو يبرجوا يصاح الحق بعد طول الخصومة وكان يخشى نفوذ
 احدا من الخصمين فاستوثق منه بحبسه فعليه ان تكون اجرة السجن والاعوان التي تكون لها من المصالح فان لم
 يكن مال المصالح او كان لا يمكن الوصول اليه فللحاكم ان يخطأ بعد اقتضاح الحال على من كان متعذرا
 فخاصما في باطل لانه تسبب بفعله الى لزوم ما لم من الاجرة وهكذا ينبغي ان تكون اجرة هؤلاء من
 مال المصالح اذا كان السجن من يخشى على الناس من ضرره اذا اطلق كن تكرومه والسرقة
 او قطع الطريق والاذية للمسلمين بنوع من انواع وكان لا يدين فعرضه عنهم الاحتفاظ في
 السجن لمن كان يفتخر باقامة الحد عليه فانه لا يحمل حبسه بعد ذلك وهكذا تكون اجرة السجن
 والاعوان من مال المصالح اذا كان الحبس مسوغ شرعي نحو من يجب عليه القصاص في الرقبة
 فاصرا غائب هو مسلم لنفسه غير متمنع من استيفاء حاكم الله منه فان لم يكن مال المصالح

او كان ولا يمكن الوصول اليه كان ذاك من القصاص بالجناية فمن كان محبوسا حتى عليه
يجب عليه التخلص منه وهو مئة من ذاك وقد تقر الحق عليه بحكم الشرع فان لم يستجب
فعليه لا على غيره ولا على خصمه ومن كان امره ملتبسا وكان حبسه سائغا لوجه من الوجوه
فان لم يزل المصالح فاذا لم يكن مال المصالح فالحق ان يجعله على من صح انه مخاصم في
باطل ومطالبة لا يقتضيه الشرع عما منه مع عليه ومن كان محبوسا لمصلحة راجعة
الى المسلمين او كان باذلا لمصلحة من الحق لكنه عرض ما يقتضي الانتصار كان ذاك من مال
المصالح فان لم يكن فالحق ان يجعله من المسلمين اذا كان الحبس لمصلحة وطرف من له الحق
اذا اطل الحبس لمصلحته واما اجرة الحكم المأخوذة من الخصمين فان كان ما ياتى من الحكم
من الخصوم الى مقابل على يمولونه كفر السجلات والسير الى الامكنة المتنازع فيها ما يحتاج
الى مشاهدة كاسباب الشفعة ونحو ذلك وكان الحكم لا اجرا له من بيت المال يقضيه
المقابل اجرة وكان ما يخذ به مقدرا على الذي علمه مع طيبة من نفس الخصوم فلا شك
انه حلال لبيع قبضه ولا فرق بينه وبين من يعمل مع الناس ويحترف بنوع من انواع الحرف
من نجارة او خياطة او حجارة او نحو ذلك فان ما يخذ هو لا حلال طلق لانه في مقابل علمه
وقد امر النبي صلى الله عليه وآله بالاجرة والحكم على تلك الصفة داخل في هذا العموم لانه اجير
لخذ اجرة بطيبة من نفس المخرج وطيبته بمجرد حاله لئلا يغير اماما يتدبره كثير من
اهل الفقه من اعتبار امر زائد على طيبة النفس كالحجاب والقبول بالفاظ مخصوصة
او نحو ذلك فلا دليل عليه واما اذا اخذ ما يخذ القاضي الذي يكون زائدا على مقدار
علمه ولم يظبط النفس ان كان له اجرة يقيم من بيت المال فما يخذ في حرام واكل مال الغير
بالباطل وقد قرأ تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل اي قال ان ما يخذ القاضي هو الى
مقابل الحكم وهو لجب عليه والاجرة على الواجب حرام لا نقول ليس ما يخذ وهذا اجرة
عن الحكم بل عن ما ذكرناه من رقم السجلات والنظر في الامكنة التي تتعلق بها الخصومات
وذلك غير واجب هذا الخ ما ذكره الشوكاني في فتحة المنان في اجرة القاضي في حجب مسئلة
اختلاف اهل العلم في جواز التاديب بالمال على الاطلاق فجوزوه في منعته اخروا في استدلال

المحذور والمنع بآلة من الكتاب السنة يطول ذكرها والذي يترجح ان العقوبة بالمال لا يجزئ
 استمهالها في كل قضية قضية بل في قضايا خاصة وردت في السنة الطهريّة ثم في تلك
 القضايا الخاصة لا وجه لتخصيص ذلك بالأمام لأن الأصل في الأحكام الواردة عنه صلح
 عدم اختصاصها بفرد أو أفراد ولكنه يعلم بالضرورة اختصاصها بأهل الولايات لأن التناذر
 والتخيير إليهم ولو اجزأ ذلك لكل فرد لزم ان يأكل الناس من أموال بعضهم بعضاً بالمبطل
 وهو باطل وحاكم الصلاحية اذا كان عالماً من جملة أهل الولايات الذين تجوز طاعتهم
 فيجوز له التناذر في أموال على ذلك الحق صرف المال فيمن يكون الصرف اليه مصلحة في
 لا شك ان الصرف الى أحد الخصمين اذا كان لا يرضى الا بصرف المال اليه وكان تشويع صرفه
 الى غير فتنه وتنشأ مفسدة مصلحة لأن الصالح لا يختص بنوع من الأنواع فلا يصلح من
 الصرف اليه عند ذلك لأن الأمر الذي تدفع به المفسد مصلح اذا لم تنتسب عنهما مفسدة
 مساوية أو راجحة وقد شرع الله سبحانه لعباده الشرائع وحد لهم الحدود وجعل لكل ذنب
 عقوبة فالقاتل يقتل أو يسلم الدية ان لم تكمل شروط القصاص أو كملت ورضي الورثة بالدية
 والجاني يقتص منه فيما يجيب فيه القصاص يسلم الأرش في الجناية التي لا قصاص فيها والزاني
 والسارق والقاذف والسكران قد جاءت الشريعة بعقوبات مقدرة في كل واحد منهم ثم
 تارك اذا كان الاسلام او بعضها اذا اصر على الترك ولم يتب جازياً بحسب الطاعة وهكذا
 جاءت الشريعة المطهرة بما يلزم كل من فعل محرماً وترك واجباً وأمريات في شيء من هذه الأمور
 الشرعية التناذر بين المال فان ورد شيء من ذلك في الشريعة لتضعيف الغرامة في بعض
 المسائل واخذ شرط مال من لم يسلم الزكاة واخذ ثياب من يقطع اشجار حرم المدينة ونحو ذلك
 فهو مقصور على محله لا يجوز مجاوزته الى غير ذلك لأن الأصل الاصيل المعلوم بالضرورة الدينية هو
 تحريم مال المسلم وعصمته وعدم تسويغها لأبواب من نفسه وان تلك الواضع التي ورد
 فيها التناذر بالمال كالمخصصة لهذا العموم فيقتصر عليها ولا يجوز مجاوزتها الى غير ما ذكرناه لا يجزئ
 ذلك في هذه الواضع التي وردت للأئمة المسلمين المخبرين في معرفة أحكام الدين ولا يجزئ
 لأفرادهم كانوا من كان لا يشك عالماً ان تلك الواضع اليسيرة واردة على خلاف الأصل

في هذه الشريعة فان الاصل المعلوم بالضرورة هو ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله
 من العقوبات المقدرة للعصاة وقد تماقت الظلمة في هذه المسئلة فتأثرت شنيعا حتى
 عطاوا الحرد والواجبة واستولوا اموال المسلمين بغير حق فآخذوا ما حرم الله عليهم
 اخذه وهو مال المسلم واما اخذ الله عليهم القيام به وهي الحرد والشرعية فجمعوا بين
 خطيئتين شديعتين هما استئلال اموال المسلمين واكطاف الباطل وتعطيل حرد الله التي
 شرعها لعباده واعاقرهم على ذلك علماء السوء فافترقوا بين ما وجدوا في نصوص اهل العلم من
 الكلام على التاديب بالمال فاضلوا واصلوا وكانوا شركاءهم في المظلمة مع ان نصوص اهل
 العلم مقيدة بيقود ومشروطة بشرط وكذلك الادلة الواردة في ذلك فانها في مواضع خاصة
 مبائمة لما يفعله اهل الظلم مبنية على صالح عامة وخاصة لا يقف على وجه الحكم
 فيها الا اذ العلم ولشئنا ويركتنا الشوكاني في ذلك الكتابات ورسالة سرد فيها المواضع
 التي ورد فيها التاديب بالمال وهذا زبدة منها ~~مستثناة~~ عدل الحاكم العالم المتامل
 المتمكن من الحكم ما انزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله في الحاد ثقل الرأي والاستحسان
 يخرجها عن مسمى القاضية الى مسمى الخائن لله والمسلمين والشرعية بل يلجأه وليحي حكمه بالطاغوت
 واهله لانه عدل عن حكم الله الى حكم نفسه وقدم رأيه على رأي الشارع وارتد يانه على
 ما رضى به الله لعباده ودر الأمانة بغير التدبير الذي دبرها الله به فهو عن الحاكم الذي يحكم الشرع
 المطهر بغير لواه يلزم الاجابة اليه ولا امتثال امره بل يجب على كل مسلم عزاء والحيولة بينه
 وبين المسلمين فانه مع كونه ظالما للعباد بالحكم عليهم بغير الشرع هو ايضا ظالم للشرعية معاندا
 لله ورسوله وشريعته فهو اشر من الظلمة الذين يظلمون الناس في دماءهم واما المهر واعر اضهر
 لانه شاركهم في ظلم الناس و زاد عليهم بكنه على الله وعلى رسوله وعلى الشرعية وحكمه القيا
 بالطاغوت بصورة الشرع لكونه منتصباً في منصب المترجمين عن الشرع هذا على فرض انه متامل
 لا يخفى عليه ما شرعه الله في تلك الحادثة واما على فرض انه جاهل لا يعقل الحجاة بل يقر على نفسه
 بذل الله ويظلم الناس كما هو شأن غير المتاملين فهذا وان كان من قضاة النار ومن شر الاشرار
 لكنه ليس كمن ذهب بكنه على الله وعلى شرعيته عالما بانه كذلك متعمدا للمعدول عما يعلمه

من الشرع الى رأيه الفاسد لان غير المتأهل هو لا يعامر الشئ حتى يقال عدل منه الراية
 او رأي غيره بل ذلك عندنا هو الشرع بعينه واما اذا كان ذلك المتأهل القاضي بالرأي
 والاستحسان انما قضى به بعد ان لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في القياس الصحيح
 مستند لتلك الحادثة فهذا الاكدار عليه فقد عمل بجديت معاذ الوارد في هذا الباب
 ومسئلة الاستناد في الاحكام الشرعية الى الاعراف المألوفة لا ينبغي ان ينسب ذلك الى
 الشرع الا في مثل حمل اقرار المقر وحلف الحالف ونحو ذلك من المحاورات على عرف بلد.
 فان من ذلك ما دخل فيما يتعلق بالقضا من هذه الحيثية لامن حيث جعله دليل الحكم
 فان ما وقع في كتب اصول والفروع من الكلام على الاعراف لا يراد به الا هذا الا في مثل
 ثمة يصح عرف الشرع على اللغة ونحو ذلك من المباحث فانه يراد به عرف الشارع واهل
 الشرع كذا اصطلاحهم ثم ينبغي ملاحظة عرفهم فان ذلك لا يدخل في الشرع الا من تلك
 الحيثية واما ما في الكتاب العزيز من الارشاد الى العمان العرف في المعروف فذلك في السنة
 المتبعة من الاما ديث الصريحة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراد المعروف في الشرائع
 وعند اهلها وكان ذلك ما لا يرد على قول المتشعريين من تحسين العدل وسائر الملوك النفسا
 المستحسنة بانه من المعروف ما كان منافرا لما من النظام وما يشاهده فهو المنكر والجماع
 فتحقيق هذا البحث يحتاج الى تطويل واما ما ينسب اهل الاصول الى بعض الطوائف كمالا
 من النباي بالاعراف والاعادات فينبغي جملة على ما ذكرناه لانه يبعد كل البعد ان يقول عالم
 من علماء الاسلام ان ما اصطلاحه عليه قوم فيما بينهم بعد عصر النبوة بصورة يكون شوا
 قور من عند الله تعالى طالب الحق المصاحبة على فرض عدم قيام شاهد ولا غيره من الامور التي
 يثبت بها الحق غير طريق الاستقلال او مع الانضمام الى الغير يكون اقرارا بطلان دعواه
 ولا بطلانها المستحقة زائدا على ما وقعت به المصاحبة لما تقدم من ان المصاحبات ليست
 باحكام تجب على كل واحد من المتصالحين التزامها والتوقف على مقتضى ما وقعت عليه بل
 الحكم امر بهما فنقضهما متى شاء وهذا اما لا علم فيه خلافا ولا يجوز للمدعي بعد وقوع المصاحبة
 بغير من المنة ان ياد الذي ادعاه ان يطلب بالزائد عليه فان كان له برهان على ذلك فلا

شك في صحة ذلك ولو دونه وان لم يكن له برهان فله طلب اليقين من المدعى عليه
 انه لا يستحق عليه ذلك القدر او لا يستحق عليه شيئا من الاصل ولا يستحق عليه زائدا
 على ما وقعت به الصالحة فلهذا الصلح مع كونه غير لازم هو ايضا صلح عن انكار وقرين
 اهل المذهب بانه غير صحيح وان كان الحق انه صحيح اما اوله فلعدم المانع والاصل الجواز
 واما ثانيا فلان ادلة الكتاب والسنة دلت على مشروعية مطلق الصلح فمن ادعى عدم
 مشروعية فرد من الافراد فعليه الدليل واما ثالثا فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي
 صالما لما سمع فخاصة ابي بن كعب بن ابي حرد في المسجد قال يا كعب ضع الشطر فقال
 رضيت يا رسول الله ثم قال لابن ابي حرد قد راقضه هذا ان كانت الخاصة الواقعة بينهما
 في المقدار وان كانت في التجمل والتاجيل فليس مايل على محل النزاع مسئلة اذا كانت
 لقبيلة ارض موات يتجملها ولا منازع لهم فيها ولا بينة الا اليد الحكيمة فينظر في مستند
 دعوى كونه ملكا لهم هل هو صدق راحيا في زمان سابق او شراء من محبي او نوع من انواع
 التملك او كان المستند هو كونه اصابا السيل الى املاكهم او مواطن رعي انعامهم فان كان
 الاول فلا شك ان دعوى المالك صحيحة واليد الحكيمة تثبت بها الاصل والظاهر فلا تقبل
 من الغير دعوى تخالف ذلك الا ببرهان شرعي وان كان المستند ما ذكرنا اخر افضل الاصاب
 والمراعى ليست بامالك في نفسها فيجوز ذلك لا تقبل دعوى المالك لان غاية ما تقتضيه اليد
 على الاصاب المراعى هو ثبوت الحق لا الملك وعلى الاول اذا علمت غير ذلك كان له
 رفعها منه ولا يرجع بما غرم فيها الا باذن وعلى الثاني ليس له رفعها منه ويكون الحق بها الا انه
 اذا حصل الضرر على الاول بعدم اصاب السيل الى ارضه او مدعى ما شئته في ذلك
 الجمل فالظاهر ان له منعه وياثر ان يمنع والحاصل ان الاسباب المقتضية للملك ضرورية وقد
 جوز ائمة العلم الكلام في الاحياء والتجوز فوابينها بما يشفي فلا يرجع كلامهم في مواطنه
 مسئلة الارض التي فيها آثار ملك متقدمة لما لا غير معروف ان كانت في البلاد
 الامامية فهي بيت مال يكون امرها الى الامام يجعلها لمصلحة من مصالح المسلمين او يبيعها
 او ياجرها وان كانت في ارض غير امامية كان امرها الى صلح اهل تلك البلاد يجعلها في

مصالح المسلمين على أي صفة من الصفات التي يعود نفعها على المسلمين وإذا كان
 لأحد الناس أوضاع صحيحة تقيداته بما لا يفيدها مقداراً معلوماً غير معين في جهة من
 جهاتها كان له ذلك المقدار في الوسط بقاءها الذي يكون متوسطاً بين أحوالها وإذا ما
 إذا كانت مختلفة فإن كانت متحدة كان للإمام أو الحاكم من جهة أو حاكم الصلاحية
 أن يعين لصاحب الوضع ما اشتمل عليه وضعه في أي جهة من جهاتها والمفروض أن لا يكون
 يد عليها حتى يعارض الوضع الذي بيد المتسك به وإذا كانت تلك الأرض لقوم معروفين
 وهي منسوبة إليهم نسبة تقيد المالك فإن كان نصيب كل واحد معلوماً غير معين في
 جهة قسمت بينهم على قدر الأنصاء وإن كان النصيب مجهولاً قسمت بينهم على الرؤس مع
 عدم البرهان الشرعي بوجه من الوجوه **مسألة** قلأمر الله سبحانه وتعالى بإحسان
 عشرة الزوجات فقال وعاشروهن بالمعروف وفي عن أمساكنهن خواراً وأمر بالأمساك
 بالمعروف والتشريح بإحسان فقال تعالى فامساكنهن بالمعروف والتشريح بإحسان وفي عن
 مضارهن فقال عز وجل ولا تضاروهن فالغائب إن حصل مع زوجته المضرب بغيبته
 جاز لها أن ترفع أمرها إلى حكام الشريعة وعليهم أن يخلصوها من هذا الضرر القالع هذا
 على تقدير أن الغائب ترك لها ما يقوم بنفقتها وأنها لا تضرب من الحيثية بل من حيثية كذا لا
 مزوجة ولا أمة أما إذا كانت مضرة بعدم وجود ما تستغفقه مما تركه الغائب فالفسخ
 لذلك على انفراد جاز ولو كان حاضر فضلاً عن أن يكون غائباً وهذه الآيات التي ذكرناها
 وغيرها تدل على ذلك فإن قلت هل تعتبر مدة مقدرة في غيبه الغائب قلت لا بل مجرد حصول
 المضر من المرأة مسوغ للفسخ بعد الإحذار إلى الزوج إن كان في محل محذور وإذا كان لا يعرف
 فانه لا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بمجرد حصول المضر من المرأة ولكن إذا كان قد ترك
 الغائب ما تقوم به محتاج إليه ولم يكن المضر منها إلا امر غير النفقة وهو ما فينبغي توقيفها
 مدة يخبر من أحد الأهل من النساء بأن المرأة تضرب بالزيادة على تلك المدة وأما إذا لم يترك
 لها ما تحتاج إليه فالمساعدة إلى تخليصها ووافك أسرها ودفع الضرر عنها واجبة ثم إذا
 تزوجت بأخر فقد صارت زوجته وإن عاد الأول فلا يعود نكاحه بل يظل بالفسخ

فلا تشتغل بهذه التفاصيل التي ذكرها الفقهاء في كتبهم ومسئلة الاقتصار في
 الدعوى على البعض لا يوجب افعال ما شهود به الشهود من الزيادة فان هذه الزيادة
 قد ثبتت المستند الشرعي الذي جعله الله سببا للحكم الشرعي كما في الكتاب والسنة
 فمن ادعى ان هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سببا الا اذا طابق الدعوى فقد ادعى
 تقييد الكتاب والسنة بما ليس عليه اثاره من علم بل ليس عليه وجه من وجه الرأي
 المستقيم عند من يعمل به فاذا افام شاهدين شهدا له بالف على فلان وهو لم يدع من قبل
 شيئا او ادعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالالف بحكم كتاب الله تعالى و سنة
 رسوله صلى الله عليه وآله من شهدوا عليه بالالف انه قد نكح بعضه او كاه و برهن على ذلك
 فله حكمه ولا يقدح في شهادة الشهود بالالف ولا يناقضها باختلاف وقتي الزوم والسقوط
 وهذا امر معقول ظاهر واضح وهو الشريعة التي شرعها الله تعالى للعباد فذبح عند هذا
 الرأي مسئلة الدعوى التي قد علم كذبا بما تقدمت بما لا يحل قبولها ولا سماعها لان ذلك
 اتعاب للمدعى عليه بما قد اعترف المدعى بكذبه اذ كان ذلك الذي تقدم في اكلها لا يمكن
 اجماع بينه وبين الدعوى بوجه صحيح والحاصل ان المستند لا يبطال هذه الدعوى هو اقوال
 المدعى بانها باطلة والاقرار سبب قوى من اسباب الحكم بل هو اقوى الاسباب التي ورد بها
 الشرع فاذا كلفنا من وقتت عليه الدعوى باجابتها وادخلناه في الخصومة كان ذلك
 ظلما بينا وخروجا عن العدل ونحو الفة الحق وهذا ظاهر لا يخفى مسئلة الحكم امنا الله
 تعالى في ارضه فان ظهر لهما المستند الشرعي وجب عليهما الحكم بحكم الله تعالى وايصال
 المدعى بما يستحقه فان جزا الحاكم ان عند المدعى عليه الممتنع عن الاجابة او الغائب عن
 معرفت الحاكم ما يدفع ما جاء به المدعى استثبت فان امكن وقوفه على الحقيقة فذلك الشان
 لم يمكن فقد لزمه الجلب بالسبب الذي يصح الحكم وتقبل الثبوت الحاكم بما في يد المدعى موقوفة
 حتى يتبين ما عند المدعى عليه مسئلة اقل احوال ثبوت اليد على الحق ان يكون مفيدا
 لكون الظاهر مع ثابت اليد فيستصحى الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه كما ان ثبوت اليد
 على العين يوجب استحباب الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه ولا يعارض هذا الاثر

في منافع الأعيان ان تكون تابعة للعين فان هذا الأصل قد عورض بما هو راجح منه
 وهو ما افاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو استحقاق الثابت
 وفي هذا ما يوجد في الخارج كثيرا من الأعيان التي يتعلق بها حقوق غير المكمل
 ان مجرد نفس الأصل أو الظاهر لا ينافي استفادتها كون القول قول للمتمسك بها واليد ^{عليه}
 خصما لان المدعي هو من معه اخفى الامرين فاذا عجز عن ايراد الناقل فمن نفسه ^{أخفى}
مسئلة الحكم بالقران القوية قد حكى الحافظ ابن القيم رحمه الله انه جمع عليه واستشهده
 لذلك بقضايها من اقامة الحد بحجر الجبل وجحد الراحنة في الحجر بما وقع منه الم
 من الامر الزيد بتعذيب احد بني التحقيق ليدل على كذبه في خطبة قد ادعى ذهابه
 النفقات فقال صلا هو اكثر من ذلك والحمد قريب من ذلك قصة يوسف عليه
 السلام حيث استند الحكم الى قد القميص من قبل اودبر وذكروا غير هذه الامور من نظائرها
 هذا الحكم لكل من ثابتي اليد الحكمية بما يليق به هو من الحكم بالقران واقل الاحوال ان يكون
 ذلك الشيء الذي يليق باحد هادون الاخر فيفيد ان يليق به ظاهر افيكون القول قول ^{عنه}
 لان من معه الظاهر هو المنكر ومن معه اخفى الامرين هو المدعي واذا وجد ما هو اقوى
 من القرينة التي هي كونه يليق باحد هادون الاخر لم يجز العمل بالقرينة ولا التعويل عليها بل
 الواجب الرجوع الى ما ثبت في الشرع انه يجزى الحكم به من البينة واليمين واذا قرار ونحو ما
مسئلة الاسباب التي ورد بها الشرع هي الاثبات بالبينة واليمين واذا حصل احد من
 هذه على وجه الصحة فقد جازى حكم الشرع ووجب عند الزام الخصم واما النكول فهو
 ان كان من اقوى القران على صدق دعوى المدعي ولكنه لما كان عليه قد يكون الترفع عن
 اليمين كما يفعل كثير من المنكرين وقد يكون الحامل عليه مزيد النبوة حيث يوجه عليهم
 اليمين وعدمه بان اليمين واجبة عليه وقد يكون الحامل عليه بما يعتقده كثير من العامة
 ان مجرد الحلف ولو على حق لا يجزى وانه ياتر الفاعل له فلما كان الامر هكذا لم يكن مجرد النكول
 سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عجز المدعي عن البينة وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق و
 ترك العمل بما يوجب الشرع من ابطال كل ذي حق بجماعة وانضاف المظالم من الظالم فقلت

لا يجوز تقرير الممتنع من اليقين على امتناعه فان ذلك يودي الى ضياع الحق كما ذكرت
ويوجب ترك حكم الشرع وما يجب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة احكام الله
تعالى بل يجب على الامانة وحكام الشريعة ان يعرفوا الناكل بان اليقين حق واجرب عليه وانه
لا يجوز له الامتناع منها فان اجاب ذلك وان لم يجب انزلوا به بعض ما ينزل من الحق
الحق ولم يجب على الشرع من الاخذ بينه واطر على الحق اطرا ولو بان يسه سوط من العذاب
فان الحق لا يترك الا بذالك والشرع لا يضيء الا به وقد اوجب الله تعالى على عباده الحكم بالحق والعدل
وكف يد الظالم عن المظالم واستحق اهل المظالم من يد الظالم وردوها الى المظالم فيجب التوصل
الى ذلك بما يسوغه الشرع وقد قلنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الزبير ان يعذب اليهودي حتى يقرر
بالمال الذي كسبه بن اخطيئته على من رضعه والله اعلم بمسائلنا التي يصح شي في بيان
الرد قط وما روي في ذلك فلا تقوم به حجة ولا ينتهض الدلالة على المطلوب والاسباب
الشريعة لا تثبت الا بالشرع واما الاستدلال بالشرعية فمبين الرد بقوله سبحانه وتعالى
او ترحايمان بعد ايمانهم فمناظرة فان معنى الآية في هذا كما هو مبين في كتب التفسير هذا
فالجور على انها منسوخة فان قلت لا شك ان هذه الآية لا تحل على المدعي اذا ردها عليه المنكر
فلا يجوز الزامه بها ولا يكون نكواه عن نكواه لا تثبت به ما يثبت بالنكول ولا يحتاج الى الاستدلال
على لزومها بما ورد من التخصيص على الاسباب الشرعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك
او ميمنه وقول المدعي البينة وعلى النكر اليقين لان الدليل على من ادعى انها سبقت
والاصل عدم ذلك والثاني لكونها سببا يكتفي قيامه مقام المنع انما الشأن في شيء آخر
غير الزام من ردت عليه بها وهوان النكر لما ثبت منه اليقين التي هي عليه شرعا ولا يمنع
عنه حتى لا يفعلها قد رضي لنفسه بان يحلف المدعي بان هذا الامر الذي ادعاه ثابت
على المنكر وقنع بذلك وخرج اليقين المتوجه عليه هذا الرد فالحكم عليه هذه اليقين اذا
حلف المدعي ليس لكونها سببا شرعيا بل لكون المنكر قد حلف بها عوضا عن اليقين التي عليه
قلت هذا اعني من هذه الحثية والانسان ان يلزم نفسه ما شاء ما شاء فان حلفه الدليل
لزم المنكر ما افادته وان ابى ان يحلف فلا اكره له ولا يكون تركه لغيرها حجة عليه بمطالبة

لدعواه فاعترف حذو وتامله فانه نفيس بمسئلة اليمين الموكدة ليس عليها اعادة من طهر
 بل الواجب النظر في البينة التي اقامها المدعي فان كانت شهادة مفيدة قد صحت للحاكم وعجب
 الحاكم بها ولا يكون طلب المدعي عليه لها من جهة التوقف في الحكم ولا يحل للحاكم ان يسمع من ذلك
 واما اذا كانت البينة غير صحيحة للاستناد بالحكم اليها اوجز من الوجوه فعلى المدعي ان ياتي
 ببينة صحيحة معمول بها فان لم يأت بذلك وان عجز عنه فليس له الايمان المنكر لان الشهادة
 التي اقامها ليست سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عرفت الحاكم من طلب الطالبين التمسك
 انه يعلم ان في شهادة هذا الاوان كانت في الظاهر صحيحة فاصح السببية للحكم فانه يقول
 انما انك شهادة الشهود ولا ادعي افر نعم والكذب ولكن ادعي ان في شهادة قهر علة وجب
 ردها والمدعي يعلم بذلك قلت اذا كان الامر هكذا الرجل للحاكم ان يجزم بالحكم بحجج
 عن تلك العلة التي يدعيها المنكر ويطلبه ببيانه فان تعدل البيان من جهة فهو بهذه
 الدعوى قد صار مدعيا والمنكر لعله بخلاف الشهادة قد صار منكرا فلا يبعد ان لا يجها ذلك
 تحت قول اصل على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين فيكون ايجابها على المدعي ثابت من هذه
 الحثية لا من حيث كونها موكدة بمسئلة التخليف امام الله تعالى لان اليمين التي هي سبب
 من اسباب الحكم هي اليمين الشرعية لا تنصرف الى غيرها اصلا فمن ادعى انه يجوز الزام المنكر بغير
 هذه اليمين فعليه الدليل وهو لا يرد لئلا يلحق ذلك هذا على تقدير انه لم يرد الامر بالحلف بالله
 وحده والنبي عن الحلف بغيره كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة الكثيرة فمن زعم انه يجوز للمدعي
 ان يحلف المنكر بغير الله من طلاق او عتاق او نحوها فقد اوجب على الحالف ما لا يوجب الله تعالى
 عليه واشتت السببية للحكم بما يثبت به الشرع وذلك هو من القول على الله تعالى بما لا يقل
 واليمين الشرعية فتخصيص الاشهاد بالله عز وجل او بصفة من صفاته على الانفراد ولا يجب على
 من يجنب عليه اليمين الا هذا وقد اخرج ابن ماجة باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف بالله تعالى فليصدق ومن حلف بالله فلا يرض ومن لم يرض
 فليس من الله عز وجل واما ما ورد من تخليفه صلى الله عليه وسلم لرجل فقال له احلف بالله الذي لا اله الا هو
 الا هو ما عندني شيئا اخرجه ابو داود من حديث ابن عباس باسناد رجاله ثقات وكان ذلك

ما روي عنه صلواته قال في تخليفه للوجود اذ ذكره باسمه الذي تجاكر من ال ذعن وانطقكم
 البحر وظل عليكم الغمام وانزل عليكم المن والسواني وانزل التوراة على موسى الحديث اخرج
 ابوداود فغاية ما في ذلك انه يجوز الامام التغليظ لبعض الاوصاف اذ ارى في ذلك صلاحا
 وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع وجوب التأكيد بالوصف **مسئلة** ان كان المحلوف عليه
 حاكما يمكن الحالف ان يقطع بهما تخليفه على ذلك من هذا القبيل ان يحلف على انه ما قتل
 او ما غصب او ما قال كذا وهكذا اليمن على انه ملكه تلقاه من مورثه او اشتراه من بايعه او خي
 ذلك اما اذا كان لا سبيل الى القطع وذلك بان يحلف المنكر على نفي ملك المدعي فلا يسبيل
 الى القطع في مثل ذلك بخلاف ان يكون يملكه في الاصل وانه خرج عنه بما لا يصلح للنقل وخفي
 ذلك على المدعي عليه فاهنا لا يحلف الا على العلم ولا طريق الى القطع واما ما كان فعلا
 لغيره فلا يسبيل الى القطع على كل حال ولا يجب عليه ان يحلف الا على العلم اذا اتفق بذلك
 فائدة فاعرف هذا فان جعل اليمين على القطع تارة وعلى العلم تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه
 والا كان الامام به ظاهرا والحالف به غير مطابق للواقع فتكون اليمين غموسا في انهما الحالف
 والقاضي الذي الزمه بها من غير فرق بين مدع ومنكر ومشترو وادع وليس على من عليه
 اليمين وهو المنكر الا ان يحلف على نفي ما يدعيه المدعي فان طلب منه زيادة على هذا النفي للطاق
 لم يجب عليه ذلك **مسئلة** الاقرار هو اقوى الاسباب في ثبوت الحقوق والحدود والنسب
 والاسباب فاذا وقع على وجه الصحة كان معمولا به اذا كان في جميع من له دخل في ذلك
 النسب والسبب لا ينافي هذا ما صح من قول صلواته الولد للفراس فان هذا الحكم انما هو مع الاختلاف
 كما شهد اذ لا سبب الحديث واما مع الاتفاق وحصول الاقرار فلا رجوع الى الفرار لانه قد
 وجد ما هو اقوى منه ولا شك ان القرية تقر بضمون الاقرار فهو تصديق ولا وجه للفرق
 بين الاقرار بالمال والاقرار بالنسب والسبب بل محرج القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع **مسئلة**
 الاقرارات يجب حملها على الاعراف الغالبة لانها المقصودة للقر في محاوراته كالحا والحدود
 عن ذلك تادروا النادر لا يجوز الحمل عليه ولا الحكم به لانه خلاف ما هو الظاهر المتبادر
 اذ اعرفت هذا نظرت في عرفت المقر واهل محله ان كان لم يعرف هذه الالفاظ كان العمل

على ذلك فان لم يكن في ذلك عرف اذ كان العرف مختلفا ولا غالبا فيجب الرجوع الى
عرف الشرع ان وجد فان لم يوجد كان العمل على ما تقتضيه لغة العرب ان كان المقدم
عربيا وان كان غير عربي كان العمل على ما تقتضيه لغته مسئلة الاقرار بما هو فرع
لثبوت الشيء او اربثوث ذلك الشيء فمن قال قد قضيت كما كان لك علي من الدين او
قال لمن ادعى عليه عينا بما ماني او اخذ ذلك فهو بهذه الدعوى وهذا الطلب قد اوبان
ذلك الشيء للدين فيجب استحباب الحال والحكم عليه بثبوت ما اربثوثه حتى ياتي بما ينقل
عن هذا الاستحباب وهذا امسك شرعي لا يمكن الغدال الا باعماله لا باعماله فان ذلك
جوز وظاهر مسئلة المراد بالشهادة الاختيار بما يعمل به الشاهد عند الحاكم باي لفظ
كان وعلى اي صفة وقع ولا يمتد الا ان ياتي بكلام مفهم يفهمها معه فاذا قل مثلا
دايت كذا او سمعت كذا او كذا فله شهادة شرعية وقد احسن المحقق ابن القثير حيث قال
في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيه اذ لم يل من كتاب لا مينة ولا اجماع ولا قياس
صحيح انتهى قال الشوكاني في السيل قد قد منالك في كثير من الابواب ان اشترط اللفاظ
انما هو صنيع من لم يعن النظر في حقائق الاشياء ولا جعل العقل ان اللفاظ غير مرادة
لن انما هو انما هي قول البالياني تودي بها فاذا اقتضت التبادلية للعن المراد فاشترط زيادة
على ذلك لم تدل عليه رواية ولا رواية وهكذا الوجه بحسن الادام من عقل لا نقل ولا ورد
فيه شيء وليس المراد الا ان يفهم المعنى المراد من كلامه وان جاء بعبارة غير حسنة وبالفاظ
غير ما نوسا قل من المقام مقام بلاغة حتى يقال انه يشترط حسن الاداء في الشهادة بل المقام
مقام اخبار بما علمه الشاهد ولو بالطائفة واللغة المستجبة اذا كان يفهم عنه ذلك وتصح
بمجرد الاشارة المفهمة من القادر على النطق وبالكفاية مسئلة عدالة الشهود هي الشرط
الذي يفتنى عليه القناطير فيرتب عليه القبول وهي الشرط الذي لا يشترط اياه سبحانه وتعالى
في كتابه غير ولا يبه على سواه يقول واشهد اذوي عدل منكم وقول لا تعالى من رضون
من الشهود والمراد بهذه العدالة ان يعاين الحاكم او غيره من به اطلاع على حال التهود اخص
حال تأدية الشهادة قائمين بما اوجبه الله تعالى عليهم تاركين لما نهاهم عنه ليسوا ممن يجزي

على الكذب ولا كان ممن نعلمه الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي
بسند قوي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جدته قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجوز شهادة
خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا يجوز شهادة القانع لأهل البيت وهو الذي يفتق عليه
أهل البيت وفي الباب أحاديث مقوية لهذا الحديث تقدمت في القسم الأول من هذا
الكتاب الحاصل أن أعظم أركان العدل تحرى الصدق وعدم التسامح في الكلام
والترديد فيه فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ولا يحتاج بعدة إلا إلى أن يكون
في الحال ظاهر العدل التي هي ملكة تمنع النفس عن إقرار الكبار والردائل ولا يحتاج
إلى كثرة التفتيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض أهل الأصول أن الفسق
مانع فلا بد من تحقق عدمه بل نقول الفسق وإن كان مانعا فالأصل عدم وجوده
فينبغي على هذا الأصل حتى يقوم ما ينقل عنه ورضى الخصم بالشهادة يرفع كل علة ترد
عليها فكانه قد رضي بإثبات ما شهدت به عليه إذا لم يكن الرضا لقصور في نفسه
وإذا رآه كمن يظن أن مجرد شهادة الشهود عليه على أي صفة كانت موجبة لثبوت
الحق عليه وليس المعتبر في الشهود إلا أن يكونوا أعداء لمريضين كما نطق به الكتاب
العزيز فإن كانوا كذلك لم تتعلق بهم قهمة فلا يجوز تخليفهم للقمة وإن تعلقت بهم قهمة
فليسوا بعد أول مرضيين فشهادتهم مردودة من هذه الحيثية وأما الاستدلال بقوله
تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما فهذه القصة منسوخة مع كونها واردة
في أهل الذمة ودعوى نسخ بعضها دون بعض تحكمرياً بآية الانصاف وفي انطباقها على
عمل النزاع خلاف قال في ويل الغمام وأما تخليف الشهود عند الريبة فالظاهر أنه من
جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وقواش كثير من الناس على شهادة الزور
وكثيراً ما يخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن الإيماء الفاجرة والبعض بالعكس من
ذلك ولم يرد ما يدل على المنع من تخليف الشهود مسئلة إذا كان حال الشهود
عند الحاكم ملتبساً فإذا ان يختبر صدقهم واثقهم على ما شهدوا به فلا بأس بهذا
فانه مما يتوصل به إلى إثبات الحق ودفع الباطل قال الشوكاني في السيل وقد انتفعنا بهذا

التعريف في غير قضية ولا سيما اذا كان الشهود قد جاؤا بالشهادة بلفظ واحد من غير
 اختلاف فان ذلك مما يؤذن بالريبة ويدعو الى التهمة باهم فردوا طوائف يشهد بذلك
 اللفظ وتواصوا به بينهم والغالب في شهادة الصدق ان يؤدى كل شاهد معنى ما شهد
 به الاخر بالفاظ يعبر بها عند التاكيدية سواء وافقت لفظ شهادة من شهد معه او
 خالفته مع الاتفاق على المعنى وما يوضح الصدق من الكذب مع الريبة ان يقر الحاكم
 لرئيسا لهم عن صفات تتفق بالزمان او المكان او الحال وينبع لهر ذلك فان الشهادة
 الكاذبة عند هذا انتعاز غاية التعثر ويظهر خلطها او يتبين صدقها قال في وبل الغمام
 واما تفرق الشهود فهو من اعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها
 ولا سيما اذا سال الحاكم عن بعض الاحوال التي لا يجوز تواطئهم عليها ولقد انتفعت بتفريق
 الشهود وتنوع سؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل بل يجب عليه
 اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه انتهى مسئلة ولا تصح
 الشهادة من كاذب تصرح وهذا مجمع عليه كما نقله المحققون من اهل المذاهب المختلفة
 ولم ينقل فيها خلافا ومن زعم ان في المسئلة خلاف فقد اخطأ الوجه في هذا لما صح
 به القران الكريم من اشتراط ان يكون الشهود عدلا مريضين والكا فليس بعدل
 ولا مريض فهو مساو ابه اهلية ومظنة للتهمة واما قل عز وجل او اخوان من غيركم
 فليس ذلك مما نحن بصدد بل هو في شئ اخر كما بينه محققو المفسرين وايضا الآية متسوخة
 فلا حاكم للاستدلال بشئ مما اشتملت عليه والحاصل ان الامر واضح واجلي من كل جلال
 ولكن من حجب اليه الجني بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتاب السنة والاجماع وهو
 لا يشتر مسئلة تصح شهادة اليه على مثله لان ما مودون بتقريرهم على شرعهم من
 التقرير على شرعهم قبول شهادة بعضهم على بعض لم تقبل شهادة بعضهم على بعض
 لكان ذلك مقتضيا لاهل اركشيد من القضايا التي لا يوجد فيها شاهد يشهد بنعيم المسلمين
 لان المتأخرة والمدخله انما هي فيما بينهم والمسلمون متنازهون عنهم مسكنوا وخلاطة
 وهذا الدليل اعني تقريرهم على شرعهم يعني عن الاستدلال بمثل ما اخرج ابن ماجه من

حديث جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فإن في أسنادها
 مسائل كثيرة في شيء من الأدلة ما يدل على أن الشاهد يجوز له أن يشهد على شهادة
 شاهد آخر أو جباة سبناه على الشهود إن ياقوا بالشهادة التي تهاونها فقال سبحانه ولا
 ياتى الشهود إلا إذا ما دعوا وقال نعم أو لا ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه كفر بالله العظيم
 هذا الأربعة لعدم ورودها في الشرع فإن عرض الشاهد جاز في شيء معه في كل الموضع عرض
 لا يصغر له مكان بعيد كان الأربعة جازاً لا يخاف أن تقتضيه الضرورة وفي تركه أثر
 من له الشهادة وتنفيز حقه فوجب السعي في تلافي الأمر جسيماً كما كان وهذا غاية ما يمكن
 وحما يقوم مقام الأربعة إذا لم يكن أقوى منه أن يكتب شهادة بخطه إذا كان معروفاً في الخط
 أو يكتبها بخط من يعرف خطه ويشهد على ذلك فافهم قد وردت الأدلة الصحيحة الدالة على
 العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب السنة وورد ما يدل على قبولها على العموم
 وقد تقدم الكلام على قبول الخط في القسم الثاني من هذا الكتاب فاجمع مسائل
 ارتفاع إحدى الشهادات المتعارضتين بأي مزية من المزاي لا يصيرها راحة فتكون إحدى
 مرجحة والظن بحجة الراجحة أقوى كما أنه بحجة المرجحة انقص وقد يبلغ إلى رتبة لا يلقى
 المرجحة تأخير في تحصيل الظن المعتبر وليس اعتبار مجرد وجوب النصاب مقتضياً لجمع ما
 المانع ووجود الشهادة الراجحة من جملة ما يصدق عليه وصف المانع فاعرف هذا
 كل اختلاف يمكن حمله على تعدد الواقعة من غير مانع لا يضر من هذا الاختلاف في زمن
 الاقرار أو الانشاء أو مكانها وأما الاختلاف في قدر العقوبة فهو وإن أمكن حمله على تعدد
 الواقعة لكنه لا يلزم إلا ما اتفق عليه لأنه الذي ترتب عليه نصاب الشهادة فإن أمكن
 تكميل النصاب على الزيادة بان يشهد شاهد آخر على ما شهد به من شهد بالزيادة أو يخلف
 المدعي كان الواجب العمل بذلك لوجود النصاب المعتبر في الحكم والاثبات مقدم على
 النفي لأن الشاهد به شاهد يعلم ونافيه غاية ما تضمنته شهادته أنه لا يعلم وعدم العلم
 ليس علماً بالعدم فإن كل المدعي شهادة المثبت يمينه أو شهادته مع شاهد آخر وجب الحكم
 بذلك وهكذا الكلام في الاختلاف في قدر العرض والحاصل أن المعتبر في جميع هذه الأب

فوجدنا دلالة الفرق بين بعض صور هذه ونحوها على النفي قد انبثقت في الكلام
 المتفكر ذلك الشيء في حال الشك هل فان عودض هذا النفي بالاثبات فهو انحراف منه وإقحام
 لانه شهادة عن علم وان لم يعارض هذا النفي لدلالة المحرم يعجز عن صحة الشهادة عليه بل
 معارضه اخص منه لانه قد افاد في الجملة نائذة مع عدم المعارض ولو لم يكن الا
 كون هذه الشهادة عاصرة للاصل ومقوية له فان العدم مقدم على الوجود والشهادة
 المقضية للاثبات هي شهادة اثبات ولا اعتبار بدخول النفي في لفظها لانه لا اعتبار
 بمجرد الاتفاق وان ذلك وجود لا يليق باهل التحقيق مستبعدا لما كانت الشهادة لا تكون
 الا عن يقين ولا يكفي فيها ظن كانت الشهادة على الانغال متوقفة على الرؤية التي يحصل
 عندها الجاهل اليقين وهكذا الشهادة على الاقوال فانه لا بد فيها من رؤية صاحب القول
 وسماع صوته الا ان يكون الشاهد عارضا الى القائل بحيث يعلم علم يقينيا ان القول
 قراءه ولا يمتري في ذلك بوجه فانه لا يحتاج حينئذ الى مشاهدة القائل مستقلة الشبهة
 مستند ضعيف فاذا عارضت بما هو اقوى منها لم يبق لها حكم فكم من شبهة تتشابه عن مجرد
 اذنب كاذب وهرل هازل وقد يحصل لسامع لها ظن اكثر فافيش كشف خيال كاذب مستند
 الواجب الاصل هو قضاء ما لزم بوجه الشرع فصاحب الحق يطالب من هو عليه بتسليمه
 ليس عليه ان يقبل الضمين حتى لا يوجب انصافه بالتسليم فان تعدد الاعسار وجب الاظا
 كما حاكم الله به عز وجل في كتابه واذا اطلب ان يمهله صاحب الحق مدة وكان الوفاء متعذرا
 في الحال اما لتعذر ماله او لعدم نفاذه في الحال كان الامتثال متوجها لافاقضة الضرورة
 ولصاحب الحق ان يتوق من خزيه رهن او ضمين ان طلب ذلك وهكذا اذا كان من عليه
 الحق متمكنا من التسليم في الحال بلا مانع ورضي من له الحق بما هو له مدة مع التوقي بصين
 كان هذا اليه لان مال له المضيق في التسليم مع الامكان وله التقدير
 على من عليه الحق بالتأجيل هكذا ينبغي ان يقال مستبعدا في دخول الكفيل في الكفالة
 باختيار نفسه لزاما لغيره على معين او التزام بما ذهب على الغير هكذا الامر بغير
 الدخول فيه لانه رضى بما يقبضه من الضمان والايمان ان يخرج من ماله ما يتولاه

اتباع ثمارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاجابته فقال النبي صلى الله عليه وآله
عليه فلم يبلغ وفاديه فقال خذ واما وجد لم يكن كماله الا ذلك ومنعوا عنه انه اذا اجاز
تفريق مال المجلس جميعه بين أهل الدين كان جواز حجرة حتى يفارق بينه حراتا بنحو الخط
وماند عواليه الحاجة الضرورية من ملبوس مسكن وما يحتاج اليه لو قاية البرد والحار
في حكم المستثنى مما يجب فيه القضاء من ماله ولهذا لم ينقل اليه انه صلى الله عليه وآله مخرج معاذ امر
مسكنه او غراه من ثيابه او اخرج ما يحتاج اليه من متاع المنزل الذي لا بد منه وهكذا
ينبغي ان يتركوا المجلس على كل تقدير وماند عو حاجته اليه من الطعام والا دام الى وقت
الدخل وهكذا يترك للجاحد والمحتاج الى المداقة عن نفسه او ماله سلاحه والعالم ما
يحتاج اليه من كتب التدريس والافتاء والتصنيف وهكذا يترك لمن كان معاشه بالحرب
ما يحتاج اليه في الحرب من ذبابة والاة الحرب وهكذا يترك لمن كان كسبه بدابته بتاجيرها
ونحو ذلك ولا شك ان الرجل الكسوف الساعي في وجوه الرزق وابواب الدخل هو في حكم المستغنى
عن استثناء القوت والادام اذا كان يحصل له من الكسب ما يقوم بذلك وان كان كسبه
يقصر عن الوفا ما يحتاج اليه كان له حكم غيره في القدر الذي تدعو الحاجة اليه والحاصل
ان تفويض مثل هذا الامر الى انظار احكام العدل العارفين بالحكم ما انزل الله تعالى هو الذي
لا ينبغي غير الاختلاف في الاحوال والاشخاص والامكنة والازمنة مستثناة من اسباب الجور
الصغير والرق والجور والرهن اما سببية الصغر ففيها ان الصغير لا يتصرف عنه الا وليه
والعبد لا يملك شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذن مولاه والجور يتصرف عنه ولا يملك
يعقل ما فيه النفع والضرر فلم التكليف لم يجز عليه ما دام مجنونا واما الرهن فوجه كونه مستثناة
الجور ما دام رهننا ظاهر لان الحق قد يتعلق به للرهن فلا يخرج عن الرهنية الا بما ذكره في احوال
الرهن وهكذا من اسبابه السفا وسن التصرف وعدم ادراك ما فيه مصلحة من مفسدة
وما فيه ربح من ضرر قد قامت على ذلك الادلة والتأجيل حتى للمدين ولم يحصل الجور عليه
ما يقتضي سقوط الحق الثابت له مستثناة والصالح جاز بين المسلمين الاصلح حرم حلا
او اهل حراما كما ورد بذلك عند عمر بن عوف عند ابن داود والترمذي وابن ماجه

وأما كروان حبان وصحة الترمذي وهذا الصحيح منه هو ما انتقل عليه فان في سنده
 كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف وقد قال الشافعي وابو داود فيه انه ركن من اركان الالاف
 واعتدوا الترمذي بانه صحيح باعتبار كثرة طرقه وقد أخرجه ابو داود من غير طريقة من
 حديث ابي هريرة وصحة ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وأخرجه الحاكم من حديث
 انس وأخرجه ايضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة وله طرق غير هذه وبعضها تفرد
 به البخاري في كل صلح الا ما استثناه اخرج الحديث وهذا الدليل يتقرر ان صحة الصلح بالمنفعة كما
 يصح بالمال وبالعض كالحصاة بالكل وبالرجل والمجمل وتقيد الصحة في بعض هذه الصلح
 بقيد لا بد من قيام دليل عليه فان لم يرقم عليه دليل كان كل صلح جائزا الا ما احل حراما او
 حرم خلا لا يجوز الصلح عن المحمول بمعلوم والمعتبر في هذا حصول التراضي الذي هو المناط
 الشرعي في تحليل الاموال فاذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما امكن الوقوف على القدر
 جلاء او تفصيلا لان ما لا يوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل عليه جواز
 الصلح بالمحمول عن المعلوم ما ثبت في الصحيح ان جابر بن عبد الله كان عليه تمر ليهودي
 فعرض عليه تمر يستأنه فابى فجار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكلم اليهودي فعرض صلى الله عليه وسلم ذلك
 على اليهودي فابى فمشى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جده فاو في اليهودي وبقي لجا بر قد وهن
 سبعة عشر سقا بعد ان اوفى اليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا وتصح الصلح عن انكار
 لدخول تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تحليل حرام ولا تحريم حلال وقد وقع ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين المتنازعين في البجاد ارتفعت اصواتهما فاشار النبي صلى الله عليه وسلم
 الى صاحب الدين بان يضع الشطر من دينه فوضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح وهذا الصلح
 عن الانكار ايضا داخل تحت قوله تعالى والصلح خير وقوله تعالى او اصلاح بين الناس قال
 الشوكاني في ذيل النعمان الظاهر انها تجوز المصالحات عن انكار وخوان يدعي رجل على الخوفاة
 دينار فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك القدر لان مناط الصلح التراضي
 والمنكر قد رضى بان يكون عليه بعض ما انكره واي مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث
 لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب من نفسه فهذا قد سلم بعضا ما انكره طيبة به نفسه وان

كان غير ذلك فاهونم حديث كعب المتقدم ان كان المتنازع بينهما في المهر فادفعوا فيه
 صلح عن انكاره وقد جوز المشايخ وان كان المتنازع بينهما في التجهيل فليان بجعل ميراثا
 صلح عن انكاره ان منكر الاجل فله صلح على ان يجعل البعض من دينه ويسقط الباقي الى
 مقابل دعوى صاحبه الاجل انتهى **مسئلة** لا شك ولا ريب ان القواعد الشرعية قاضية
 بان ملك كل مال باق على ملكه لا يخرج عنه الا وقوع التصرف منه باختياره او موته والثابت ان الميراث ميراث
 لجميع ذمته كما بان على انكره لا يخرج عنه التصرف فيه بوجه من الوجوه لكن اذا خشي غلب الفساد كان للحكام من الظن
 في المصالح ان يجعلوا بنظر العدل يقيمون ما يحتاج الى اقامته ويبيعون ما يخشى عليه الفساد فخذوا راجع
 كما اخذوا من ذلك من الاجاب الحاضرين فان كان في الورثة من يصير لذلك نفع او ولي من غيره
مسئلة الذي نقله الينا ائمة اللغة والاعراب وصاروا يجمع عليه عند من ان العدل
 في الاعداء فيفيد ان الميراث دلتما كان متكررا يحتاج استيفاءه الى اعداد كثيرة كانت
 صيغة العدل المفرجة في قوة تلك الاعداد فان كان محي القوم مثلا اثنين اثنين او ثلاثة
 ثلاثة او اربعة اربعة وكانوا الوفا موفقة فقلت جاءني القوم مثني واذا بت هذه الصيغة
 الصخر جاوا اثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع افاد ذلك ان القوم
 جاؤك تارة اثنين اثنين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة اربعة اربعة فلهذا الصيغ بينت
 مقدار عدد دفعات الحجى لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها اصلا بل غاية
 ما يستفاد منها ان عدد هم متكرر كثيرا فاشق الإحاطة به ومثل هذا اذا قلت تكلم النساء
 مثني فان معناه تكلمت اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على ان كل دفعة من هذه الدفعات
 لم يدخل في تكرارها الا بعد خروج الاولى كما انه لا دليل في قولك جاءني القوم مثني انه لم يصل
 الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقك الاثنان الاولان اذا تقرر هذا فقوله تعالى مثني
 وثلاث ورباع يستفاد منه جواز تكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا واربعاً
 والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الاوقات وليس في هذا تقييد
 بمقدار عدد من بل يستفاد من الصيغ التكررة من غير تعيين كما ان منافي محي القوم وليس فيه
 ايضا دليل على ان الدفعة الثانية كانت بعد الدفعة الاولى ومن رجع عنه

نقل اليها اية اللذة والسرور من مخالفتها في هذا مقام الاستغناء عنه فليست بفضل
 يعاينها وان عباس ان صرح عنه ما نقل في الآية انه قصر الرجال على أربع فوجوه من الرجال
 واما القصة بعد حرمي الاجتماع فما هو فيها وليس خطبها عند من لخصت فصرعه
 هذه المجلية وليست يصح اجتماع مخالفتها الظاهرة وان الصباغ والعمراني والقسم ابراهيم
 نجحوا الى الرسول وجاعة من الشيعة وثلة من محقق المتأخرين وخالفه ايضا القرآن
 الكريم وما بيناه وخالفه ايضا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك تواترا من جمعه بين
 تسع او اكثر في بعض الاوقات وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا لقد كان اكثر في رسول
 الله اسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ودعوى الخصوصية مفتقرة
 الى دليل والبراه الاصلية مستصعبة لا ينقل عنها الا ناكل صحيح منقطع عن هذه المعاذير
 واصح حديث امره صلى الله عليه وسلم وتحت عشرة نسوة بان يختار منهن اربعاً ويغار
 سائرهن كما اخرج الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد قال ابن عبد
 كلهم معلولة واعلم بغيره من الحفاظ بعلل اخرى ومثل هذا لا ينتمض النقل عن الدليل القاطع
 والفعل المصطفوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراه الاصلية ومن صح لنا
 هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة او جاءنا بدليل في معناه فجزاه الله خيرا فليس بآية
 وبين الحق عداوة وعلى العالم ان يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التحرير والتقرير
 كما نفعنا في كثير من الابحاث ما اذا حاك في صدره شيء فليكن قد روعى في العمل لا في تقرير الضوا
 فإياك ان تقامي التصريح بالحق الذي يبلغ اليه ملكك لقليل وقال ولا سيما في مثل مواظ
 تجب عنها كثير من الرجال فانك لا تسأل يوم القيامة عن الذي يرتضيه منك العباد بل
 عن الذي يرتضيه المعبود واذا جاءه الله بطل فمر معقل ع ومن ورد البحر استقل
 السواقياً - انتهى ما في وبيل الغمام وان شئت الاطلاع على بيان هذا الجمل فعليك بالرجعة
 الى النيل وتفسير نافعة البيا

من القسم الثاني في جواب الاجابة الى القسم الشرعية

الاجابة الى الشريعة المطهرة واجبة على كل مسلم فمن دأب خصمه على قاض من القضاة
 الذين يعرفون حكم الله في تلك الخصوصية وتكون من الحكم بما امر الله بالحكم به في
 حكم كتابه فانه امر رسوله وسائر عبادته بالحكم بما ازل الله وبالعقل وبالقسط وبما اراه
 الله وجب عليه اجابته ومعلوم انه لا يعرف ذلك الا من يعرف ما ازل الله في كتابه
 وعلى لسان رسوله فان ذلك هو الشريعة المحمدية وجميع ما يحصل من المسائل الشرعية
 بالمقاييس الصحيحة من جملة ما تناوله الكتاب والسنة بتلك الواسطة وكذلك كان
 من المسائل بدليل نفي الخطأ في الحكمه ويزيل على وجوب هذه الاجابة دليلان من
 كتاب الله تعالى وهما قوله عز وجل اما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم
 بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا وقوله سبحانه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
 ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ولا يعرف خلاف لفرض من اهل المسئلة
 سابقه ولا حصر في وجوب اجابة من دأب خصمه الى الحاكم الى الشريعة المطهرة فمن ادعى
 ان ذلك لا يجب الا في زمن النبوة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده فقد طوى بساط الشريعة بعد
 الرسالة وخالف جميع اهل الملّة الاسلامية من اهل الصحابة الى الان فانهم متفقون على وجوب
 الاجابة الى الشريعة متفقين باحكامها قولاً وفعلًا واعتقادًا واذا تقرروا وجوب اجابة
 الطالب لخصمه الى الشريعة المطهرة بالضرورة الى بينة فلا بد ان يكون القاضي المدعى اليه
 على الصفة التي قد منا من العلم بالشريعة التي هي الكتاب والسنة وما يلتحق بها وقد قلنا لوغ
 درجة التحقيق فيهما والانتقان لهما جلا خصوصًا في ديارنا هذه فان وجود من يعرف تفسير
 واحد من معتبرات التفاسير ويعرف الامهات الست فضلا عن غيرها غير قليل من اجل ان
 التوسع في معرفة السنة المطهرة لا بد منه لمن يدعي انه يقتد على الحكمين المتخصصين بما
 في الكتاب والسنة لان دليل المسئلة قد يوجد في كتابه لا يوجد في كتاب اخر فان كثرة
 من المسائل التي تقع فيها الخصوصية لا يوجد دليلها في الامهات الست وهو موجود في غيرها
 من المسانيد والمستدركات والمستخرجات ونحوها هذا يعمل كل باحث عن الادلة وناظر
 في مواظنها فواجب ان يكون المتخصص الى من هو اعلم بالمسائل الشرعية الماخوذة عن الادلة

متعميت اذا كان في مكان معلوم لا يحصل به الاقارب لخصمين واما اذا التزم في ذلك
 المكان قاض كذا لك بل كان فيه من القضاة من لا يتقبل الحجج الشرعية اذ اجابته فبذلك
 وجود كعدمه ووافع الخصمين اليه جعل على جهل ولو كشف للخصمين ان القاضي لا يعلم
 بالشرعية لم يتخاصم اليه وهكذا الواعى القاضي الجاهل بانه غير عالم بالشرعية لم يصل
 للحكم اذا كان فيه ادنى نصيب من الدين واحقر حصاة من التقوى ولكنه شبه عليه الا
 فظن بجملة ان الشرعية المطهرة في ما يحفظه بعض الممارسين للخصومات من تلك
 القوانين التي وقع الاصطلاح عليها فاقدم على الحكم اذ لم من جعل الحكم الشرعي وجعله
 جاهل به وهذا القاضي لا فرق بينه وبين من يتكسب بالوكالة لخصوم في ديار ناهضة والحق
 ان المحل الذي يسكنه الخصمان ان كان من يتكسب من الحكم بينهما بالشرعية المطهرة على
 وجه الخصامة فلا يجوز لاحدهما ان يطلب الآخر بالخروج الى قاض اخر في مكان غير المكان الذي
 يسكنانه لان ذلك مجرد اتعايب محض مشقة وان لم يكن فيه من هو كذا لك بل لم يوجد
 فيه قاض او وجد فيه وهو غير عالم بحكم الله سبحانه على الوجه المتقدم فالواجب الترفع الى
 قاض يعرف ما شرعه الله لعباده وان بعد مكانه لان الترفع الى من لا يعرف الشرعية
 ليس يترفع الى الشرعية ومجرد وجود اسم القاضي لا يستلزم ان يوجد في ضمنه المسمى
 بالاخلاق وحكم الله تعالى في الحوادث ليس الا واحد يصيبه من اصابه من اهل الاجتهاد
 ويخطئه من اخطاه ولو كان حكم الله هو مظهر كل مجتهد لكان تابعا لاجتهادات
 المجتهدين ومراعات المريدن وهو يستلزم انه لا حكم لله في تلك الحادثة اصلا بل حكمه
 فيها محدد بوجود اجتهاد كل مجتهد على حسب ما يقتضيه اجتهاده وهذا باطل وان قال به
 بعض المتأخرين من المعتزلة وقلة من قلادة ممن جاء بعده فس جاء بالقول الفاسد
 شورد عليه كالتأمن كان وما يستلزم الباطل باطل والكلال على هذه المسئلة طول
 الذي بول وليس المراد ما معنا الا الاشارة الى فساد هذا القول والحاصل ان اجابة الداعي الى
 الشرعية بمجرد كونه الطالب الى الداعي اليها واجب على المسلمين بخصوصا وعلى اولى الامر
 عموما فاذا اتهموا فظالم وصرح صاخر بانه قد وقع الحكم عليه بخلاف الشريعة المطهرة

وإما من حاكم متاهل غلطاً أو جراً أو من مقصر خطاً وجزافاً وطلب أن ينظر في قضيته
 حاكم آخر من يوثق بعلمه وورعه ودينه فاجابته واجبة لأن الحكم المذكور أن كان حاكماً
 فالحق لا يرد ولا يدفع وإن كان غلطاً أو جزافاً كما زعمه المظالم فانصافه بإيصاله إلى الحق
 واجب ليس في ذلك ما يحدش في الزعامة ولا ما يفت في عضد الرياسة بل هو من مجال العمل
 وقام البر لأن نصر الشريعة وإيصال طالبها إليها وانفقاد نظام المتظام لا يزيد أهل الرياسة
 الانحماة ولا يكسب باب الحيل والعقد الاضخامة بهذا لجرت عادة الله تعالى في المتحامين
 للأعباء المتقلدين للأمر والنهي فانفذهم أمر أو أوقاهم إيراد أو أصدر أو أشدهم عضداً و
 أكثرهم مداناً انصرهم هذه الشريعة وأعظمهم اهتماماً بشأنها وأكثرهم إشادة لا ركاها من
 كان مطلعاً على أحوال الدول في قديم الزمان وحديثها لم يتكرر هذا ولقد تعاظمت المحنة
 على الإسلام وأهلها بقوم ينفردون عن الأحكام والفتاوى المستندة إلى نصوص الكتاب
 والسنة ويأمنون بالأحكام والفتاوى المنسوبة إلى بعض أفراد الأئمة الذين هم مكلفون
 بالشريعة كثيرهم ومتعبدون بأحكامها كسائر الناس ليسوا بأشرا عيان بل منتشرين
 ولا متبوعين بل تابعين وناهيك خساراً وبواراً وجهالين ياتونهم من ههنا من جهة التبعيد
 بالشرع على كلام من جاء بالشرع فضلاً عن أن يسوي بينهما فضلاً عن أن يقدم ما يجتهد
 وقد آتينا من هذا وسعياً ما يحجج القارئ عن سرده حياء من الله سبحانه فانه من أعظم التجري
 عليه والتقصير له تعالى عن ذلك ولا يستبعد هذا من أمر يشاهده بل عليه أن يحمد الله
 على السلامة والعافية وقد القب شيخنا وركنت الشوكاني رح في ذلك رسالة سماها الأبحاث
 البديعية في وجود الإجابة إلى أحكام الشريعة وقال في تشنيف السمع بجواب المسائل السبع ما
 حاصله إذا عمل المجتهد المطابق بغير ما قد ثبت دليلاً في أحد القاضيين الذين هما في
 النار بل هو شرهما واقبحهما لأنه قضيه بخلاف الحق وهو يعلم الحق فان قلت إذا ابتلى المجتهد
 بقولي التضا في أرض لا يعرف أهلها إلا التقليد ولا يميزون إلا بما صرح به من هم مقلدون
 له ويعبدون من خالف ذلك خارجاً عن الشريعة الطهرية كما هو في هذه الأرضة كائن في
 غالب الديار الإسلامية شامها وعينها وهدىها ومصرها ورومها وشرقها وغربها بل قلت

انه قد عموها كما لو لم يخرج من ذلك الا المشاذ النادر كالحاجد الفرد من الاولين بل
 عبات الاولين بل من اولئك لو لم يكن ذلك بعيدا من الصواب وغايتهم في ذلك اشارة
 في بعض مولفات الشيخ العلامة صلح الفلاني النازل بالمدينة المنورة في هذا العصر
 رحمه الله تعالى الايام القليلة فانه قال انه دار الغرب والشرق ومصر الشام والحرمين فلم
 يجد في هذه الديار مع طول البحث ومزيد الكشف من نيل بالادلة ويزورها على التقليد الا
 ثلثة رجال فقط لثقت ذلك المجتهد السكين البتلي من جنتان الاولى تولية القضاء
 كونه في ديار القلعة الذين هم بتلك الصفة يجب عليه ان يقدم حق الله عليه وبور مراد
 منه فيقتضيه بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فملتفت الى غيره كما ولا
 موزع السواهما ويضرب بذلك وجه الحكوم عليه فان وجد الحق ناصرا فيها ونعمت ان لم
 يجد الحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه من الا لانه قد بلغ الحجة ووفى بما اخذ الله عليه
 من البيان وقام بالميثاق الذي اقبله الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن غير ذلك وجفت
 عن الحزم به وادره واصابه الجبن الذي يضرب كثر من حجة العلم فواجب عليه وجوباً
 مضيقاً ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه وليستخرج ويرجع فان لم يقبل منه ذلك فواجب
 من يساعده عليه ويقبل منه ففي شعبة الخائفين مضطرب دقي بالاد من اختها بل
 فان لم تساعدة المقادير على ذلك ولا بلغت اليه طاقته فعليه ان يرد كل خصومة مرد
 عليه وفيها دليل واضح لا يمكن من الحكم به الى غيره من الحكم ولم يوجب الله عليه ان يحكم
 بخلاف الشرع ولا يسوغ له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما اضطر
 فيها الادلة وتعارضت فان المجتهد ان رجع اخذ الادلة فالحال ان له قد رجع دليلا معاضدا
 للامية بوجه من وجوه الترجيح على اختلاف الأنظار في ذلك وتباين مراتب العلوم و
 تفاوت اقدار العلماء وان العقبة الكثرة والمعضلة الغميمة الصعبة ان يكون قد اختلف الناس
 بسبب التقليد فواللهي محض رأي وقد عارضه ذليل حجة ظاهر الا انه واخبر العبد كعاقبة
 حديث البصرة المتفق عليه بتلك الحالات المختلفة والاراء المختلفة وامثاله كثيرة و
 نظائره حجة واخطر مواطن الخلاف واصعبها موطن الركن الاول ما ينشئ من اجل الخا

لو صلبت من قعر العرس
 التميز بالظان لو لم
 كتابا يقرأ في اول
 اربصار لا في اول
 المهاجرين والافراد
 تحذير من ان لا يتسلى
 الشائع في القرون
 من تقليد الزمان
 الحكمة والحكمة من فقهاء
 الاعضاء ما خذ من الزمان
 العلم الحق من غير علم
 بن بركة العلم في الدنيا
 وانه قد اختلف في
 السبب المسمى
 نور الحسن خان

للشرع التي سوغها بعض اهل العلم بشبه ادليل ولاشك من سبل الحق في سبل الوطن
 الثاني لترويج الضرارات في الوارث التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين ادلها
 وتوزيعها بين مستحقها فاذا اجاب الحاكم عن الصديق بالحق في هذين الوطنين فالموت خير له
 من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها
 ويتعسر احاطتها بما عدا هذين الوطنين فوجودهما في الصغرة ولا يخرج عن توجيه الحق
 فيه ولو بدد ربيعة من ذرايع التوصل الى الحق الامن بحجز وضعف ومن كان كذلك فليس
 باهل الدخول في هذا المنصب ولهذا علل صلوات الله عليه في ذلك رضى الله عنه عن قول الامامة
 بضعه عن القيام بها كما ثبت ذلك في الصحيح ولست اظن بحاكم يعرف الكتاب في السنة
 ويقيمها ان يعدل عنها الى ما ليس منها بل الى ما يتخالفها فان هذا قد تعظم البلاء على بصيرة
 واستحق العقاب على علم منه اما اذ المراد مستند الحكم في تلك الخصومة من كتاب ولا
 سنة ولا قياس معتد ولا اجماع يحج به على خلاف ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال
 لبعض اهل العلم فطرقه قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته وتجويعها يقتضي الاحتجاج قالوا
 على الحاكم ان ينظر في نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيها قدمه على غيره وان لم
 يجد اخذ بالظواهر منها وما يستفاد بنطوقها ومفهوم منها فان لم يجد نظري افعال النبي
 صلوات الله عليه في تقريراته لبعض امته ثم في الاجماع ان كان يقول بحجية ثم في القياس على ما يقتضيه
 اجتهاده واذا عوزة ذلك تمسك بالادلة الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان
 يقدم طريقا على وجه مقبول فان عوزة رجع الى المرحلات المذكورة في كتب الاصول بعد
 ان يعلم انه ان ذلك المخرج مخرج وذكر الشوكاني نحو هذا في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق
 من علم الاصول وذكر قول من قال ان النصوص لا تفي بالحجج اذ قد تعقب ذلك بما يخالفه
 وقال في الفتح الرباني وعند من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية
 وجعل ذلك ذريعة لوجه اليه فيتمتع واستعان بالله عز وجل واستعمل منه التوفيق وكان
 منظمه وعمرى قصده الوقت على الحق والعروة على الصواب من دون تعصب لمذهب
 من الداهية وجد في ما يطلبه فانما الكثرة الطيبة والخير الذي لا يزف والنجار الذي يشرب

منه كل وارده عليه والمعتصم الذي يادي اليه كل خائف فاشدد يدك على هذا
فانك ان قبلته بصد منشرج وقلب موفى وعقل قد حلت به الهداية وجدت فيها
كل ما تطلب من ادلة الاحكام التي تريد الوقوف على دلائلها كما نأما كان فان استبنت
هذا المقال واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اتيت ومن قبل تقصيرك اصبحت
على نفسها يراشخني وانما تشرح لمثل هذا الكلام صدر ورقوم من صين وقلوب رجال
مستعدين لهذه المرتبة العلية لا تغذل المشتاق في اشتواقه حتى تكون حشاك
في احشائه لا يعرف الشوق الا من يكاد به ولا الصباية الا من يعاينها
دع عنك تعنيفي وذوق طعم الحوى فاذا هويت فبعد ذلك عتف اذا عرفت هذا
فاحذر ان الحاكم الموثوق بدينه وعلمه ربما عمل في حكم من الاحكام بعزم الكتاب والسنة
يخفى على كثير من يطالع على ذلك فيظن به انه على الراي عند عدم الدلائل او عدل الى
نوع من انواع المناسبات المعمول به عند البعض والملثي عند آخرين وربما يظن انه ان خالف
رضا يعرفه ولو علم بما عند ذلك القاضي من الوجه للسوغ للعدل لتبين له انه لو عدل
الا الى ما هو حقيق بالعدل اليه بدلالة بينة يكون العدل اليها اجلد لصالح الشريعة وادفع
للفاسد عنها لو راى وجاه جدي عاذلي لتفارقنا على وجه جميل والامراة قبل
الصادق الصدوق عليه السلام فيما حرم عنه في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم
فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطأ فله اجر فودده بين اجر واجر ان وان من الامر
تقر به من قضاة الحق كل عين ولسان حال ذلك القاضي يقول ستفقدني قومي
اذا اجتهدوا وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر فان قلت و اين من القاضي ومضى
جاد الزمان بمثله وفي اي بلاد نجد قلت انما قلت ما قلت على الفرض والتقدير وعدم
وجود ذلك لا يستلزم عدم قبولك لكلامي هذا انتهى

خاتمة الكتاب في بيان تيسير اكل الحلال في كل زمان

قال شيخ الاسلام احمد بن حنبل رضي الله عنه في فتاواه مسئلة في رجل نقل عن بعض

الشيخ المولود في
عند شيخنا المولود
من ائمة الزعم
والا فظان الزعم
كن بسماء اعلام
الواقفين ان في
حقائق النقض
والا فظان الزعم
فيما روي عن
فكلمة له

الفقهاء بأنه قال أهل الحلال مستعد لا يمكن وجوده في هذا الزمان فقيل له لم هذا
 فذكر أن وقعة النصوص لم تقسم الغنائم فيها واختلطت الأول بها المتعاطلات فقيل له
 إن الرجل يجر نفسه بعمل في الأعمال المباحة ويأخذ أجرته حاله لا يفتقر أن الدرهم وفي نفسه
 حرام فقيل له وكيف قبل الدرهم التبعين أو لا فصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التبعين
 فيكون حلالا بالسبب المشروع فما الحكم في ذلك الجواب، هذا القائل الذي قال إن الحلال
 في هذا الزمان لا يمكن وجوده مخطف في قوله باتفاق آية الإسلام فان مثل هذه المقالة كذا
 يقولها بعض أهل البدع وبعض أهل الفقه الفاسد وبعض أهل الشبهة الفاسدة فأنكر
 الأئمة ذلك حتى إن الإمام أحمد مع ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وجاءه رجل
 من النسالة قد كره شيئا من هذا فقال انظر إلى هذا الخبيث يحرم أموال المسلمين وقال
 بلغني أن بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لأن المال ليس بمحصر ومثل هذا كان يقوله
 بعض المنتسبين إلى العامة من أهل العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهوان الحرام
 قد غلب على الأموال لكثرة النصوص العقود الفاسدة وهوان الحرام لم تميز من الحلال
 ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فافتقروا لأنسان لا يتناول إلا
 بمقدار الضرورة وطائفة قمارات مثل هذا الحرج الشديد ليسد باب الورع صلتا وانواع
 الإباحية لا يميزون بين الحلال والحرام بل الحلال ما حل بأيديهم والحرام ما حرموا لا يفرقون
 مثل هذا الظن الفاسد وإن الحرام قد طبق الأرض وراوا أنه لا بد للإنسان من الطعام
 والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث يمكن فلا ينظر العاقل ما في ذلك الورع الفاسد
 كيف أوزت الاختلال عن دين الإسلام وهو لا يمكن في الورع الفاسد حكايات بعضها
 كذب عن نقلت عنه وبعضها غلط حكوا عن الإمام أحمد أن ابنه صالح لما قوال القضا
 لم يكن يخبز في ناره وإن أهله خبزوا في تنوره فلم يأكل الخبز بالقوة في ذبلة فلم يأكل من
 صيد ذبلة وهذا من أعظم الكذب والفرية على مثل هذا الإمام ولا يقبل مثل هذا الأسم
 من أهل الناس وأعظمهم مكرًا وأدنى الأسماء هو من يؤمنه الله من هذا ولم يعلم
 أن ابنه قوال القضا في حياته وأما في الدنيا فموتته لكن كان الخليفة المتوكل قد أجاز ولا

واهل بيته جواز من بيت المال وامرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا جواز السلطان فاعتدوا
 اليه الحاجة فقبلوها منه فترك الاكل من اموالهم والامتناع بهن اخر في خبرهم وكان لهم
 نكوةهم قبلوا جواز السلطان وسألوا عن هذا المال احرام هو فقال لا فتقوا الانج منه فقال
 نعم وبقي لهم انه انما امتنع لئلا يصير ذلك مبيحا ان يدخل الخليفة شيئا يريد كما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم العطا ما كان عطاء فاذا كان عوضا عن دين احدكم فلا تأخذوه ولو اتى في دجلة الم
 وكلم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ومن الناس من ان له الاوطاف في الورع الى
 امر اجتهاد فيه فيغتاب على حسن قصده وان كان للشروع خلاف ما فعله مثل من امتنع
 من اكل ما في الاسواق ولم ياكل الا ما ثبت في البراري ولم ياكل من اموال المسلمين ولم ياكل
 من اموال اهل الحرب وامثال ذلك ما يكون فاعلمه حسن القصد وله فيما فعل تاويل لكن
 الصواب للشروع خلاف ذلك فان الله جل جلاله خلق الخلق لعبادته وامرهم بذلك
 وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله امر المؤمنين بما امر به
 المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال يا ايها الذين امنوا كلوا
 من طيبات ما رزقناكم فذكر الرجل يطيل السفر اشعث اعرج مفديا الى الله يقول اني ارب
 ومطعم حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني اَسْتَجِيبُ لذلك فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
 امر المؤمنين بما امر به المرسلين من اكل الطيبات كما امرهم بالعمل الصالح لا يمكن الا بالكل وشتر
 ولباس ما يحتاج اليه من سكنى ومركب وسلاح يقاتل به وكراع يقاتل عليه وكتب يتعلم
 منها وامثال ذلك مما لا يقوم ما امر الله الابه وما لا يترك الواجب الابه فهو واجب فاذا كان
 القيام بالواجبات فضا على جميع العباد وهو لا يترك الابه ولا يترك الاموال فكيف يقال ان الحلال
 مستعذر بل كيف يقال انه قليل بل هو كثير بل الغالب على اموال الناس وان كان الحرام
 هو الاغلب الذين لا يقوم الابه لازم احدا الامر ان امارك الواجبات من اكثر الخلق واما
 ابله الحرام اكثر الخلق ولا يملك باطل والورع من قواعد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك امور مشبهات لا يعلم كثير
 من الناس فمن ترك المشبهات استبرأ عرضه ودينه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام

كالراعي يرى حول الحمى يوشك ان يقع فيه الا وان لكل ملك حمى وان حمى الله محارمه الا
 وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد لها ساثر الجسد
 الا وهي القلب وفي الحديث الاخوة صلام دع ما يريك الى لا يريك وراى ثمرة ساقطة
 فقال لا اخاف ان تكون من الصدقة لا كتبها وهذا مبسوط في غير هذا الوضع وهذا نبأ
 بذكر اصول احدها انه ليس كل ما اعتقده فقيه معين انه حرام كان حراما انما الحكم ما ثبت
 تحريمه بالكتاب السنة والجماع او قياس مرجح لذلك وما تنازع فيه العلماء ردوا هذه
 الاصول ومن الناس من يكون نشأ على مذهب امام معين واستفتى فقيهام معين الوسمع
 حكاية عن بعض الشيخ فيريد ان يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ولهذا انطأ
 منها مسألة الغنائم كان السنة في الغنائم ان تجتمع وتختص وتقسم بين الغنائمين بالعدل
 وهل يجوز للامام ان ينقل من اربعة اخماسه فيه قولان فذهب فقهاء الثوري وابي حنيفة
 واهل الحديث ان ذلك يجوز لما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل في بدأته الربع بعد الخمس ونقل
 في رجعتة الثلث بعد الخمس قال سعيد بن المسيب مالك والشافعي لا يجوز ذلك بل
 يجوز عند مالك التنقل من الخمس ويجوز عند الشافعي من خمس الخمس وكان احمد يعجب من
 سعيد بن المسيب مالك كيف لم تبلغها هذه السنة مع وفور علمها وقد ثبت في الصحيحين
 عن ابن عمر انه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد فبلغت سهاما اثني عشر
 بعيرا ولم يحطل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد يعني فان ذلك لا يمكن ان يكون السهم عشرون
 بعيرا وذلك لان السهمين بعد الخمس من اربعة اخماس المال فاذا زيد عليهما بقدر ربعهما
 كل المال فاذا كان السهمان اثني عشر جزءا كانت القسمة خمسة عشر جزءا فيكون النفل
 ثلث الخمس ولو كانت القيمة خمسة وعشرين جزءا وكان الخمس خمسة اجزاء
 لا يمكن ان يكون حينئذ النفل المذكور خمس الخمس ولذلك اذا فضل الامام
 بعض الغنائمين على بعض لمصلحة راجحة كاعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة
 بن الاكوع في غزوة ذي قرد سحر راجل وفارس فان ذلك يجوز في اصحابنا وقال العلماء
 ومنهم من لا يجوز ذلك كما تقدم وكان اذا قاتل الامام من اخذ شيئا فهو له ولم يقسم الغنائم

هو جازي في أحد أقوال العلماء وهو ظاهر من مباح ولا يجوز في القول الآخر وهو المشهور من
مذهب الشافعية وفي كلام المذهبين خلاف وعلية مثل هذا الأصل تبني الغنائم إلا في
المتأخرة مثل الغنائم التي غنمتها السلاجقة إلا تركوا الغنائم التي غنمها المسلمون
من البصارى من تغور الشام ومصر فإن في هذه أفتى بعض الفقهاء كابن محمد الجويني
والشريري أنه لا يحل لمسلم أن يشتري منها شيئاً ولا يطيأ منها فاجوا ولا يملك منها ما لا
ولزم من هذا القول من الفساد ما لا يملكه غيره به فصار ضمير محمد بن محمد بن سباع الشافعي
فأفتى أن الإمام لا يجب عليه قسمة الغنائم حال ولا تقسيمها وإن كان يفضل الراجل وإن
يجوز بعض الغنائم ويخص بعضهم وزعم أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك في هذا القول
خلاف الإجماع والذي قبله باطل صحتك أيضاً وكلامه الخوف والأصواب في مثل هذه
أن الإمام إذا قل من أخذ شيئاً فهو له فإن قيل يجوز ذلك ولم ينه عن الغنائم بل أراد
منها ما لا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل ولا يجوز له إلا أن يقسم
فخصنا الغنائم ما لم يشترك بين الغنائمين ليس يخرجهم فيها حتى فمن أخذ مقدراً حقه جاز له
ذلك وإذا شك في ذلك فاما أن يحتاط أو يأخذ بالورع المستحب أو يثني على طالب ظنه
ولا يحلف بالله نفساً أو سعيها وكذلك الزارعة التي تسمى ببعض الناس الخبارة وقد تنازع
فيها الفقهاء لكن ثبتت السنة بجوازها فإنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من
ثمرة زرع على أن يغرموها من أموالهم وأما نهيها عن الخبارة فقد جاء مفسراً في الصحيح بأن المراد
به أن يشترط مالك زرع بقعة بعينها أو كان أكرام الأرض مجنس الخراج منها فهو ذهاب حنيفة
والشافعية وأما في الملة من رعاها وهي عن مالك وأحمد في رواية ونظائر ذلك كثيرة فخصنا
أصل الأصل الثاني أن المسلم إذا عامل معاملة يعتد جوازها وقبض المال جاز لغيره
من المسلمين إن يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتد جواز تلك المعاملة فإنه قد ثبت
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع إليه أن بعض عماله يكسب خمر من أهل الذمعة عن الجوزة
فقال قابل له فلا تأما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود حرمتم عليهم الشحم
فجاءوا بآبائهم أو أبنائهم أو أقاربهم معهم أو خذوا ثمنها فامر عمر أن يأخذ من

أهل الذمة إلا ما هم التي باعوها الخمر لا فهم يعتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء
 إن الكفار إذا تعاونا وبينهم معاملات يعتقدون جوازها وتقابضوا الأموال لم يسلموا
 كانت تلك الأموال لهم خلا لا وإذا تعاكموا الدينا قرانها في أيديهم سواء تعاكموا قبل الإسلام
 أو بعده وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين
 فامرهم بترك ما بقى في الذمم ولم يأمرهم برد ما قبضوا لا فهم كانوا يستحلون ذلك فالمسلم
 إذا عامل معاملات يعتقد جوازها كما يحل الربوية التي يفتي بها من يفتي من أصحاب ^{حقيقة} أي
 والشافعي وأخذ من ذلك أوزاع على أن البذر من الغامل أو كرى الأرض حرم من الخراج
 منها وإن جنس الخراج أو نحو ذلك وقبض المال جاز لغيره من المسلمين إن يعامله في ذلك
 المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأخرى ولو أنه تبين لأخيه بعه
 نجان التخيير لغيره عليه أخراج المال الذي كسبه بتأويل سايغ فإن هذا أولى بالعفو
 بعد زمن الكفر المتناول ولو طبق بعض الفقهاء على بعض أهل الورع الجاهل إلى أن يعامل
 الكفار ويترك معاملته المسلمين ومعلوم أن الله تعالى ورسوله لا يأمر المسلم أن يأكل من أموال
 الكفار ويدفع أموال المسلمين إلى المسلمين أولى بكل خير الكفار أولى بكل شر الأصل الثالث
 أن المحرم نوعان حرام بوصفه كالميتة والدم وحكم الخنزير فهذا إذا اختلط بالمباح وغير
 لونه أو طعمه أو ريح محرم وإن لم يغير ففیه نزاع ليس هذا موضعه الثاني المحرم بكسبه
 كالماخوذ غصبا أو بعقد فاسد فهذا إن اختلط بالحلال لم يحرمه فلو غصب الرجل
 دراهم أو دنانير أو دقيقا أو خطاة أو خبزا أو خلط ذلك بماله لا يحرم الجميع لأجل هذا
 لأجل هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقتسموه فيأخذ كل واحد حقه وهذا الحق وإن كان قد
 إلى كل منهما عين مال الآخر الذي أخذ الآخر نظيرة وهل يكون الخطأ كاتلافا في وجهان
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أحد هما أنه كاتلاف فيعطيه مثل حقه من حيث أحسب
 والثاني أن حقه باق فيه فلما لا شأن يطالب حقه من الخطأ فهذا الأصل نافع فإن كثيرا
 من الناس يقوم أن الدرام الحرم إذا اختلطت بالحلال حرم الجميع وهذا خطأ وإنما ترفع
 بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما علم فيه نزاهة الأصل الرابع إذا تعا

معرفة ما لا صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كما لك واجل ابي حنيفة وغيره
 فاذا كان بيد الانسان غصوب او عوامر او ودائع او رهون فذا ليس من معرفة اصحابها
 فانه يتصدق بها عنهم او يصرفها في مصالح المسلمين او يسلمها الى قاهر عدل يصرفها
 في المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول بل توقف ايد حتى يتبين اصحابها والاصواب
 الاول فان حبس الاموال دائما لادعى لها فائدة بل تعرض لاحلاك المال واستيلاء الظلمة
 عليه وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية ودخل بيتا ياتي بالثمن فخرج فابحارها
 البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية
 فان قبل ذلك وان لم يقبل فولي وعلى مثلك اليوم القيامة وكذا انني بعض التابعين لمن
 خل من الغنمة ومات بعد تفرغهم ان يتصدق بذلك عنهم ورضي هذه الفتوى للصيانة
 والتابعون الذين بلغتهم كعياوية وغيره من اجل الشام وهذه مبنية على اصلين احدهما
 وقف العقود والتصرف عن الغير بخلافه وفيه ثلاثة اقوال احدها ان يبيع موقوفه على
 اجازة المتصرف عنه فان اجازة جاز وهذا مذهب مالك وابي حنيفة واجل في احد
 الروايتين عنه واحدا قول الشافعي وغيره الثاني انه يقع باطلا وهو المشهور من مذهب
 الشافعي الثالث التفصيل بين بعض المواضع وبعض غيرها رواية الاخرى عن اجل فاذا
 تعذر امتيذان المالك واجتيج الى التصرف وقع موقفا وكذلك في الشفعة في الذمة وحر
 ليمه في العقد الاصل الثاني ان المالك اذا اجل صار كالمعدوم وهذا يتبين بالاصل الثالث
 وهو الذي يكشف عن المسئلة وهو ان الجعول في الشريعة كالمعدوم ومثله العجور عند قال
 الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
 عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا ما استطعتم قال الله اذا امر بامر كان مشروطا بالقدر عليه الى ان
 من العمل به فان عجزنا من معرفته والعمل به سقط عنا وهذا قال صلواته في البقعة فان
 صاحبه نادى ما اليه والا في مال الله يوتيه من يشاء فخذ البقعة ملك لما لم يصرف
 ووقعت فلما تعذرت معرفته قال النبي صلى الله عليه وسلم في مال الله يوتيه من يشاء فذل ذلك
 على ان الله شاء ان يرزقها ملك المالك الاول ويعطيها لمن الملتقط الذي عرفها

ولازع بين الأمانة أنه بعد تعرف السنة يجوز التلقظان يتصدق بها وكذلك لمن
يملكها ان كان فقيرا وهل له التملك مع الغنا فيه ولا من مشهور ان فيه شبهة في واحدة
انه يجوز في حنفية انه لا يجوز ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصح
المسلمين وان كان في نفس ماله وارث غير معروف حتى لو تبين الوارث سلم اليه ماله وان
كان قبل الثبوت صرفه الى من يصرفه فجاز واخذ له غير حرام مع كثرة من يموت في عصية
لغير بعد واذا تبين هذا فيقال ما في الوجود من الاموال المعصية والمقبوضة بحقوق
الانحاح بالقبض ان عرفه المسلم اجتنبه من علم انه سرق ماله او خان في امانته او
غصية فاجده من المعصوم فهذا يخرج لم يجز ان اخذ منه لا بطريق الهبة ولا بطريق
العاوضة ولا عن عدة ولا عن مبيع ولا عن دماء عن فرض فان هذا غير ماله الذي هو
واما اذا كان ذلك المال قبضة متاويل سايع في مذهب بعض الامة فجاز له ان يستنيه
عن المبيع والاحرة والقرض وغير ذلك من الدين فان كان مجهول الحال فالمجهول كالمعدوم
والاصل في ما يبيد المسلم ان يكون ملكا ان ادعا انه ملكه او يكون وليا عليه كالمناظر
للووقف وولي اليتيم وولي بيت المال او وليا فيه وبما تصرف فيه المسلم الذي يظن
الملك والولاية والوكالة تجاز تصرفه فاذا لم يعلم حال ذلك المال بيده ثبت الامر على
الاصل ان كان ذلك الدين في نفس الموقد اغتصبه هو ولم اصله انا كنت جاهلا بذلك
والمجهول كالمعدوم فليس اخذ في ثمن المبيع واحرة العمل في بدل القرض بدون اخذ النقطة
فان النقطة اخذها بغير عوض ولا اصلها اما الكا وهذا المال اعلم له مال كما من هذا وقد
اجلته عن ضمان حتى فكيف يحرم هذا على ان كان ذلك الرجل يعرف ان في ماله
جواز ترك معاملته ورجاوان كان اكثر ماله حراما فيه نزاع بين العلماء واما المسلم
المستور فلا شبهة في معاملته احدا ومن ترك معاملته ورجا فقد ابتدع في الدين
بل عاصى انزل الله بها من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغلط
يقول ان النكاح والامانة التي توكل قد تكون في الاصل قبل نكاح او عصبية فيقال لا
كالمعدوم فاذا لم يعلم ذلك يقينا كان له تركه وذر لان الله تعالى انما يحرم ما حرم

من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فانه يقول في كتابه لقد ارسلنا رسلنا
 بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وانزلنا الحديد فيه
 بأس شديد ومنافع للناس فليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيبان الله قوي عزيز
 والغصب انواعه كالسرقة والخيانة داخل في الظلم والميسر الربي حرام لما فيه من
 الظلم واذا كان كذلك فهذا المظلوم الذي اخذ حقه بغير حق ثم بيع لغيره وقبضه
 ذلك المشتري والمشتري لا يعلم بذلك ثم انتقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره فنعلم
 ان اولئك المظلومين وانما ظلموا من اعتدى عليهم ولكن لو علم به فحصل له المطالبتهم
 بما يلزموا ضامنه على قولين للعلماء احدهما انه ليس له ذلك والذين قالوا يستقر الضمان
 على الغار لا على المغرور كما هو الصحيح تنازعوا هل للمالك مطالبة المغرور والضمان على
 الغار وليس له المطالبة على قولين في ذلك في مذهب احمد وغيره ومثال ذلك ان الظالم
 اذا ادفع ماله عند من لا يعلم انه غاصب فتلقت الوديعة فضل للمالك ان يطالب الوديعة
 على قولين احدهما انه ليس له ذلك اطعم المال لضيعة ولم يعلم بالظلم ثم علم للمالك فضل له
 مطالبة الضيف على قولين احدهما انه ليس له ذلك من قال بمطالبة لا يقول
 انه حرام بل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه وانما عليه اداؤه منه بمنزلة ما اشتد
 وصناد الفول يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه لصاحبه بحال وانما الغرم على الغاصب
 الظالم الذي اخذ منه بغير حق فاذا نظرنا الى معين بيننا انسان لا نعلم انه مغصوب
 ولا مقبوض قبضه لا يفيد للمالك واستوفينا منه او اقتديناه او استوفيناه عن اجرة او
 بدل وقضى لا اثر علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر قد سرقة او غصبه ثم اذا
 علينا فيما بعد انه مسروق فعلى اصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد لا يستقر
 علينا الضمان اهله او وهب ولا ضمان الا من الثمن وكذا الاجرة وبذل القرض اذا كان
 قد تصرفنا فيه لم يستقر علينا ضمان لكن تنازع الفقهاء ها هنا في مسئلة وهو انه هل للمالك
 تضمين هذا المغرور الذي تلفت المال عنده ثم يرجع على الغار بما غرمه بغير وجه ام ليس له
 المطالبة للمغرور الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هما روايتان عن احمد ومثل هذا

لرغصب جعل جارية فاشترى أمته انسان واستولاهما أو وهبا إياهما فقد تمت حق الصحابة
 والأئمة عليا ولد هذا الغمر ويكون حر لأن الواطئ لم يعلم انهما بركة فليس عليه اعتقاد
 انهما ملكه مع اتفاقه على ان الولد يتبع أمه في الحرية والرق ويتبع أباه في النسب ولا يمنع منه
 جعلوا البنات حرا كون الولد لم يعلم والمجس لا يبعد ثم وادجوا السيل التجارية بدل الولد
 لأنه كان يستحقه ولا الغمر فاذا خرجوا عن ملكه بغير حق كان أبوه حر وادجوا المهر
 منه وقالوا في اصح القولين هذا يلزم الغار الظاهر الذي غصب التجاريات وباعها ولا يلزم
 الغمر والمشتري إلا ما التزم بالعقد وهو الثمن فقط فهل لصاحبها ان يطالب المغرور
 بضمانه والموال والمهر ثم يرجع به الغمر وعلى الغار ان ليس له الا مطالبة الغار الظاهر والقولان
 هما روايتان عن احمد لا نزاع بين الأئمة ان وطئها ليس بحرام وان ولده ولد بشدة لا ولد
 زنية فهو ولد حلال لا ولد زنا وكذلك في سائر هذه الصور لم يفتا زعماء لأنه لا أثر على الأصل
 ولا على الابسح لأصل الواطئ الذي يعلم وانما تنازعوا في الضمان لأن الضمان من العبد
 الواجب فحق الأدميين وهو يجب في العمد الخطأ وما كان له من ان يقتل مومنا الا خطأ
 ومن قتل مومنا خطأ فخرير رقبة مومنة ودية مسلمة الى أهله إلا ان يصدقوا فقتل
 النفس خطأ لا يات ولا يفسق بذلك ولكن عليه الدية وكان ذلك من اتلف ما لا مخصص باخطا
 فعليه بدل لا ولا اثر عليه فقد تبين ان الأثر منتف مع عدم العلم وحينئذ فجميع الأموال
 التي يابى المسلمون واليهود والنصارى التي لا يعلم بدلالة ولا اماراة انها مخصصة أو مقبوضة
 قبضا لا يجوز معاملة القابض فانه حتى نه معاملتها بحرف فيجوز بالارباب لا نزاع في ذلك
 بين الأئمة ومعلوم ان غالب أموال الناس كذلك والقبض الذي لا يفيد الملك هو الظم المحض
 وأما القرض فقد فسده الروايات الميسرة فكل ما يفيد الملك في اختلاف على ثلاثة أقوال بان العلماء أحد ما به
 يفيد الملك فهو من هذا الخيفة والثاني لا يفيد وهو هذا الثاني في احوال المعروف من مذهبه
 والثالث ان مات اذ اذ الملك وان امكن رده الى مالكه ولم يتغير في وصفه ولا سعره لم يفد
 الملك وهو المحكي عن مذهب مالك وهذه الأمور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب
 لكن بوجه متصل في احوال شريفة تنسخ باب الاشتباه في هذا الأمر الذي هو أصل أصول الاسلام

كما قال الامام احمد في غير ان اصول الاسلام تدور على ثلاثة احاديث الاحكام بيان والحلال بغير قول
 انما الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان الاعمال المأثورة محظورة
 والاوّل فيه ذكر المحظورات والمأمور بما قصد القلبي النية واما العمل الظاهر هو الشرع
 الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله ليابوكم ايكمل احسن عملا قال اخلصه
 قال يا ابا علي ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا او يكون صوابا
 ولا خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على
 السنة وتبين بما ذكرناه ان هذا القائل الذي قال اكل الحلال متعذرا ولا يمكن جوده في
 هذا الزمان قول مخالف للاجماع بل الحلال هو الغالب على اموال الخلق وهو ايسر من الحرام
 وهذا القول قد تقوله طائفة من المتفهمة المتصوفة واعرف من قاله من كبار المشايخ في
 العراق ولعله من اولئك المتقبل لبعض الشيخ من شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك عليه
 ان يسد باب كل بل قال ان الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يوتى فيما يفعل ويترك
 ولم يحضرني الا ان فليتد بالعاقل فليسلم ان من خرج من القانون النبوي المجري الشرعي الذي
 دل عليه الكتاب والسنة واجماع سلف الامة واميتها احتاج الى ان يضع قانونا اخبر عيا
 متنافسا رده العقل والدين لكن ان كان مجتهدا حقا يحقر بالطاعة الله ورسوله فانه يثيبه
 على اجتراحه ويغفر له خطاه ربنا غفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
 غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها
 المغنم دخلت الشبهة فيما يليك اما ان يقال ان الذي اختلط باموال الناس من
 الحرام المحض كالغصب الذي يخصصه القادرين عليه من الولاة والقطاع واهل الفتان
 وما يدخل في ذلك من الخيانة في المعاملات اكثر من ذلك لكنه لا سيما في هذه البلاد المصرية
 فانتها اكثر من اقلير الشام والجزيرة فظلم الظلم لبعضهم بعضا في المعاملات بالخيانة ومحمد
 الحق وكثرة ما فيها من الظلم الموضعي من جهة المتولين بنسب حتى فاحالة الترخيم على هذا الامر
 اولى من اجالته على المغنم الثاني ان تلك المغنم قد ذكرنا من الفقهاء فيها وبيننا العجم
 ان الامام اذا اذن في اخذ من غير قسم جازوا به اذا لم يجوز من اخذ مقدرا حقه جازوا به

اخذ اكثر من حقه وتعد رده على اصحابه لعدم العلم له فانه يتصدق به عن نفسه وانما لو
 لم يتصدق به عن نفسه وتصرف فيه فمن وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن محروما ظاهرا
 ولا عليه فيه امر وهل هذا الحكم جار في سائر الغصب المذكورة ام لا فقيهه اختلاف و
 يتبين بما ذكرناه ان من اجر نفسه او ذابته او عقدا فاخذ الثمن والاجرة لم يحرم عليه سواء
 علم ان ذلك الثمن والاجرة حلال للمالك ولم يعلم حاله بل كان مستورا لكن ان علم ان الغصب
 تلك الدائم او سرقه او قبضها بوجه لا ينبغي اخذ غاين منها واجرة مع ان هذا موضع نزاع
 بين العلماء والفقيهات قضيت مدة الورقة عن بسطة واما قول القائل الددم كيف قبل التبين
 فصار حراما للسبب المنع ولم يقبل المتبين فيصير حلالا لا بالسبب المشروع فيقال لا قبل
 المتبين فيما حرم بوصفه وما حرم كنسبه فالاول مثل الخمر فانها لما كانت محصيا كان الحصيد
 حلالا لظاهر اتفاق العلماء فلما تحرك كان حراما نجسا فاذا اخل بفعل الله غم في قصد التحليل
 كان خل الخمر حلالا لظاهر اتفاق العلماء وانما اختلفوا فيما اذا قصد تحمها وقد تنازعوا في
 سائر النجاسات كالخزير اذا صار ملحا والنجاسة اذا صارت دما فاقيل لا يظهر كقول
 الشافعي وأحمد في مذهب مالك واحد وهو اصح والثاني مثل الماء المغصوب فهو حرام لانه
 قبض بالظاهر فاذا قبض بحق ابيع مثل ان ياذن المالك للخاص ببيعها اياه او يبيعه منه
 او يقبضه المالك له او وليه او وكيله ثم الخاص اذا اعطاه من لا يعلم انه مغصوب
 كان قبضه بحق لان الله لم يكلفه ما لا يعلمه وكذلك من قبضه من القابض بحق والله اعلم
 هذا الخوما سمع بجمعة الخاطر الحليل من ذاك المطلب الجليل الذي يكون لما وراه من المقاصد
 الحسنة خيرة ليل والحزن لله الذي بنعمته تتم الصالحات فكان الفراغ من زبده يوم الاحل
 عشرون مائة من شهر الله شعبان من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والفر الهجرية
 حلا صا حبيبا افضل الصلوة والتسليم والتحية ببلدة قنوق بالجمهورية مصر بالادارة التي الدكن
 الهندية قانلا صا يا من عليه التكاليف ومن اليه مقابلي جد لي في قوله حني اذا اخذ
 كتابي واخذ حياي ان الحزن هو رجا المين وعبد الله على سيدنا محمد وآله وسلم في خاتمة
 النبیین وشقيق الملائكة العاشقين يوم الذين زعم الله وعبد الله في حياي ونداءها

وخذمة سنته الطاهرة اجمعين الكعنين ابصعينه

خاتمة الطبع لولد المؤلف

يقول الربيعي من ربه النان جزيل الفضل وكريم الامتنان وجيل الجزاء ووسيع الاجساد
علي بن صديق بن حسن احسن الله اليه في السر والعلن ان مما لا يحتاج
 الى البيان بشهادة الحسن به والبيان ان حضرة الرئيسة العظمى وخبة الدولة الكبرى
 ذات الجود والكرم صاحبة السيف والقلم حضرتنا **قواب شاهاجمان بيگم**
 والية خوزة بهو بال الحروسة ومالكة ملكتها المودونة لا تحصى مناقبها ولا تستقصى اعيانها
 فكم لها من اثار حسنة ومشروعات مستحسنة صادرة عن روية سليمة صابئة مستقيمة
 وحسبك شاهد اعلی ميلها الى رفية العباد ومحبة النشر المعارف على الحاضر من حضر
 والباد صدور امرها الشريف بطبع كتبه نية وصحف شرعية يقينية في الطبعة الشاهجانية
 المنسوبة اليها منها هذا الكتاب الذي جمع من احكام القضا ما يزدى بالقلائد الدرية ويؤيد
 العقود الجهرية الموسوم **بظفر الاضي بما يجب في القضا على القاضي**
 السيد **الوالد والاب المجد الذي** تضلع من العلوم والمعارف بكل نالها منها وطارد فكشها
 من جلالها بالمطارد وتقيها من ظلالها بالمديد الوارف المجاز لانواع الحامد والتفاخر
 المخاطب بنواب على ارجاء امير الملك السيد محمد **صديق حسن خان بهادر**
 فتح الله في امده فتلقى امرها العالي بالامثال والاثمار وطبع حتى ساح سحبه في الامصار
 والافطار وابتغى ثمرها ما حقه كل وجابج الله تعالى وعونه على وفق الامل تصحيح الرافل
 في حاة الفضيلة التوسل الى الله سبحانه باحسن الوسيلة السيد الكريم المجد الواحد
 ذو الفقار **راحميل الولوي** البهوفالي طابت ايامه واليالي بشركة الشيخ العابد الماهر
 العالم الصالح الباهر **الولوي عميد الصملي** الفشاوري حقه جاهدته في فن التصحيح
 بمنه تعالى ما بين حسن وصحيح يقر عين الودود وليسف طرف الحسود وكان قد تصدى بزره
 المفيد ونسخه المجيد البرقي عن كل شين التحلي بكل نين المنشئ **محمد احمد حسين الصفي** ورا

عافاه الله القوي تحت ادارة المأمور بتجيز اشغالها ومباشرة اعمالها المولوي محمد
عبد المجيد خان سلمه الرحمن مدير مطابع الرياسة العليا محروسة بهيئال المحمية
 هذا واداني طبع ذاك الكتاب جلد القام وفاح من تمثيله مسك الختام موافقا لختمه
 ذي الحجة من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والف الحمد لله على صاحبه الصلوة والتحية
 بدترو وعسل بجر الصلوة وظم - وقيل انتدب لتحرير خاتمه الشيخ الذي المتوقد الله
 الفاقد المثل ذو الطبع المشتمل على الخطر المشغل ابو الفتح محمد بن عبد الرشيد الشويبي اني انج الله
 له الامال والاماني بما صورته هذه +

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الله العالمين ابدي
 عليك ما عجز عنه الالسن
 سبحانه واخبر كل لهديه
 على نبي هديه قويم
 من ختم الله به الرسالة
 وصحبه ذوي الهدى الاعلام
 المحمية هفتت في ربح القضاء الى اختبار الطويه وينطت على عائم القيام بحقوقها وميظت
 عني قائل الطمانينة بما في خلب بروقها فاغضيت الاجفان على قذاتها وطويت الاحشاء على
 تعبها واذاها وجعلت كلما جرت على لساني كلمة تاسفها امثل بقول القائل المبتلى بهذا الرز
 ع ذبحت نفسك لكن لا يسكين : فاشتدت رغبائي والحالة هذه الى العثور على الامنة
 عنه لمن انتخب لهذا المنصب نطق به لسان الشرع ودرج عليه الجهور واليه ذهب
 بيدان الوقت على الحق الحقيقي بالقبول تقصر عنه باع الجهد وان تطاول في الطول
 اذ الممر متقاعد قاصد والكتب المتضمنة بما تمس اليه الحاجة عزيزة نادرة فبينما انا كنت
 متيقظا وانا متقلبا وهي الى جهة السماء قائما اذا وقفت على رسالة بدعية بهية سنبة

وضئبة تجامعة زافرة وان مضية التي سماها مؤلفها ظفر الاضي بما يجب في القضا
على الفاضل فامعنت فيها النظر وقلبها وجه الفكر واستطلت بظلمها الوردية وشتت
من نسيها الطبقت الفيتحات متصفا بكل وصف بديع ومجازية لاطراف الطبايع بازهار
المزرية بالربيع ملئت بادلة الكتاب السنة خضراء اوراقها وحليت بحلي نقل هذا السلف
والتحقيق كخال ساقها استنطق اللسان ليعرب عن حسن تذييلها فاستعجم واستقدم جود
القلم المجري في هذا الميدان فاجمروا وقد فيها من مصباح السنة المضئية السرج والشموع كما
جنة وثرأحي عنها لامقطع ولا يمنع فلهذا در كتاب غاية في الباب ضاية في النصاب
ضالة منشودة ودرة منضوذة قد سرى مسرى السلاف في طبع اللبيب الماهر اليشار

بنان ابيات الشاعر

في التي جمعت من كل نادرة	كانها روضة او خلق صاحبها
كانها محرابان الحسان بنا	في العقل واكس الصهباء شاربا
كانها البدر ان قلبتها صحفا	كانها الشمس اذ تطوى بمغربها

كيف لا وقد قدح زند جمع من اتقن على بلوغه في هذه الصناعة الحديثة الغاية القصوى
واجتهاده من شجرة الخلد ملك لا يلبى الذي اصبحت السنة المطهرة بمساعيه وقد نذرت عليها
من كل جانب فودعها اجساد عصره بقلائد الفوائد قد صعدت بجواهر العقود وصيغت
الشريعة الحكمة بواليفه عن طرق الضياع والخل والاموال اتباع الحق الى ما كان يؤلها
في الثالث والثاني والاول فلو نجسد كلامه نكاح ياق تاوا وانظم لكان للدراية والرواية فاكهة
وقد تاجد في تجريد السنة واجتهاد وحرر وقرر وودع فامتلا وطابه وشرف بالانتماء الى العلم
انتسابه وربحت تجارته وحسنت اشارته وعظمت فائده وجلت عائدته المصنف النصف
والعارف المعروف الامير الكبير الذي يظم منه ما يظفر من الاحرار ويصد نواب الاجلاء
الملك الشريف صدر بن حسين خان بهادر ولا برحت خاتل الفضائل برتحات
اقلامه مخضلة ونسائر الفواضل بنسبته انما ساه معتمده ما ترغمت الاقلام بصورها والاغنى

ولا مردت الدنيا اليك يا العبد	بقيت سليم لا تقابل بالرد
ولا يات جن الجن منك مسجدا	ولا شاب صفو العيش منك تكديرا
بكل الذي قوي وجانبك الردي	ولا زلت منه والفراد عمتها
متبعا وركنا الصالحوم مشيدا	ولا زلت حصنا لا ما جد سيدي

وقد استغرب اهل الراي وشرخمة التقليد كفاية السنة المطهرة للحوادث وان لم يتناوش
من مكان بعيد فقالوا قد سدد الباب عن فهم معاني السنة والكتابات فتعين المصير الى اراء الرجال
في الاعتقاد والاعتقال فود عليهم المؤلف في غير هذه الرسالة مراعاة الفهم وبين الامور فلا
ما ادعوا جالباحتوفهم وجاء في اثبات دعواه ببيئة امثال هذه الرسائل فافتي مفتي الاعتراف
بالحق وقضى قاض الانصاف بالصدق بكفايتها في جميع المسائل هذا ولما حل بدلتها
في محلها وبلغ المدي الى كعبة محاصد الامرية تصيفها وطبعها وبذل الجهد البالغ في
حسن تحريرها ووضعها من الملكية الكريمة والدرة القيمة بهجة الهجاء ومعجزة البهجة روح
السياسة المدنية وروح جنات الراحة العمومية مسئلة العدل ورواية الفضل غرة الذر
ودرة البحر محمية اثار الجود والكرم رئيسة المحذرات حضرة تاجوا **شاهجهان بيگم**
لا زالت كواكب سعدها زاهرة المطالع ومواكب جنودها قاهرة الطلائع فطبع طبعا جديدا
ان تضرب به الامثال وتفتخر على مصر القاهرة مطبعة بونال والقيت مقاليد التحسين والتعديل
الى الماهر العارف الاديب الاريب من نبغ في هذا الفن قدما ولم ينزل في مراعاة حقوق مستند
المتضلع من هن الممثل الروي الشريف العلامة **ذوالفقار اسحق البوفالي النقي** بمشاورته
من بلغ من الفضائل قاصديتها وذاك من الفواضل ناصيتها والله قام وركع وسجد المولوي
عبد الصمد تحت ادارة المشار اليه بالبنان العامل الكامل المولوي **عبد الحميد**
في الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٢٩٢ من هجرة من حج بالتلبية وثج وانا الفقير الخا
البحاني المقتبس من اوار الايمان اليما في ابو الفتح **عبد الرحمن** الكاشميري الشوباني
ايدة الله بالفتح الرباني بجاه من زلت عليه السبع المثاني وسميت بركاته القاصي والذاني
كتبت بعد الرسالة المحض احمد حسين الصفي فوري خزانة دار ترميز

نقد محمد حذو الطبع المستنیر الشاعر الماهر الباهر الساحر الحافظ خان محمد خان
المختص بالشعر حفظه القدير بایات فارسیه صوبه قاضیه

امیر ملک شہرت فدای تقریرت
تو ہر چہ گفتی و گوی جز این نخواہم گفت
چہ گویمت کہ چہ دادی و چہ ببرد
گئی کلام خمدار انگاشتی نقیر
مگر توئی کہ بروز نخست استہاد
بہرفی کہ خرد پروران دانشمند
بہر کتاب تو خوشتر ندید باویم
ہر آنچہ آمد پوشیدہ آشکار است
بیک کنایہ توانی ز صد کتب تصریح
تو ہر چہ بود بہر علم در خور آورد
اگر تو خستہ خریدی ز مرہم آوردی
بگوشت خنجر و مید فسانہ زسیم
بمنتظر پر پرواز از تو ہد ہد را
برای بر بندہ فن تو پیرین برد
کس نگشتہ نوا بای متصل کہ دگر
علیل بود شفا آمدی طبیب ہی
لباس فہم نمیداشت قاسم قاضی
یقین کہ بعد ازین خطبہ با صواب کند
نماند قرض بدو شش قضا حاکم را
کتاب نیست قضا را تو دادہ بہر
خطا اگر نیت دار القضا کہ درت رفت

تو قضا فیہ گرا بیکسی بود بہت زیاد زبان نوشتی ز نا خدا گفتی و کا کا کا ز بقال مان کر
ہم از صواب نوشتی ہم از صفا گفتی ہم

تو قوب گفتی و خوش گفتی و بجا گفتی
بسند گفتی و برگفتی و بلا گفتی
چہ گویمت کہ چہ کردی و چہ گفتی
گئی تو شرح احادیث مصطفی گفتی
مقدم از ہمہ دانشوران ملی گفتی
ز بہت انتوانند ز انتہا گفتی
بزور علم تو اکثر گفتہا گفتی
ہر آنچہ در پس صد پردہ بر ملا گفتی
بیک اشارہ ز قانون شفا گفتی
تو ہر چہ بود پی بطلہ فن سزا گفتی
و گر شکستہ شنیدی ز مویا گفتی
سوچن خبر از مقدم صبا گفتی
بہند بد طلب افسانہ سبا گفتی
برای گرسنہ علم از خدا گفتی
سرود تازه بدلداری قضا گفتی
مریض بود و قضا رفتی و دو گفتی
مریض نہ ز پیر این و قبا گفتی
طلا قناتہ ز قاضی سو خطا گفتی
کہ عاقلانہ ز پروانہ ادا گفتی
کتاب نیست بقاضی ز پیشوا گفتی
ہم از صواب نوشتی ہم از صفا گفتی ہم

بسم الله

الحمد لله العلي العظيم والصلوة والسلام على سيدنا محمد الكريم وآله وصحبه على التعظيم
تصحيح اغلاط طبع رسالة القضا

صفح	سطر	خطا	صواب	صفح	سطر	خطا	صواب
٣	١١	القضا	القضا	٣٥	٢	واجبه	واجبها
٥	٢	شرعها	شرعها الله	٣٦	٢٣	عمر بن مرة	عمر بن مرة
=	١٦	معان	معاذ	٣٤	٢٢	وصلاته	وصلاته
٨	٥	للمنتقى	للمنتقى	٣٠	٩	لا يهدي	لا يهدي
=	٢٢	يهدى	قدي	=	١٤	لفقرة	لفقرة
=	٢٣	ويصدق	وتصدق	٢٢	١٨	لاتغزير	لاتغزير
٩	٣	امروا	امروا	٢٣	٢	حقير	حقيرا
١١	١	يقفه	يقفه	٢٥	١	ابو يعلى	ابو يعلى
=	٢	وثقة	وثقه	=	٩	وجد	وجد
=	٣	لان	لان الخريف	٢٦	٩	الشهادة على	الشهادة على
=	٦	كالنبيهة	راسكالنبيهة	٢٤	٢٠	يتصف	يتصف
١٣	١٩	ويكون	ويلون	٥٠	١١	الصواب	الصواب
=	١١	فرج	فرج	=	١٩	حديث عن ابهر	حديث عن ابهر
١٤	١	ياخذ له	ياخذ	=	٢٣	لا يقتضي	لا يقتضي
١٤	١	ياخذ له	ياخذ	٥١	٥	فيجب	فيجب
١٩	٢	التغزير	التغزير	٥٥	٢٣	انضاف	انضاف
٢٣	١٥	ياذا المدعي	ياذا المدعي	٥٦	١	غير مضافة	غير مضافة
٢٧	٢٧	ويوضع	ويوضع	٥٨	١	وهجرا	وهجرا
٢٤	١١	اوطيننا	اوطيننا	٥٩	٢١	ان دل دليل	ان دل دليل
٢٨	٢٢	كلا حالتيه	كلا حالتيه	٦٠	٢٢	ليهم	ليهم

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٦١٠	١٩	لم يكن	لم يكن	١٣١	١٣	الابطال	الابطال
٦٣٣	١٢	غير مسلم	غير المسلم	١٣٢	٢٧	او غيره من	او غيره من
٦٣٢	٤	لصغير	نصفين	=	٢٣	قائمين	قائمون
٦٨	١٦	متعت	منعت	=	=	تاركين	تاركون
٤٣	١٠	والزاماة	والزاماة	١٣٦	٢	اذ	اذا
٤٦	١٥	ماخوذ	ماخوذ	١٣٨	١	بان يخرج	بان يخرج
٤٩	٢١	بني فنيقاع	بني فنيقاع	=	٩	وتفريج	وتفريج
٨٦	٨	ان يتيقن	ان يتيقن	١٣٢	٢	وليف	وكيف
٨٩	١٦	فاض	فاض	=	٦	بما	كما
٩٣	٣	اليها	اليها	١٣٨	١١	انه خالف	بانه خالف
=	١٨	ما اراه	ما اراه	١٣٩	١٢	صاروا	صاروا
=	٢١	فيهما	فيهما	١٥١	١٦	ان يكون	الا ان يكون
٩٣	٢٢	لغرض الاخر	لغرض الاخر	١٥٢	٣	السلاحقة	السلاحقة
٩٥	١٢	الذين	الذين	١٥٣	١٢	احل	احل
٩٤	=	ابن عسكر	ابن عسكر	١٥٥	١٦	وبذل	وبذل
١٠٤	٨	المراذعات	المراذعات	١٥٤	١١	يعلم	ليعلم
١٠٩	١٤	لن يخل	لن يخل	١٦٠	١٣	وكتسى	واكتسى
١١٠	اشبه	ما اللحم	اللحم				
١١٦	١٨	اليمنية	اليمنية				
١١٨	١٢	من سعي	من سعي				
١٢٠	١	مصالح	المصالح				
١٢٦	١١	محبي	محبي				
١٢٤	=	وفي	وفي				

د س م

قد تم تصحيح الاغلام

للسلالة ظفر الالاضي بما
يجب في القضاء على القاف